وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل- تاسوست

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على الاقتصاد الصيني

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

نوال بوالفروق

تحت إشراف الأستاذ:

عز الدين بوحبل

السنة الجامعية: 2021-2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل- تاسوست

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على الاقتصاد الصيني

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

نوال بوالفروق

تحت إشراف الأستاذ:

عز الدين بوحبل

السنة الجامعية: 2021-2022

الإهداء:

إلى والدي العزيز: ... تتويجا وتكريما وتقديرا،

إلى أمي الغالية: ... حبا وعطفا وإحسانا،

إلى زوجي الكريم: ... تقديرا واحتراما،

إلى شقائق القلب: الإخوة والاخوات ... فخرا واعتزازا وعرفانا،

إلى كل: ... الأقارب والأحباب.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

نـــــوال.

الشكر والتقدير:

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي على إتمام هذا البحث، ولا يسعني في هذا المقام إلى أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل "**الدكتور عز الدين بوحبل**" الذي قبل الاشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته، وحرصه على إتمام العمل بالشكل المطلوب، لك مني كل التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساندني.

شكـــرا...

فهرس المحتوى

فـــهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الخرائط	–
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	07
المبحث الأول: التجارة الخارجية وسياستها	08
المطلب الأول: مفاهيم التجارة الخارجية	08
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	08
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	11
الفرع الثالث: أهداف التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني: السياسات التجارية الخارجية	12
الفرع الأول: تعريف السياسات التجارية	12
الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية	13
الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية	13
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية	14
الفرع الأول: الوسائل السعرية	14
الفرع الثاني: الأدوات الكمية	15
الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية	16
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	17
المطلب الأول: نظرية الميزة المطلقة	17
المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية	18
المطلب الثالث: نظرية النسبية في عوامل الإنتاج	20
المبحث الثالث: الحروب التجارية وأدواتها	20

المطلب الأول: لمحة عن حروب تجارية	20
الفرع الأول: تاريخ الحروب التجارية	20
الفرع الثاني: تعريف الحروب التجارية	21
الفرع الثالث: أسباب ودوافع الحروب التجارية	22
المطلب الثاني: اليات الحروب التجارية	23
الفرع الأول: أدوات الحروب التجارية المباشرة	23
الفرع الثاني: أدوات الحروب التجارية الغير المباشرة	24
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الحروب التجارية	26
خلاصة	29
الفصل الثاني: الحروب التجارية الصينية الأمريكية	
تمهيد	31
المبحث الأول: الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية	32
المطلب الأول: الاقتصاد الصيني	32
الفرع الأول: تطور الاقتصاد الصيني	32
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادية في الصين	37
المطلب الثاني: تنمية الصادرات في الصين	42
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الصينية	45
الفرع الأول: الصادرات الصينية	46
الفرع الثاني: الوارات الصينية	48
المبحث الثاني: الاقتصاد الأمريكي والتجارة الخارجية	49
المطلب الأول: الاقتصاد الأمريكي	49
الفرع الأول: الدولار الأمريكي	50
الفرع الثاني: حجم الاقتصاد	52
الفرع الثالث: مؤشر المديونية	54
المطلب الثاني: السياسات التجارية الأمريكية	54
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الأمريكية	56
الفرع الأول: الصادرات الأمريكية	57
الفرع الثاني: الواردات الأمريكية	59

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية بين الصين وأمريكا	60
المطلب الأول: العلاقة التجارية الأمريكية الصينية	60
الفرع الأول: تطور العلاقات الصينية الأمريكية	61
الفرع الثاني: مراحل تطور العلاقات الامريكية الصينية	62
الفرع الثالث: مجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الامريكية	64
الفرع الرابع: أهمية العلاقة الأمريكية الصين	65
المطلب الثاني: أبرز محطات في حرب تجارية	67
المطلب الثالث: مجالات التنافس بين الصين-أمريكا	72
الفرع الأول: سندات خزينة الأمريكية	72
الفرع الثاني: استراتيجية مبادرة طريق واحد حزام واحد	74
الفرع الثالث: المنافسة التكنولوجية	77
الفرع الرابع: ذكاء الاصطناعي	79
الفرع الخامس: تنافس على مناطق النفوذ الجيوستراتيجية	79
خلاصة الفصل	81
الفصل الثالث: انعكاسات الحرب التجارية الصينية-الأمريكية على الاقتصاد الصيني	
تمهيد	83
المبحث الأول: اثار الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي	84
المطلب الأول: أهمية الاقتصاد الصيني والأمريكي في الاقتصاد العالمي	84
المطلب الثاني: أثار الحرب التجارية على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية	88
المطلب الثالث: أثار الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني	90
المطلب الرابع: أثار الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي وسعر النفط	91
المبحث الثالث: انعكاسات المنافسة التجارية الأمريكية-الصينية على الاقتصاد الصيني	98
المطلب الأول: أثار المنافسة على التجارة الخارجية	98
المطلب الثاني: أثار المنافسة على ناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والتضخم	99
المطلب الثالث: أثار المنافسة على سعر صرف يوان دولار	102
المطلب الرابع: أثار المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر	104
المبحث الثالث: استراتيجيات الصين لمواجهة الحرب التجارية	105
المطلب الأول: تخفيض اليوان المتتالي	105

المطلب الثاني: تدخل في المشاكل الدولية	106
خاتمة	108
الخاتمة العامة	110
قائمة المراجع	114
الملخص	-

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التزايد المستمر في حجم الاحتياطات الاجنبية بما فيها الذهب في الفترة (2000-2010) الوحدة مليار دولار -ترليون	41
02	تطور حجم التجارة الخارجية الصينية للسلع بالمليار دولار من 2010الى2021	45
03	الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم لسنة 2018	46
04	الهيكل السلعي لتطور الواردات الصينية بالمليار دولار لسنة 2018	48
05	نصيب العملات الارتكازية من اجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية	51
06	الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية بالمليار دولار (2010-2020)	52
07	تطور التجارة الخارجية الامريكية للسلع بالمليار دولار خلال الفترة 2010-2020	56
08	الجهات المصدرة للصلب والالمنيوم للولايات المتحدة الامريكية بالمليار دولار لسنة 2017	67
09	يمثل أكبر حاملين أجانب من سندات الخزانة الأمريكية في عام 2019	73
10	التدفقات التجارية للبلدان المصدرة للحديد والالمنيوم للولايات المتحدة الامريكية في 2017	91
11	معدل البطالة في الصين خلال فترة (1991-2019)	101
12	متوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني في الفترة (2010-2018)	102

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات	26
02	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2021)	37
03	اجمالي المدخلات في الصين بـ تريليون دولار	39
04	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر للصين(2010-2020)	40
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية لأكبر خمس دول في العالم	47
06	التوزيع الجغرافي للواردات الصينية نحو العالم لسنة 2020 بالمليار دولار	49
07	الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية بالمليار دولار (2010-2020)	53
08	تطور حجم الاستثمارات في الولايات المتحدة الامريكية(2010-2019)	58
09	التوزيع السلعي للصادرات الامريكية نحو العالم لسنة 2018	58
10	التوزيع الجغرافي للصادرات الامريكية مع بعض دول العالم لسنة 2020	59
11	توزيع الواردات الامريكية من السلع لسنة 2018	60
12	تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة الامريكية	70
13	تبادل التعريفة الجمركية بين الصين وأمريكا	71
14	أهم المنتجات المستهدفة من طرفين بالرسوم الجمركية	71
15	مخطط مسارات وطرق مبادرة الحزام والطريق	77
16	ترتيب الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى	84
17	تأثير الحرب التجارية على انتاج النفط	97
18	تطور التجارة الخارجية الصينية للسلع بالمليار دولار (2010-2020)	98
19	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة % في الصين من (1963-2018)	99
20	معدل البطالة في الصين خلال فترة (1991-2019)	100
21	تطور التضخم في الصين في الفترة (1990-2019)	102
22	الاستثمار الأجنبي المباشر للصين، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي	104

المقدمة

مقدمة:

بعد صراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والرأس مالية، تحول النظام العالمي إلى سياسة القطب الواحد، لكن بعد مرور ثلاثة عقود على هذا النظام، ظهرت بوادر التغير الذي حصل في النسق العالمي، فكانت البداية من الصين، ولكي تصبح قوة صاعدة ومنافسة للقوة العالمية، كان هناك كثير من المجالات التي يجب أن تتفوق فيها، كالاقتصاد والتجارة، والتكنولوجيا المتطورة، والعديد من الجوانب الجيواستراتيجية، إلى البحر و الفضاء ، والأهم من كل هذا التجارة الخارجية التي أصبحت حاليا هيا المحور الأساسي للتطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بمحافظتها على توازن الميزان التجاري، حيث أن تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات صعب ونادر الحدوث. في ظل هذا كانت الصين تتطور بصمت في جميع هذه المجالات، مستخدمة القوة الناعمة، وسط انشغال العالم بالحروب المحلية والاقليمية، فكانت البداية منذ أكثر من أربعة عقود بتحول من اقتصاد قائم على أساس الزراعة إلى مصنع العالم، لتنتشل بذلك نحو 700 مليون شخص من الفقر وهي حاليا أكبر بلاد العالم سكانا (1.38 مليار نسمة)، وأكبر مساهم في النمو العالمي، وأكبر دولة مصدرة في العالم، وثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مرت عملية تنمية قطاعات الاقتصاد الصيني خلال فترة التي اعقبت ثورة 1949 بالعديد من المراحل المهمة، ويعد الانفتاح والإصلاح الاقتصادي الذي حدث بعد عام 1978 هو المرحلة الابرز في مسيرة التجربة التنموية الصينية، وبهذا ساهمت بنقل الاقتصاد الصيني من التخلف إلى منافسة القوى الاقتصادية كبرى في عالم.

ومن ناحية اخرى تواجه عملية التنمية في الصين الكثير من العقبات والتحديات التي قد تؤثر على مستقبلها، ومع ذلك فإن الاقتصاد الصيني مرشح خلال السنوات والعقود القادمة أن يكون الاقتصاد الأكبر في العالم متفوقا بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الاخيرة تتبع سياسة "أمريكا أولا" ، ويبدو أن الصين لا تقل عنها لرفع هذا الشعار "الصين أولا"، فهي الاخرى تملك ارثا حضاريا يجعلها تطمح إلى القيادة، فنحن أمام قوتين في الساحة العالمية، القوة الأمريكية المهيمنة والقوة الصينية الصاعدة التي تسعى إلى الهيمنة ولذلك فإن الصراع على من سيكون الأول، سيخلق كثيرا من الازمات التي بدورها ستؤثر على السياسة العالمية، فترامب يستغل القدرات الأمريكية من أجل وقف تقدم الصين اقتصاديا وتكنولوجيا، هذا ما زاد حدة الصراع بينهم أكثر فأكثر، فبعد تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 11 ديسمبر 2016 "لماذا ينبغي أن نكون ملتزمين بمبدأ صين واحدة إلا إذا توصلنا إلى صفقة مع الصين في قضايا اخرى، بما فيها التجارية". ما زاد الطين بلة في 22مارس 2018 إعلان الرئيس الأمريكي في تصريح جديد ضد الصين عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ 50 مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب مرسوم 301 من قانون التجارة لعام 1974، وكرد انتقامي من الحكومة الصينية فقد فوضت رسوم جمركية على أكثر من 128 منتج أمريكي أشهرها فول الصويا،

ومع كل هذا هناك نزاعات إقليمية وحروب تكنولوجية فيما بينهما بالإضافة إلى عدة قضايا اخرى، ومؤخرا التوتر الحاصل بينهما بسبب وباء كورونا.

من خلال هذا نطرح **الاشكالية الرئيسية** التالية:

ما هي انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الصيني؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ ما أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- ✓ ماهي السياسات التجارية المعتمدة في الصين والو م أ؟
- ✓ ما هي استراتيجيات المنافسة التجارية بين الصين والو م أ؟
- ✓ ما مدى تأثير الحرب تجارية بين البلدين على الاقتصاد الصيني؟

و للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا **الفرضيات** التالية:

- للتجارة الخارجية دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي ن وجود أسواق خارجية تشجع على زيادة الانتاج.
- تعتمد الصين والو م أ سياسات تجارية حمائية.
- تتعدد استراتيجيات المنافسة التجارية بين الصين والو م أ حسب طبيعة السوق الداخلي والخارجي لكل منهما
- تأثير الحرب التجارية الصينية الأمريكية على الاقتصاد الصيني محدود .

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تناوله لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة، حيث أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر العالم، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفا، وبالتالي فمن الضروري دراسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع أبعادها ومراحلها وتحولاتها، خاصة في ظل التنافس المحموم مع الولايات المتحدة الامريكية كونهما أكبر اقتصاديات العالم من حيث الناتج المحلي واستخلاص الدروس المستفادة من ذلك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تداعيات الحروب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد الصيني، وخصوصا ما يجري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بعد أن قامت كل من الدولتين بتطبيق تعريفة جمركية على

الواردات من الدولة الأخرى، كما تبين الدراسة أهم المتغيرات المؤثرة في تطور العلاقات الصينية- الأمريكية، وبناء صورة شاملة للعلاقة من خلال التطرق إلى كل جوانبها سواء كانت العلاقة تقارب وشراكة أو تنافس.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع لأهميته بحد ذاتها، وهو من أهم المواضيع المطروحة دوليا الذي يجسد حقيقة وعمق العلاقات الثنائية بين البلدين-تنافس وصراع. وهناك كذلك ميول شخصي لمعرفة تأثيرات التصادم وما هي توقعات مواجهة بين دولة متقدمة وأكبر اقتصاد في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ودولة نامية واكبر مصدر بالعالم وهي الصين، ومن سيفوز و يبقى "أمريكا أولا" أو "صنع في الصين."

منهج الدراسة:

نظر لطبيعة الموضوع والجوانب التي يشمل عليها، فقد تم توظيف ثلاثة مناهج:

منهج تاريخي: يمكننا من رصد أهم محطات التاريخية في تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفهم اسباب الاستمرار والتغير فيها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها و أفاقها وتطورات المحيطة بالظاهرة بربط الحاضر والماضي.

منهج المقارن: من خلال المقارنة بين سلوك الاستراتيجي لكل من الصين والولايات المتحدة الامريكية، والسياسات المتبعة في علاقاتها تجاه بعضها البعض .

منهج التحليلي: هو منهج الذي لا تستغني عنه الدراسات لصعوبة اخضاعها للتجريب، فقد غلب على هذه الدراسة منهج التحليل العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية .

الدراسات السابقة:

1-مذكرة بعنوان "**العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وابعادها السياسية والاقتصادية**" من اعداد " زينب عبد الله منكاش" دراسة مقارنة للعلاقات الأمريكية الصينية في مدة ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال تحديد طبيعة هذه العلاقة بين السياستين الاقتصادي والسياسي لهتين الدولتين ومن تم ضبط هوامش التوافق والتنافس بينهما في هذه المدة.

2-مذكرة بعنوان " **العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع- منذ أحداث 11ديسمبر 2011**-" من إعداد "سميحة زروخي" تضمنت تطور العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والتنافس، هذه الأخيرة يزداد تعمقها بسبب التنافس الاقتصادي في الأسواق فالقوة الإقليمية الصاعدة والقوة العالمية التي في طريقها للانحسار

بغياب عامل الثقة الاستراتيجي بينهما، الذي يعود إلى إدراك كل منهما نوايا الأخر، كما شرحت سيناريوهات العلاقة المستقبلية بين البلدين.

3-مقال تحت عنوان "**أمريكا والصين ملفات ساخنة وحرب باردة**" من اعداد "شيرين فرات" سلطت هذه الدراسة الضوء على أهم أسباب الصراع بين القوتين والاستراتيجية الصينية في التوسع، والحرب التجارية، وصولا إلى النزاعات الإقليمية، ثم تنتهي الدراسة بعدة نتائج منها محاولة الولايات المتحدة التحكم بممرات الصين الاستراتيجية ومنعها من تحقيق حلمها في أن تصبح قوة مهيمنة، فالعلاقة التي تجمع البلدين في غاية التشابك وهذا ما سيحول الحرب التجارية الى حروب أخرى أكثر ضررا وضمارا.

4-مذكرة بعنوان "**العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة-**" من إعداد "حذفاني نجيم"، تطرقت إلى العلاقات التي تجمع بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت تعاون أو تنافس وأهم المسائل وقضايا المتنازع عليها بين الطرفين، كما تضمنت مجموعة من المؤشرات بين البلدين ورسم مسار العلاقات الصينية الأمريكية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الالمام بهذا الموضوع والاجابة عن الاشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

• الفصل الأول كان بعنوان الإطار النظري للدراسة تضمن تلاث مباحث الأول كان بعنوان التجارة الخارجية و سياساتها، أما المبحث الثاني فتحدث عن نظريات التجارة الخارجية، والثالث جاء بعنوان الحروب التجارية وأدواتها.

• الفصل الثاني الحروب التجارية الصينية الأمريكية، ضم ثلاثة مباحث تحدث الأول عن الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية والثاني تناول الاقتصاد الأمريكي والتجارة الخارجية، أما الثالث فناقش الاستراتيجيات التنافسية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

• أما الفصل الثالث والأخير فكان عن انعكاسات الحرب التجارية الصينية-الأمريكية على الاقتصاد الصيني، قسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تناولنا أثار الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثاني انعكاسات المنافسة التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد الصيني، والمبحث الثالث استراتيجيات الصين لمواجهة الحرب التجارية.

صعوبات الدراسة:

إن أي عمل لا يخلو من النقائص والأخطاء مهما كان الإلمام به كثيرا ومن كل الجوانب وعليه في دراستي هذه واجهتني مجموعة من المصاعب:

- نقص المراجع بالنسبة للفصل الأخير.
- غياب الاحصائيات 2020.
- تضارب الإحصائيات والبيانات المعقدة في التحليل.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

شكلت التجارة الخارجية محورا أساسيا في أبحاث المفكرين الاقتصاديين الأوائل، فهي لها مكانة بالغة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول لدورها الهام في التنمية الاقتصادية، كما تتفاعل مع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وتشكل مكسبا ثمينا لدعم النشاطات والمبادلات الدولية.

فالاقتصاد الدولي فرع مهم من النظريات الاقتصادية، والمذاهب والمدارس كلها قامت بتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، أما السياسات التجارية فتقوم بفحص الأساليب التي تؤدي إلى فرض القيود التجارية وما ينتج عنها، وتركز أيضا على الحماية التجارية وسياسات التكامل الاقتصادي، وتختلف السياسات التجارية من بلد إلى اخر.

والحروب التجارية قد باتت تشكل أهمية كبيرة في الآونة الاخيرة لكون التجارة الخارجية تمثل أرقاما فلكية، وأي حرب تجارية تنشب بين أي عنصريين تجاريين دوليين، تأثر بشكل كبير ومبالغ في البيئة الاقتصادية العالمية. ولعل تنوع طرق واساليب ممارسة هذا النوع من الحروب، وتعدد الأسباب المؤدية لنشوبها فضلا عن أضرارها الاقتصادية، سواء على اقتصاد الدولة أو على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، فالحرب التجارية تعني قيام دولتين أو أكثر بفرض رسوم جمركية أو حواجز تجارية انتقامية على المستوردات من السلع و الخدمات وذلك لحماية نفسها من الأطراف الخارجية بفرض ضوابط للتعامل معها وهذا ما أصبح يطلق عليه السياسة الحمائية، وتجدر الإشارة أن الثابت في هذا النوع من الحروب هو خطورتها وإمكانية تطورها إلى حروب اخرى أكثر ضررا.

من خلال فصلنا هذا سنقوم بتناول الإطار النظري للدراسة، فقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التجارة الخارجية وسياساتها.

المبحث الثاني: نظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الحروب التجارية و أدواتها.

المبحث الأول: التجارة الخارجية وسياستها

باعتبار التجارة الخارجية في الأونة الأخيرة من أهم وأكثر القطاعات الحيوية التي تحتاجها كل الدول سواء المتقدمة أو نامية، فلا غنى عنها في التبادلات والمعاملات بين الدول، فكل دولة مرتبطة بالأخرى اقتصاديا تصدر ما ينتجها من فوائض وتستورد ما تحتاجه من فائض الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفاهيم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنهوض بها أولوية كل الدول، سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، في هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها، وكذلك أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية و أهميتها

1-تعريف التجارة الخارجية:

أستعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحرب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[1]

كما يمكن أن نعرفها على أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة". ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:

1-نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص03.

-**تبادل السلع المادية:** تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والمواد الاولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.

-**تبادل الخدمات:** التي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

-**تبادل النقود:** تشمل حركة رؤوس الاموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

-**تبادل عنصر العمل:** ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد الى اخر، بالإضافة إلى الهجرة.

الملاحظ من خلال التعريف أنه أدخل تبادل النقود والمتمثلة في حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار.[1]

يمكن تعريفها أيضا على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والافراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

وتعرف أيضا على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.[3]

إضافة إلى التعريفات السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[4]

2-أهمية التجارة الخارجية:

تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع والخدمات من الدول الأخرى والتي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا. ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في

1-وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر-،اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- السنة الجامعية 2018-2019، ص 04.

2-جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، عمان مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة العربية الأولى، 2013، ص 11.

3- موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص13.

4-عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص09.

زيادة مستوى رفاهية دول العالم.[1] ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:[2]

-التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الاموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

-تعد التجارة مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من المرتكزات العملات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.

-تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الانتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو الاستيراد.

-ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.

-تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية ايجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.

-كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدول من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.

-تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارية الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

-اعتماد أغلب الدول النامية-خاصة- على التجارة الدولية لتوفير اغلب متطلباتها الأساسية.[3]

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من الدولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها. ويمكن قياس هذه الأهمية لدولة ما بحساب وقياس حجم مبادلاتها الخارجية ونسبة مساهمة هذه المبادلات في الناتج القومي.[1]

1-السيد محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2008، ص10.

2-وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص09.

3-حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، بدون بلد نشر،2000 ، ص20.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

لقيام التجارة الخارجية عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

-**عدم قدرة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي:** من كل السلع وذلك لسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.

-**التخصص الدولي:** حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع. وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتميز بدورها بميزة في انتاجها.

-**اختلاف الميول والاذواق لدى الشعوب:** من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

-**اختلاف تكاليف الانتاج:** فهو دافع للتجارة بين الدول، خاصة ذلك الحجم الكبير لتخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدولة الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترفع لديها التكاليف مما يعطي للدولة الأخرى ميزة نسبية في الإنتاج.[3]

-**الندرة النسبية:** أي ما يصطلح عليها قديما جدور المشكلة الاقتصادية، فإن الحقائق المسلم بها اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.[4]

الفرع الثالث: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي:[5]

-الاستفادة القصوى من فائض الانتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح، إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمة في الدولة وزيادة البطالة تدهور مستوى معيشة الافراد.

-استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن انتاجها محليا لسبب ما.

2-عامر عبد اللطيف، اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: اثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي، رسالة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص10.

2-نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص11.

3-موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2001، ص17.

4-جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص14.

5-شقري نوري موسى، التمويل الدولي والنظريات التجارة الخارجية، دار النشر، الطبعة الأولى، 2010، ص22.

-احلال الواردات وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأس مالية ومشاكل في القرارات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسات التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون التكاليف إنتاجها أعلى من التكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية.

-نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.

-الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

-دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

-دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

المطلب الثاني: السياسات التجارية الخارجية

فرع الأول: تعريف السياسات التجارية

للسياسة التجارية عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف 01: هي مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

تعريف02: هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة.[2]

تعريف03: هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة[3].

1-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص124.

2-شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2012، ص119.

3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2011، ص69.

تعريف04: هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.[1]

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية

تتمثل أهداف السياسة التجارية فيما يلي:[2]

-تحقيق موارد للخزينة العامة، حيث يعتبر الحصول على الموارد من هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي لابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد القومي.

-حماية الإنتاج المحلي من المناقشات الأجنبية، فقد تستهدف السياسات الاقتصادية في ظل ظروف معينة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

-حماية الاقتصاد القومي من الخطر الإغراق، والإغراق هنا هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية.

-حماية الصناعات الوليدة، أي توفير ظروف مناسبة وإمكانيات لنضج هذه الصناعات المتوفرة في البلد.

فرع الثالث: أنواع السياسات التجارية

تنقسم السياسات التجارية ما بين الحرية والتقييد أو الحماية:[3]

1-<u>سياسات الحرية التجارية (التجارة الحرة)</u>: ويقصد بها حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود تعيقها. وذلك عائد لسيادة المبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر، وقد استند لمبدأ النفقات النسبية لديفيد ريكاردو والاطروحات الفيزيوقراطيين التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن مجموع الافقي للمصالح الخاصة.

كانوا يؤمنون بـ:

_بوجود الأيدي الخفية التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة.

1-جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص125.

2- عادل أحمد حشيشي، مجرى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص226.

3-شيماء بوريدان، هدى محصول، مرجع سبق ذكره، ص11.

_إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادلة والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري.

2-سياسة الحماية التجارية: ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، فضلا عن حماية المصالح العامة، ومن الدواعي لاستعمال هذه السياسة هي:

_تقسيم العمل الدولي إلى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأول من فرص النمو والتطور الاقتصادي و المعيشي.

_دعوة كينز الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من أثار الأزمة العالمية في الثلاثينيات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادي المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية

تتنوع أدوات السياسيات التجارية المتمثلة في:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

1-الرسوم الجمركية:[1]

هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدول على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو الواردات. فالرسوم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدول أو اليها. ينقسم الرسم إلى رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات.

أما الرسم على الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي. والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الاولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج. وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

1-1-الرسوم القيمة: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسوم المطلوب.

1-2-الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة. وعندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

1-زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر(1980-2013)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص22.

2-الاغراق:[1]

و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الخارج والداخل، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا اليه نفقات وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

2-1-الاغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

2-2-الاغراق قصير الأجل والمؤقت: الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

2-3-الاغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

3-الاعانات (إعانات تصدير):

وتتمثل في تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود. وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الاعانة[2].

4-تخفيض سعر الصرف:

تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات. فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.[3]

الفرع الثاني: الأدوات الكمية[4]

وتسمى بالوسائل الكمية أيضا لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدول مع الخارج وهي:

2-بوترعة أحمد واخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس (2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 16.

1-دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل الحرب التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر-،السنةالجامعية2011-2012، ص32.

3-زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، 2005، ص303.

4-وليد عابي، مرجع سبق ذكره ، ص54.

1-نظام الحصص وتراخيص الاستيراد: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة. كما يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

2-نظام الحظر (منع): المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلدان، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلدان، وهو يعتبر خطرا على التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية

وهي الوسائل والاجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

1-المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري[1].

2-الاتفاقات التجارية: هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة[2].

3-اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الاخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها ووفق الاسس والاحكام التي يوافق عليها الطرفان[3].

1-سفيان غواس، حنان بلقايم، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية، مذكرة ماستر في العلوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، السنة الجامعية 2018-2019، ص50.

2-أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا،1982 ، ص163.

3-نبيلة مبيروك، ليلى بلي، اثر الحروب التجارية على اقتصاديات الأسواق الناشئة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، السنة الجامعية 2019-2020، ص16.

4-التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة[1].

5-القيود (الحماية) الادارية: والمقصود بها مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى الترشيد في تطبيق القوانين الجمركية.

وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشترط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها والتشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.[2]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تعتبر المكاسب من التجارة الخارجية الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في الإنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة. وتعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول، حيث تشكل هذه النظرة الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: نظرية الميزة المطلقة "نظرية أدم سميث"

تقوم التجارة الدولية إذا كان هناك اختلاف في أسعار السلع. وهذا الاختلاف ناجم من اختلاف التكاليف لإنتاج السلع وذلك نتيجة اختلاف ظروف الدول الطبيعية، والتكوين السكاني والتكوين الجيولوجي، والمناخ، والتوزيع المائي، وغيرها. وهو ما يطلق عليه اسم الميزة المطلقة.

افترض أدم سميت أن كل دولة وتبعا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في انتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلع في الدول الأخرى ثم استبدال الفائض من إنتاج هذه السلعة بالفائض من إنتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى والتي تكون تكلفة إنتاج هذه السلع فيها أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها.

وبما أن أدم سميت ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع لفرضيات المدرسة الكلاسيكية وهي:

1-شيماء بوريدان، هدى محصول، مرجع سبق ذكره، ص16.

2- بوترعة أحمد واخرون، مرجع سبق ذكره، ص19.

-وجود دولتين فقط، سلعتين فقط.

-العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو عنصر العمل وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة وبالتالي سعرها يتحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة في إنتاجها.

تقييم نظرية أدم سميت:

تفترض نظرية أدم سميت وجود دولتين وسلعتين وأن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل و بناء على ساعات العمل تتحدد تكلفة الإنتاج للسلع. وإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة وتترك إنتاج السلعة الثانية للدولة الثانية والتي تتمتع بدورها بميزة مطلقة في إنتاجها. ولكن هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدولة في إنتاج السلعتين في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين. حيث هذه الحالة من وجهة نظر أدم سميث تلغي منافع التجارة الخارجية وبالتالي تكتفي كل دولة ذاتيا ولا تقوم التجارة الخارجية.

هذه الحالة استرعت انتباه دافيد ريكاردو فوضع نظريته الميزة النسبة لتفسيرها.[1]

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817، وأكملها من بعده جون استيورت ميل ثم اخرون من المدرسة الإنجليزية، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما الأن، إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية عليها، ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية. وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية، وقد أرجعته إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. وذلك اعتمادا على عدة افتراضات أساسية هي:

-سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن تكلفة إنتاج الوحدة تساوي سعرها.

-التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

-الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.

-تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة، وسوف ينعكس هذا الافتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة للسلعتين لدى الدولتين المتاجرتين.

1-نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يقرر ريكاردو أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من الدولة إلى أخرى، وهذا يعني أنه يوضح نفس الفرض المفسرة للنظرية، إلا هو أن سبب قيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة، والتوظيف الكامل، والحركة التامة لعناصر الإنتاج داخليا، وتماثل الأذواق.

كما اعتمدت مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية على مجموعة أخرى من الافتراضات، تسمى بالافتراضات التحليلية وهي:

-وجود دولتين فقط، أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.

-وجود سلعتين فقط، أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.

-ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

-العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

-أن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

يتفق جون استيورت ميل مع ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة الى أخرى، وهذا يعني أنه نفس الفرض المفسر للنظرية هو أن سبب قيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتبادا على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة، والتوظيف الكامل، والحركية التامة لعنصر الإنتاج داخليا، وتماثل الاذواق. حيث قامت مساهمة جون استيورت ميل تعتمد على تعديل لبعض الافتراضات التحليلية التالية:

-وجود دولتين فقط.

-وجود سلعتين فقط.

-ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

-أن قيمة السلعة يتحدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) وليس عنصر العمل فقط.

-إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية و ليست وحدة بوحدة.[1]

1-السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص42.

المطلب الثالث: نظرية النسبية في عوامل الإنتاج

لقد جاءت نظرية هيكشر–أولين، للاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين، لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدأ أولين من نقطة مفادها أن التجارة والتبادل الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي. وقد توصلا الى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة في العوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل.

ولقد قام الاقتصادي سام ويلسون باستخدام نموذج اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على التحليل البيانات لتفسير نظرية هكشر–أولين، بناء على الفرضيات التالية:

–أن الدولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط.

–أن الإنتاج يعتمد على عنصرين إنتاجيين هما العمل ورأس المال.

–أن كمية الإنتاج بالاشتراك مع المستوى التكنولوجي تحدد الحد الأقصى من إنتاج السلعة من خلال دالة الإنتاج. وتعبر دالة الإنتاج عن العلاقة الفنية بين مدخلات الإنتاج (عناصر الإنتاج)، والإنتاج من السلعة، ويتم تمثيل هذه الدالة بمنحنيات الناتج المتساوي (المتكافئ)[1].

المبحث الثالث: الحروب التجارية وأدواتها

ولدت الحروب التجارية بسبب تأثرها بالبيئة الاقتصادية العالمية، والتي تنشب بين المتعاملين التجاريين الدوليين، ولها عدة أسباب ودوافع لقيامها.

المطلب الاول: لمحة عن حروب التجارية

الفرع الأول: تاريخ الحروب التجارية

تاريخ الحروب التجارية يبدأ من1689، هذا هو الوقت المناسب حيث وضع الملك البريطاني ويليام من أورانج حدا للتعريفات الجمركية على النبيذ الفرنسي. واعلن عنها، اراد بذلك تشجيع البريطانيين شرب خمر خاص بهم، يصنع ويشرب عندهم. لم تكن هذه فكرة عظيمة لأنه بدون النبيذ، لجأ لبريطانيين إلى الاشياء الصعبة، لذلك بالنسبة للخمسين سنة التالية ظهر ما يسمى جن جنون الجن، فكتبت الصحف عن تصاعد الجريمة والموت والبطالة.

1–حسام علي داود واخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص46.

كما كان البريطانيون هم السبب وراء حروب الأفيون فقد كانت هذه الحروب حروب تجارية ثم تحولت الى حروب حقيقية. في القرن التاسع عشر، كان البريطانيون يستوردون الكثير من الشاي من الصين، ولم تعجبهم التجارة فبدأوا في تصدير الافيون إلى الصين، الذي تسبب في انتشار الوباء فيها، فقامت الصين بوضع تعريفة على الافيون ثم حظره كليا، هذا ما ادى إلى الحروب الافيون الدموية، والتي في الواقع بدأت بنوع من الاصدار، حيث صادر الصينيون على1000اطنان من الافيون البريطاني ودمروها، وهذا ليس بالأمر السهل.[1] حيث كانت الحرب الأفيون الأولى 1839-1842، أما الحرب الأفيون الثانية 1857-1860. وجاءت بعد ذلك الحرب الانكليزية الهولندية الاولى، وحرب الاستقلال الامريكية 1775-1783، وحرب الاستقلال الأمريكية 1775-1783[2]. كما تبعتها حروب تجارية بين فرنسا وايطاليا في الفترة 1886-1898، وكذلك بين فرنسا وسويسرا في الفترة1892-1895، وبين ألمانيا وروسيا في الفترة1893-1894، وكذلك الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن التاسع عشر[3].

الفرع الثاني: تعريف الحرب التجارية

هناك عدة تعاريف للحرب التجارية نذكر منها:

التعريف الاول: تعرف الحروب التجارية بأنها نزاع اقتصادي ناتج عن إجراءات حمائية مبالغ فيها، حيث ترفع فيها الدول أو تنشئ تعريفات جمركية أو غيرها من الحواجز التجارية ضد بعضها البعض استجابة للحوافز التجارية التي أنشأها الطرف الأخر، أو بداعي حماية منتجاته الوطنية[4].

التعريف الثاني: الحرب التجارية هي صراع بين دولتين تتميز بارتفاع التعريفات الجمركية وغيرها من الإجراءات الحمائية المماثلة. تذكر أن التعريفة هي ضريبة يتم وضعها في مكانها من قبل دولة على سلع أو الخدمات مستوردة من دولة اخرى[5].

1-A History of Trade Wars , NPR¨s Don Gonyea speaks with author and all-around expert A.J. Jacobs about historys most bizarre trade wars https//www.npr.org, date of publication March 10, 2018. 8 :07, date of entry April 15, 2022 at. 11 :21.

2- ناتاليا أوسمان، الحروب التجارية الكبرى في تاريخ العالم، المصدر: فيستي، تاريخ النشر: 03-04-2018، تاريخ الاطلاع16- 042-2022، على الساعة14:06.

3-خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2018، ص03.

2-علاء المنشاوي، سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أمريكا والصين الاحتمال الاقوى ان تتصاعد وتيرة الصراع خلال الفترة المقبلة، نشر في20-05-2020، تاريخ الاطلاع 17-04-2021على الساعة09:45.

5-Rachel Cautero, what is a trade War? ,https ://finance.yahoo.com, December 15, 2019, date of entry April 13, 2022 at 9:15.

التعريف الثالث: الحروب التجارية هي تعبير مركز لسياسة الحمائية واحدى اثارها، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية. تستخدم في هذه الحروب عادة الرسوم الجمركية إضافة إلى الاجراءات الاخرى غير الجمركية مثل الحصص الاستيراد والشروط الادارية وغيرها بهدف اعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من الصادرات الدول للنفاد الى الاسواق[1]

التعريف الرابع: غالبا ما يتم تصوير الحرب التجارية على انها نزاع بين دولتين أو أكثر، إلا أن ذلك غير صحيح: إنها صراع بشكل رئيس بين المصرفيين وأصحاب الأصول المالية من جهة، والاسر العادية من جهة اخرى– بين الاغنياء جدا وكل الناس الاخرين[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الحرب التجارية هي مصطلح اقتصادي يعني قيام دولتين أو أكثر بفرض رسوم جمركية أو حواجز تجارية انتقامية على المستوردات من السلع و الخدمات، هذه الإجراءات يتم توضع لحماية الصناعات المحلية أو التجارية الخارجية.

الفرع الثالث: أسباب ودوافع الحروب التجارية

تتعدد دوافع الحروب التجارية وتمتلك العديد من الاهداف و الغايات سواء معلنة أو غير معلنة إلى عدة نقاط نذكر منها:[3]

–احتكار السلع الاستراتيجية والرغبة في السيطرة والهيمنة على أسواق الدول النامية، حيث بالرغم من انتهاء فترة الاستعمار لهذه الدول لكن بقيت تحت تأثير الدول المتقدمة خصوصا بعد اعتماد هذه الاخيرة سياسة الحمائية الجمركية بهدف التصدي للمنتجات الزراعية والصناعية المصدرة من الدول النامية.

–البحث عن التميز والتفوق الانفرادي وتحسين المراكز التنافسية للشركات الوطنية في الاسواق العالمية.

–الرغبة في الثروة والخوف عن نقص الموارد الاقتصادية المحلية.

–التخلص من المنتوج الراكد والسلع المنتهية الصلاحية.

–تحويل الدول النامية إلى مصادر للحصول على المواد الخام ولسوق السلع المنتجة خارجيا.

4–شيبوط سليمان، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية–دراسة تحليلية–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14 العدد: 01 الرقم التسلسلي:27(2021)، تاريخ النشر: 08–06–2021، ص654.

2–مارتن وولف، الحروب التجارية في الاصل صراعات طبقية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، نشر الثلاثاء 23 يونيو2020، تاريخ الاطلاع: الاثنين 16 أفريل 2022، على الساعة:14:37.

3–فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، دار الجامعية، ط 1، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 29.

-التأثير بشكل سلبي على النمو السريع في اقتصاديات بعض الدول خاصة الصين وألمانيا التي يمثل لها السوق الامريكي المستهلك الأكبر لمنتجاتها في محاولة لضبط الصعود الاقتصادي السياسي لتلك الدول، وفي المقابل دعم الشركات المحلية في الولايات المتحدة الامريكية وتحفيزها على الانتاج.

المطلب الثاني: أليات(الادوات) الحروب التجارية

تنقسم أدوات الحروب التجارية إلى أدوات مباشرة و أدوات غير مباشرة كما يلي:

الفرع الأول: الأدوات المباشرة للحروب التجارية

تتمثل في : [1]

1-التعريفة الجمركية:

تعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في الحروب التجارية، كونها عادة ما يتم الرفع فيها من قبل الدولة البادئة بالحرب التجارية، ما تعتبره الدولة المتضررة استفزازا يتوجب معه الرد بالمثل وتقوم بالزيادة بنفس الاسلوب وهنا تبدأ سلسلة الرفع المتبادلة بين الطرفين.

وتكمن أهمية هاته الاداة كونها تمثل اسلوبا أو طريقة فورية النتائج للدولة التي تستخدمها، سواء من حيث زيادة مداخيل الرسوم الجمركية ومنه مداخيل الخزينة العمومية أو التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري مع الدولة التي تم فرض الزيادة في التعريفة الجمركية على وارداتها أو حماية الصناعة المتضررة.

2-الإغراق:

هو أن تقوم دولة ما ببيع منتج خارج حدودها بثمن أقل من الثمن الذي يباع به في السوق الوطنية. فالإغراق من بين الأدوات المتاحة ليس الحرب التجارية ويعتبر وسيلة من انجع الوسائل كونه يعتبر وسيلة مخيفة لأنه و ببساطة صعب الاثبات عكس أداة التعريفة الجمركية التي وبمجرد استعمالها يعلم بها الطرف الاخر حتى وأن كان الطرف المتضرر متيقنا من ممارسة من ممارسة الدولة له، فانه يجد نفسه في رحلة بحث ماراثونية لإثباته بالدليل القاطع ومن بين أهم الدول التي تستخدم هاته الاداة نجد دولة الصين، ففي كل مرة تتعالى الاصوات داخل المنظمة العالمية للتجارة ومطالتها بوقف مثل هاته الممارسات، ووصل ببعض أعضاء المنظمة الى رفع شكاوى الى لجنة المنازعات بهذا الخصوص، لكن وفي اغلب الاحيان تبرأ ساحة الصين لعدم توفر الادلة الكافية ضدها.

1-بن مسعود عطاالله، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد04 عدد 02- سبتمبر، 2020، ص11.

3-حصص الاستيراد:

نظام الحصص هو نظام تقوم بموجبه الدولة بفرض حصص كمية على الواردات التي يتم استيرادها من الخارج، أي أحد أقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة أو عدة سلع. ويعد نظام الحصص من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدول، وينظر الية على أنه من الممارسات غير العادلة لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات ادارية، ولا تتحكم السوق عند تطبيق هذا النظام الى منطق العرض والطلب، ويفرض هذا النظام لتحقيق عدة أهداف.

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للحروب التجارية

تتمثل أدوات سياسة الحروب التجارية الغير مباشرة في:[1]

1-اعانات التصدير:

وهي تلك الاعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحلين مثل توفير بعض مدخلات الانتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو امداداتها ببعض الاموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الانتاج وهو ما تفعله الأن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الانتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط.

2-تقليد السلع والعلامات التجارية:

على الرغم من وجود تعريف موحد وعام لظاهرة التقليد نظرا لعدم توحد خصائص هذه الظاهرة التي تتواجد بصفة وطيدة في مختلف مستويات الاعمال وانواعها وفي الاسواق المحلية والدولية. وقد أعطت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للتقليد وفقا للمادة 51 من الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية وهو المنتجات المقلدة تشمل جميع المنتجات بما في ذلك التغليف التابع لها، والتي تحمل بعض الخصائص أو كلها العلامات مسجلة والتي تمس حقوق المالك أو مالكي هذه العلامات(حسب التشريع في كل بلد) وتلحق به أضرار مادية أو وظيفية.

التقليد هو عملية إعادة إنتاج لمنتجات فنية، أدبية أو صناعية والتي تلحق الضرر بحقوق الملكية لمالك أو مالكي هذه المنتجات. ويمس التقليد مجالات براءة الاختراع، العلامات، الاعمال الفنية ووضع علامة بطريقة غير شرعية في المنتجات.

1-شيماء بوريدان، هدى محصول، أثر الحروب التجارية على الميزان التجاري البيني الامريكي- الصيني، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، السنة الجامعية 2020-2021، ص 32.

فالتقليد بصفة عامة هو كل عملية اعادة انتاج كلي أو جزئي لخصائص مميزة لمنتوج أصلي ذا طابع فني أو أدبي أو صناعي لأهداف تسويقية أو أعمال الاستيراد والتصدير لهذه العلامة بطريقة غير شرعية دون علم مالكها والتي تمس بحقوق الملكية وينجم عن ذلك ضرر مباشر له.

3-الشائعات والاخبار الزائفة:

تمثل الشائعات كظاهرة اجتماعية عنصر مهما في نسيج كل ثقافة من الثقافات البشرية فهي وليدة مجتمعها، وتتعرض الشائعة إلى من وجهت اليه بسرعة قياسية.

ومع اشتداد المنافسة الدولية بين الشركات تكثر الشائعات بهدف الأضرار بالشركات المنافسة بغض النظر من صحة الشائعة أو عدمه، وتعرضت عديد الشركات عبر دول العالم الى مثل الممارسات مما دفعها الى استحداث قسم خاص يدعى بقسم العلاقات العامة مهمته ضمان التواصل مع جميع المتعاملين ومدهم بالمعلومات الرسمية حول الشركة وإصدار البيانات لسد الثغرة امام مروج الشائعات من جهة وادارة الازمات من جهة أخرى.

4-سياسة تخفيض سعر صرف العملة:

إن سعر صرف أية عملة يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الاجنبية (أو جزء منها)، أو يعني بتعبير اخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية.[1]

تعرف سياسة سعر الصرف بأنها مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع التي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها. وهذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية و يتعين استخدامها مع وسائل أخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة. يمكن للدولة ان تتبع مجموعة من السياسات سعر الصرف وذلك لتحسين وضعها الاقتصادي وتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، ومن أهم هذه السياسات سياسة تخفيض قيمة العملة.

فسياسة تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الاجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو اجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج. فهي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات. بهذا المعنى

1-عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص113.

يترتب عليه تخفيض الاسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الاسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية.

فباعتبار تخفيض العملة إجراء تلجأ اليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وزلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الاجنبي، وهناك أسباب عديدة تدفع السلطات النقدية لاتخاذ هذا الاجراء. من أهم هذه الأسباب تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وتنخفض استيراداته من السلع الأجنبية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 01: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات

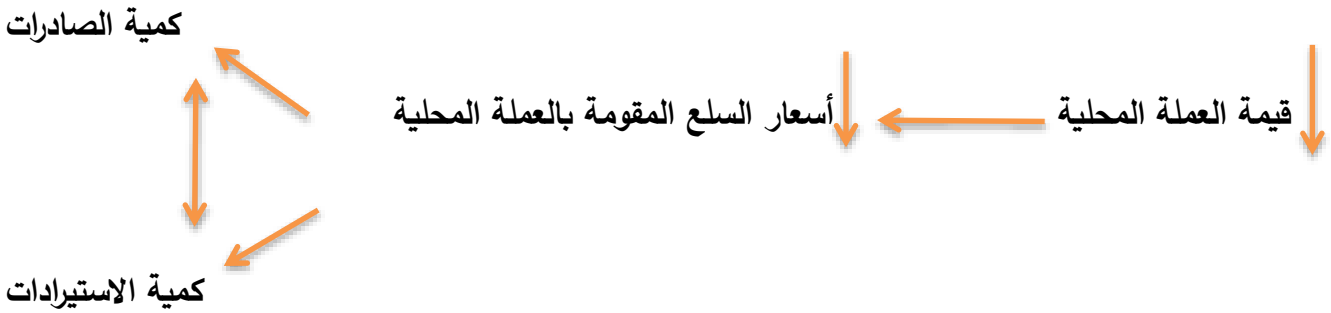

المصدر: خولة دحنون، انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2010)،مذكرة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية و وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، السنة الجامعية 2012-2013، ص56.

وفي المخطط أعلاه نرى بأن النتيجة النهائية لانخفاض قيمة العملة هي ارتفاع كمية الصادرات و انخفاض كمية الاستيرادات في نفس الوقت. فلذلك يمكن اعتبار أن السبب الرئيسي لتخفيض قيمة العملة المحلية لهذه الدول هو العجز في ميزان المدفوعات[1].

1-خولة دحنون، انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2010)،مذكرة ماستر في العلوم التسيير، تخصص مالية و وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، السنة الجامعية 2012-2013، ص56.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الحروب التجارية

للحروب التجارية مزايا و عيوب تتمثل بشكل خاص في المقابل الحمائية بشكل عام، ومنه فإيجابيات وسلبيات الحمائية هي:

الفرع الأول: إيجابيات الحمائية

تبرز مزايا الحمائية فيما يلي:

-إذا حاول بلد ما أن ينمو بقوة في صناعة جديدة، فان التعريفات ستحميه من المنافسين الأجانب، وهذا يعطي الوقت للشركات الجديدة في الصناعة لتطوير مزاياها التنافسية الخاصة.[1]

هذا من أهم الأهداف الأصلية للحمائية إلا وهو حماية الصناعة والوظائف، تستند الحجة إلى حقيقة أنه إذا سمح للمنافسين الدوليين بالمنافسة، فسيتم تدمير الشركات المحلية[2]

-تؤدي الحماية الى خلق فرص عمل للعمال المنزليين (عمال النظافة والخدم في البيوت)، وتسمح حماية التعريفات الجمركية أو الحصص أو الإعانات للشركات المحلية بالتوظيف محليا[3].

-واحدة من أحدث الظواهر المحيطة بالحمائية هي تطوير "حماية المستهلك"، ومع تقدم الدول المتقدمة فقد تركت فجوة اقتصادية كبيرة بينها وبين الدول النامية، حجة هذه الحمائية أن البضائع المستوردة من هذه الدول يمكن أن تكون خطيرة على صحة المستهلك، نظرا لأنها دول نامية فإنها لا تملك نفس المعايير، وبالتالي لا ينبغي السماح بها.

-الحجة التاريخية الأخرى للحماية هي الأمن القومي، نحن نعيش الأن في عصر كانت أخر حرب خطيرة فيه منذ ما يقارب من80 عاما ومع ذلك كانت الحروب الاقليمية والخاصة في اوروبا، شائعة هذا أعطى حجة "الأمن القومي" وزنا أكبر، باعتماد بلد ما على نفسه إلى حد كبير حتى يكون قادرا على الرد في وقت الحرب[4].

1-الحمائية، الحماية التجارية، https://www.alqiyady.com، تاريخ النشر: الاحد24 نوفمبر 2019، تاريخ الاطلاع: 21-04-2021، 14:55 سا.

2-دينا محمود، ماهي الحمائية التجارية...وسلبياتها و إيجابياتها https ://www.almrsal.com ، 08يوليو 2021، 23:06، تاريخ الاطلاع21-04-2021، 09:44 سا.

3-الحمائية، الحماية التجارية، مرجع سبق ذكره.

4-دينا محمود، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: سلبيات الحمائية

تتمثل سلبيات الحمائية التجارة فيما يلي[1]:

-سواء تم استخدام التعريفات أو الحصص أو ضوابط اسعار الصرف أو اللوائح، يمكن أن تأثر جميعها على السعر النهائي للمنتج. التعريفات هي الاكثر وضوحا لان الضريبة تفرض على السلع المستوردة، يتم دفع هذه التكاليف الى حد كبير من قبل المستهلك حيث يتحمل المستوردون غالبية هذه التكلفة.

-من خلال تقييد المنافسة الدولية، هناك عدد أقل من السلع القادمة إلى البلد، هذا يعني خيارات أقل للمستهلك العادي.

- تفرض السياسات الحمائية التجارية تكلفة وخسارة إضافية على جميع الاطراف، ويجب على المستهلكين المحليين دفع ثمن أعلى للسلع في الوقت نفسه، يواجه المستوردون انخفاضا في الطلب، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف الدولية على سبيل المثال، كانت الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعني أن المستهلكين الأمريكيين يدفعون ثمنا أعلى بينما ينخفض الطلب على العمال الصينيين.

1-نفس المرجع.

خلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول بعضها ببعض، فهو الجزء الهام في اقتصاد أي بلد، إذ تعبر عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، فهي تمثل السبيل الأقرب إلى التنمية والنمو الاقتصادي وليس بإمكان أي دولة العيش منعزلة عن العالم الخارجي، حيت أنها لا تستطيع تلبية كل حاجات مستهلكيها، فالتجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي دولة لذلك نجد هذه الأخيرة تتخذ مجموعة من الاجراءات في إطار علاقاتها التجارية الدولية وتتدخل من أجل تنظيم مبادلاتها مع العالم الخارجي عن طريق ما يسمى بالسياسات التجارية التي تعبر عن مجموعة القواعد والأساليب التي تطبقها الدول في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية ، وسياسية، هذه السياسة التي تتراوح بين التحرير والتقييد .

إلى جانب ذلك فالحرب التجارية هي أساس قيام اقتصاديات الدول، حيث تقوم على أساس فرض رسوم جمركية على سلعة مستوردة من دولة اخرى، وتكون رد فعل الدولة المصدرة بفرض تعريفة جمركية انتقامية ردا عليها، وتتعدد أسباب ودوافع قيام الحروب التجارية الناتجة عن السياسة الحمائية. وهذا النوع من الحروب يبدأ بفرض رسوم جمركية وينتهي بتطور الحرب إلى حالات أخرى كحرب اقتصادية أو حرب عملات أو حرب الكترونية و الأسوأ من هذا حدوث حرب دموية، وبهذا فالحرب التجارية هي شرارة لإثارة حروب اخرى أخطر وعواقبها أشمل. هناك عدة أمثلة للحروب التجارية الناشئة في العالم بين مختلف الدول سواء كانت دول ناشئة أو دول متقدمة، فباتت الحروب التجارية قضية مطروحة خاصة مع تناميها بين الاقطاب التجارية الرئيسية في العالم، ألا وهي أكبر دولة متقدم (الولايات المتحدة الامريكية) والدولة الناشئة (الصين)، هذا ما سنتطرق له في الفصول القادمة.

الفصل الثاني:

الحروب التجارية الصينية الأمريكية

تمهيد:

تشمل التجارة الخارجية الأمريكية على الصادرات والواردات وهي من أهم الأسواق الاقتصادية في العالم، ومن بين أكبر مستوردين ومصدرين عالميين، تليها الصين التي تصدرت المراتب الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تدفق استثماراتها الأجنبية مقابل استثماراتها في الخارج وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وتصدرها للمراتب الأولى في صناعة الطاقة والصلب والفحم وصناعة المعلومات الإلكترونية، كلها عوامل ساهمت بتعاظم قوتها ومركزها في التجارة الخارجية، فهي قوة متنامية تشكل تهديدا ومنافسا لأمريكا على المكانة الدولية، فهما أكبر قوتين اقتصاديا وعسكريا في القرن الواحد والعشرين وطبيعة العلاقة بينهما ستحدد طبيعة النظام الدولي. فالصين تسعى لإقامة عالم متعدد الأقطاب على عكس أمريكا تريد بسط سيطرتها على العالم واستمرارها.

وبدايتا من 2018 عند قيام الحرب التجارية الأمريكية- الصينية أحدث انكماشا على مستوى الاقتصاد العالمي وتراجع في معدلات النمو والتجارة العالمية، فقد تعددت أسباب قيام هذه الحرب بين اقتصادية وغير اقتصادية وكان أهمها العجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين.

من خلال هذا الفصل نحاول تسليط الضوء على الحرب التجارية الصينية-الأمريكية، لهذا قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الاقتصاد الأمريكي والتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية بين الصين وأمريكا.

المبحث الأول: الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية

لقد اتبعت الصين نظاما جديدا للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط والانفتاح الاقتصادي ما يزيد في المرونة في التجارة الخارجية، ومفتاح تنمية الصادرات الصينية كان بناء استراتيجية من خلال التوجه التصديري.

المطلب الأول: الاقتصاد الصيني

لم يهتز العالم عندما نهضت الصين كما توقع نابليون بونابرت عام 1816، وحذر من النتائج والانعكاسات التي تترتب على نهوض التنين الصيني. لكن الصين التي أبهرت وأقلقت وأزعجت في أن واحد أصبحت مثلا يحتذى ، ونموذجا يتبع، بالنسبة إلى كثير من الدول الطامحة إلى تحقيق تنمية ناجحة بمعدلات قياسية. فالصين برأس ماليتها التي بدأتها من شنغهاي قبل ثلاثة عقود، وبنظامها الليبرالي–الشيوعي، أصبحت اليوم من أكبر اقتصاديات العالم[1].

فرع الأول: تطور الاقتصاد الصيني

مرت الصين بالعديد من المراحل الشاقة، لتصل إلى مكانتها الحالية وتخرج من عزلتها الاقتصادية، فقد شهد القرن التاسع عشر اهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الصيني وزيادة الانفتاح الاقتصادي واتساع التجارة الخارجية بشكل كبير.

1–النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949–1977):

بعد اعلان الجمهورية الصينية عام 1911، عاشت البلد اضطرابات وحروب أهلية بين الشيوعيين والوطنيين،[2] وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يدمر القوات الصينية اليمينية، والتي كانت تستسلم بالألاف، وأعلنت الجمهورية الصينية الشعبية برئاسة ما وتسي تونغا في 1 أكتوبر 1949 وهكذا انتصر الشيوعيون[3]. بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأس مالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفا لتلك التصريحات حيث اختفت

1–حكمات العبد الرحمن، اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، سياسات عربية، باريس، فرنسا، 2017، ص115.
2–أسعد مفرج وأخرون، تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة: السياسة في الصين، اليابان، موسوعة عالم السياسة، جزء20، نوبليس، 2006، ص11.
3–عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جزء3، الطبعة الثانية، نوبليس، بيروت، لبنان، 1993، ص 695.

الشركات الخاصة وحلت رأس مالية الدولة البيروقراطية محل الرأس مالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية وهو الأسلوب المعتمد به في الصين حتى يومنا هذا. تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيا، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدا لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة.

كما تم الاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة، حيث تركزت الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) على استراتيجية الصناعات الثقيلة وخاصة تلك المرتبطة بالدفاع الوطني بهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية، وكان ذلك بدعم تكنولوجي وتقني وتمويلي من الاتحاد السوفيتي ولكن تلك الاستراتيجية كان بها خلل ظهر في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، إذ بلغ معدل النمو في عام 1953 حوالي 15.6% بينما انخفض إلى 5.1% في عام 1957 ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى عدم ملائمة الاستراتيجية السوفيتية المطبقة للوضع في الصين، إذ تم التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب واهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة كمرحلة وسطى من مراحل التطور الصناعي مما أدى إلى إعادة بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة في الصين والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية فتم اعتماد الخطة الخمسية الثانية أو ما يسمى بـ "استراتيجية القفزة الكبرى للأمام" في فترة (1958-1962) ومن أهم أفكارها: تحرير طاقة الجماهير، القضاء على البيروقراطية، والاستغناء عن النماذج، وكان الدافع ورائها هو الغاء اتفاقيات التعاون بين كلا من الصين والاتحاد السوفيتي وتوقف المعونات السوفيتية للصين.

قامت استراتيجية القفز الكبرى على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات واعتناق مبدأ اللامركزية الادارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات كما تم تشكيل الكومونات الشعبية والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة تعاونيات اشتراكية كبيرة فهي نظام إداري يجمع بين النشاط الصناعي والزراعي والتعليم والثقافة، ولكن التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة فقد كان مطلوب من الكومونات أن تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة لدولة وترك الباقي كغذاء المجمع السكني لكل كومونة وبالرغم من حدوث جفاف في تلك الفترة إلا أن انصار "ماو" المقربين كانوا ينقلون أخبار عن زيادة إنتاج الحبوب بأرقام كبيرة وبذلك فقد وصل الأمر لأن يدفع الكميون معظم إنتاجه كضريبة

للدولة نتيجة تضخم نسبة الثلث تبعا لأرقام الانتاج المبالغ فيها، مما أدى لانخفاض كبير في القدرة الشرائية وقلة المواد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدوث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة، قدرت إعداد الوفيات نتيجة الأمراض ونقص التغذية في تلك الفترة حسب الأرقام الرسمية ما يقارب من 30 مليون حالة. وعندما أدرك "ماو" أن استراتيجية القفزة الكبرى ليست ناجحة عمليا، تنحى من الرئاسة الجمهورية لصالح ليوشاوتشن أحد قادة التنظيم الشيوعي قبل الثورة، وإكتفى بكونه زعيما للحزب الشيوعي الحاكم.

وفي العام نفسه توالت الانتقادات للاستراتيجية وسوء إدارتها خاصة من كبار قادة الحزب فقد كان الموقف السياسي متوترا نتيجة سعي الحزب لتخطي فشل تطبيقها، مما ادى لحركة تطهير ضد أعداد "ماو" خاصة من هم داخل الحزب الحاكم.

انتهكت الحكومة الصينية في الفترة (1963-1966) في دراسة أسباب فشل تلك الاستراتيجية والسبيل إلى إيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الانتاجية مما نتج عنه انتهاج استراتيجية الثورة (1966-1976) تم خلالها تطبيق الخطتين الخمسيتين الثالثة (1966-1970) والرابعة (1971-1976).

كانت السمة الأساسية لاقتصاد الصين خلال فترة الثورة الثقافية هي الاعتماد على الذات فقد اهتمت الدولة في البداية بالحد من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار، قد تسبب هذا الاتجاه في تعطيل الاقتصاد في البداية حيث انكمش معدل نمو الناتج المحلي بـ 5.5% و 4.1% عامي 1967 و 1968 على التوالي لكنه عاود النمو بقوة خلال العامين التاليين ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الانتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد أبعاد مجموعات الحرس الاحمر الى الريف في 1968، وقد حدث زلزال كبير في عام 1976 إلى جانب وفاة ماو واندلاع اضطرابات سياسية في العام ذاته، مما أدى لتراجع النمو.

في عام 1978 تولى دينغ شياو بينغ الحكم فدخلت الصين مرحلة جديدة من التحول فقد كانت خلال فترة 1949-1978 دولة فقيرة اقتصاديا، ولم يكن هناك وجود للاستثمار الأجنبي فيها قبل هذا العام، كما أن إسهامها في التجارة العالمية كان نسبة قليلة جدا لا تتناسب مع دولة بحجمها.[1]

1-وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ونهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق... سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد33، السنة العاشرة، 2012، ص183.

2-مرحلة الانفتاح والاصلاح في الصين:

بعد الفشل المدوي السياسات والاصلاحات الاشتراكية زات الصبغة الشيوعية لـ"ماو تسي تونغ" (1949-1978) (الثورة الثقافية، القفزة الكبرى للأمام، التجمعات الفلاحية العائلية...)، جاء عهد جديد دشنه الرئيس الراحل "دانغ سياو بينغ" الذي يعود له الفضل في اخراج الصين من التخلف والفقر حيث جاء بفكرة "الاصلاح التدريجي بالانفتاح على العالم الغربي" وذلك بوضع خطة واستراتيجية لتحقيق تحول سلس من اقتصاد اشتراكي منغلق على نفسه إلى اقتصاد السوق منفتح على العالم، ووفقا لنموذج خاص يدمج بيم الخطة والسوق أو ما يسمى بـ "اشتراكية السوق" التي تعكس رؤية جديدة تكمل أساسا في[1]:

-تبني مبادئ اقتصاد السوق بإنشاء اسواق محدودة تخضع كليا لقواعد وقوانين العرض والطلب وذلك ما يعرف بخلق المناطق الاقتصادية الخاصة.

-إعادة النظر في درجة التخطيط المركزي وتبني "التخطيط التوجيهي" بمعنى اقتصار تدخل الحكومي فقط لتصحيح الانحرافات السوق الحرة وما تفرزه من أثار توزيعية سلبية.

-السماح بظهور صور اخرى للملكية مثل الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة.

مرت الاصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين بأربع مراحل أساسية نلخص جوهرها كالتالي:

أ-المرحلة الأولى 1978-1984:

انطاقا من مبدأ الممارسة التجريبية كمنهج تدريجي ففي التحول نحو اقتصاد السوق، هي المعايير الوحيد لحكم الحقيقة، تم البدا في اصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق اصلاحات اقتصادية، ومن تم فإن النجاح التطبيقي لهذه المرحلة يأتي في اطار التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقات لمراحل لاحقة، وهو ما يتنافى و يتناقض منهجية العلاج بالصدمة التي تعتمد على اسلوب القفز فوق المراحل واختصار الزمن. كذلك ممكن القول تم انجاز سياسة حماية مصالح الشعب من خلال تلبية احتياجات

1-نديرة مجقون، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الصيني (2008-2017)،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، جوان2018، ص58.

الشعب، رفع مستوى المعيشة، التوظيف، نظم التأمين الاجتماعية، التعليم والصحة والثقافة والاسكان، وحرصت الحكومة الصينية على عكس نتائج عملية الاصلاح على حياة الجميع[1].

ب-المرحلة الثانية 1985-1992:

شهدت هذه المرحلة تركيز الصين على إصلاح القطاع الصناعي وذلك بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها وكذلك إصلاح نظام التسعير[2].

ج-المرحلة الثالثة 1992-2002:

تضمنت هذه المرحلة جانبين الاول يتعلق بإمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة، وفي الجانب الأخر يتم تضمين واقحام القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواء كان أجنبيا أم محليا، وذلك عن طريق اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الحرة الخاصة[3].

د-المرحلة الرابعة 2002 إلى غاية الأن:

أهم ما ميز هذه المرحلة ما تم إقراره سنة 2006 بفرض خطة متوسطة الأجل للتطوير العلمي 2006، حيث قرر تخصيص 2.5% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير بحلول عام 2020 في مدة تبلغ 15 سنة. كما تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، وهي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، وتهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة. ومن المقرر الانتهاء من خطط الصين الطموحة لتطوير الطرق والسكك الحديدية والطرق البحرية عبر 152 دولة بحلول عام 2049. في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد تم تخصيص أكثر من 900 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية هذه[4].

1-رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2021، ص51.
2-نديرة مجقون، مرجع سبق ذكره ، ص59.
3-نفس المرجع ، ص59.
4-رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي في الصين

1-مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي في ظل المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي و هو يحسب عليها في حالة تسجيل اتجاهات سالبة[1]، ويمكننا تتبع اتجاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين المدة المدروسة (2000-2021) من خلال بيانات الشكل التالي:

الشكل 02 :تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2021)

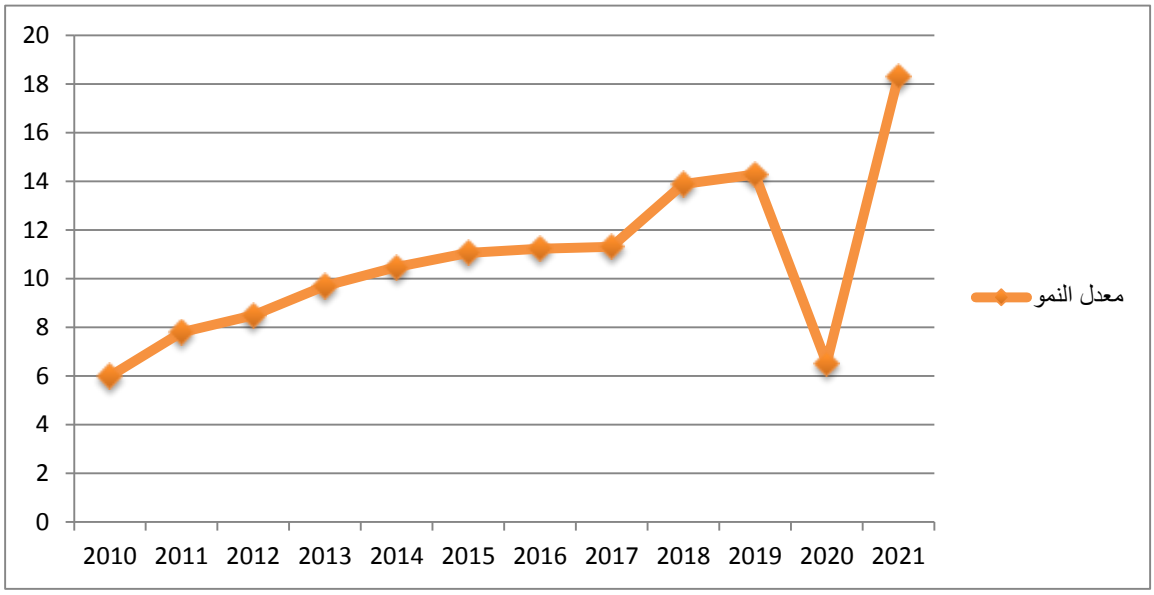

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر: https ://worldbank.orgdata

https ://data.albankaldawli.

https ://www.swissinfo.ch

يشير الشكل (02) اعلاه وبوضوح الى ما هو متحقق من نتائج ايجابية وفقا للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال ذات الشكل وعن حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج

1-جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا-مع الاشارة الى حالة الصين-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 242.

المحلي الإجمالي نجده يعادل مانسبته9.3% وهو ما يعبر عن حالة فريدة من التفوق يمكن أن تكوون ناجمة عن اتباع المنهج المتدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.

استمر الناتج المحلي الاجمالي للصين في الارتفاع خلال السنوات2010 الى 2019 ليصل إلى 14.28 ترليون دولار أمريكي، إما في سنة 2020 فقد تراجع تراجعا كبيرا لم يشهده الاقتصاد على مدار أربعة عقود الماضية، على الرغم من أن الصين تعتبر من الدول التي حققت معدل ناتج محلي إجمالي إيجابي حيث قدر بـ 6.53 ترليون دولار أمريكي، أما في سنة 2021 فقد عادت الصين للساحة بقوة حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 18.3 تريليون دولار وهذا رغم الصعوبات التي تواجها من أثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19.

2-الادخار كمتغير رئيس في عجلة النمو في الاقتصاد الصيني:

يقصد بالادخار ذلك الجزء الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صوره نقود سائلة أو ما شابه ذلك من الأصول الأخرى على درجة كبيرة من السيولة وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والانفاق الجاري[1].

لقد تطورت نسبة المدخرات في الصين منذ عام 1980 و حتى عام2003 ما بين 35% الى 42% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بقوى اقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقد انخفضت نسبة المدخلات في الولايات المتحدة الأمريكية من17% إلى19%[2] . ويمكن تتبع حجم إجمالي المدخلات في الصين في الفترة (2000-2017) من خلال الشكل الموالي:

1-شريف عروم، محددات الادخار والاستثمار -دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2013-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مربح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص07.

2-عبد الصمد سعدون عبد الله، طيب عثمان عبد الرزاق، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-144، 2008، ص256.

الشكل 03: اجمالي المدخلات في الصين بـ تريليون دولار

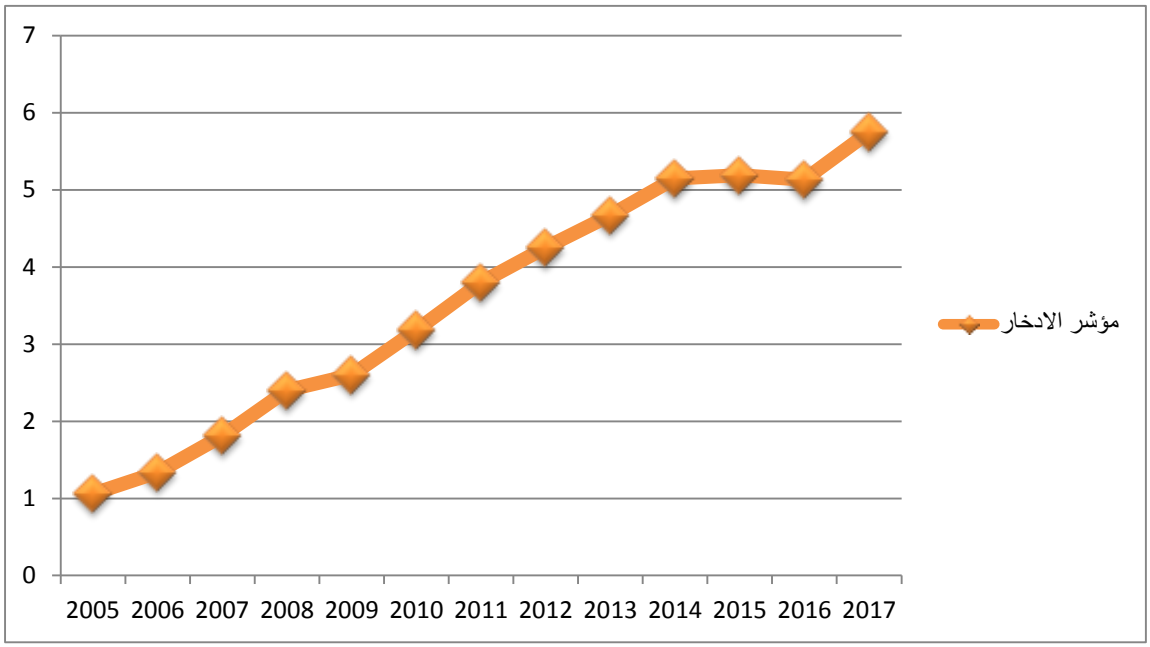

المصدر: جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا- مع الإشارة الى حالة الصين-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 243.

خلال الفترة محل الدراسة ونتيجة لتشوه النظام المالي في الصين اضطرت الشركات إلى الادخار من خلال الأرباح المحتجزة بصفة أساسية بغية تحقيق معدل أعلى للنمو لأنها تواجه مصاعب في الحصول على الائتمان، لكن وحتى المشروعات المملوكة للدولة التي تحصل على الائتمان بسهولة تلجأ إلى الادخار نظرا لفرض ضرائب بسيطة جدا على أرباحها، إضافة إلى ارتفاع معدلات ادخار الأسر، وقد تجلى ذلك عندما تجاوز فائض الحساب الجاري للصين 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2005.[1]

3-الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكزلك المساهمة في مؤسسة

1-عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص244.

جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة.[1]

احتلت الصين مكانا بارزا في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بفضل سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي المنتهجة، حيث احتلت المركز الأول عالميا عام 2003 والمركز الثاني في 2004 والثالث في 2005 والخامس في 2006 والسادس في 2007 ثم المركز الثالث سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

الشكل04 : حجم الاستثمار الاجنبي المباشر للصين(2010-2020)

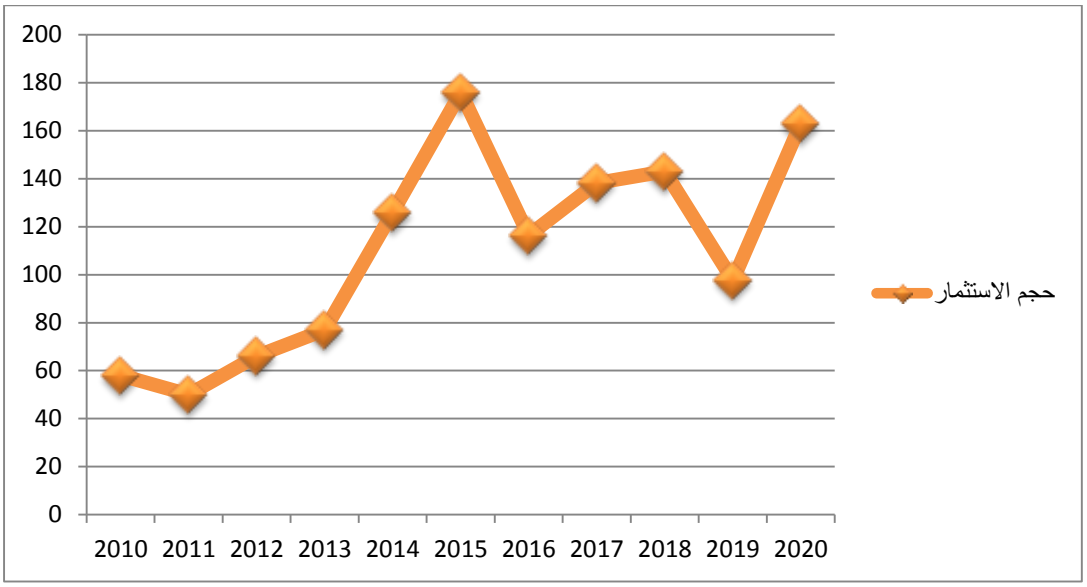

المصدر: https ://worldban Orgdata

اتجه نصيب الصين من الاستثمارات الأجنبية إلى الارتفاع خلال الفترة المدروسة في الشكل (04) اعلاه2010-2020، إلى أن وصل في سنة 2017 إلى 138.29 مليار دولار ، وستمر في الارتفاع إلى غاية 143.03 مليار دولار في 2018. ليتراجع قليلا سنة 2019 الى 97.70مليار دولار وهذا بسبب أزمة كورونا، أما في السنة الموالية تلقت أكبر استثمار أجنبي مباشر بلغت قيمته 163مليار دولار.

1-صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، السنة الجامعية2019-2020، ص04.

تتعزز قدرة الصين على جذب المستثمرين بفضل سياسة اليوان المنخفض الذي تم ربطه مع الدولار منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وبسبب انفتاح الصين على بقية انحاء العالم، أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى داخل البلاد منذ سنوات عديدة محولا الصين في نواحي عديدة، إلى قاعدة مهمة لتجهيز الصادرات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات [1].

4-الارتفاع المستمر في الاحتياطات الأجنبية:

تمكنت الصين خلال الاعوام القليلة الماضية من تحقيق تراكم احتياطي هائل من العملة ومستفيدة من نمو صادراتها بمعدلات كبيرة وبفضل استراتيجية الفوائض التجارية المعتمدة كما يوضح الجدول التالي:

جدول01 : التزايد المستمر في حجم الاحتياطات الاجنبية بما فيها الذهب في الفترة (2000-2010)

الوحدة مليار دولار -ترليون

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	171.76	220.06	297.74	416.20	622.95	831.41	1.08	1.55	**1.97**
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	**2017**
المؤشر	2.45	2.91	3.25	3.39	3.88	3.90	3.40	3.10	**3.24**

المصدر: جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا-مع الاشارة الى حالة الصين-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 246.

نلاحظ من خلال الجدول(01) التزايد المستمر في حجم الاحتياطات الاجنبية الذي وصل إلى 3.24 تريليون دولار في نهاية2017 وفقا لبيانات بعد أن كان يمثل 171.76 مليار دولار سنة2000، وتجدر الاشارة إلى أن الصين تعد أكبر دول العالم من حيث حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي، ومن ثم تعزز هذه الاحتياطات القدرة المالية للصين على المستويين الداخلي والدولي، كما زادت احتياطات الصين من الذهب إلى 74.37 مليار دولار بنهاية فيفري 2016 مقارنة بشهر جانفي حيث بلغت 71.292 مليار دولار حسب بيانات نشرها بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني)[2].

1-عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص245.

2- نفس المرجع، ص246.

المطلب الثاني: تنمية الصادرات في الصين

الفرع الأول: إصلاح التجارة الخارجية الصينية:

مرت سياسات الإصلاح بالمراحل التالية:

1- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة1978-1984:

بدأت مسيرة الإصلاحات في عام 1978 بدور قوي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية (التخطيط المركزي) وتوفير المواد اللازمة بالاستيراد وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة في 12 شركة فقط والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة فكل المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي والدولة تضع خطة للواردات من خلال تحديد الواردات المراد استيرادها من الغذاء والمواد الاولية الخام والسلع الوسيطية لسد فجوة الطلب المحلي ولم تكن الشركات حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تستورد[1]. فقد كانت الصين في مرتبة متدنية في مجال التجارة الخارجية عام 1978 حيث احتلت المرتبة 32 وبلغ حجم الصادرات الصينية 22.14 مليار دولار في هذا العام، وبحلول عام 1983 وصل حجم التجارة الخارجية 40.73 مليار دولار، وقد نشطت التجارة الخارجية بفضل سياسة الاصلاح والانفتاح وأصبح للصين علاقات تجارية مع أكثر من 182 دولة[2]. حيث كانت هذه الاصلاحات هي تحول من "نضال الطبقي" إلى "البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج"، ولكن دون الخروج من الاطر الاساسية للاشتراكية، علما أن رؤية دينغ تؤمن أن نجاح الاشتراكية يكمن في تطوير الإنتاج وتحسين مستوى الشعب المادي والثقافي بالتدرج. لذلك تبنى نموذجا اصلاحيا متميزا اسس للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، تعتمد اليات اقتصاد السوق وفق منهج براغماتي طموح. فالخطة الاصلاحية اعتمدت على عمليات تحديث في أربعة مجالات (هي ما يعرف بالتحديثات الاربعة): الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والقوات المسلحة[3].

1-دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص119.

2-عمار جغفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سياسة تخفيض العملة نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص256.

3-عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوره في جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان السنة الجامعية2012-2013، ص 129.

2- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة1984-1985:

انتهجت الحكومة خلال هذه المرحلة ثلاث خطوات أساسية لتحرير التجارة الخارجية تمثلت في تحول الصين من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في صنع القرارات[1]، كما طبقت اللامركزية في نظم سعر الصرف وتوفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، وازالت احتكار الشركات التابعة للحكومة لقطاع التجارة الخارجية باتباع نظام موجه للسوق يشجع الصادرات وتنويعها[2].

3- اصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1988-1991:

تم استحداث سلسلة من السياسات الاصلاحية التي نفدت عام1988 ومن المرجح أنها ساعدت في زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول الشركات ناشطة في قطاع التجارة، من بين هذه الاصلاحات إزالة خطط التصدير الالزامية ومنح اعانات التصدير من أجل تشجيع التصدير كما تم تخفيض الدعم للسلع المستوردة[3].

4-اصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1994 وما بعدها:

وحدت الحكومة الصينية سعر الصرف عملتها مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي إلى 50% كما تم الغاء نظام الحصص وخفض الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الواردات. فإصلاح نظام الصرف والتغيرات في السياسات الضريبية قادت إلى ارتفاع قوي في حجم الصادرات[4]، هذا انعكس بالإيجاب على النمو السريع للاقتصاد الصيني[5].

فرع ثاني: أليات تنفيد استراتيجية تنمية الصادرات الصينية

المحور الأساسي في اليات التنفيذ هو سياسة الاستهداف التي ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها، فسياسة الاستهداف هي أن الحكومة الصينية رات ان تستهدف مناطق جغرافية معينة ورأس المال الأجنبي وقطاعات سلعية معينة لتكون محور تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بدلا من استهداف كافة المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية لسهولة التنفيذ وفاعلية هذه الاليات[6].

2-شهيناز نور الهدى، الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الافريقية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اقليمية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، السنة الجامعية2018-2019، ص 48.

2-دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص119.

3 -شيماء بوريدان، هدى محصول، مرجع سبق ذكره، ص83.

4-دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

5 -زرقين عبود، قراءة في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، جامعة العربي بن مهيدي- أم بواقي، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، العدد الاول-ديسمبر2014ص54.

6-Mary amiti, Caroline Freund '' the anatomy of china's export growth'' policy research paper 4628, world bank 2008, p 128.

1-الاستهداف الجغرافي: استهدفت الصين عددا من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية –مثل التصنيع، الأنشطة البنكية، التصدير والاستيراد، الاستثمار الأجنبي– في بيئة أكثر حرية من المتاحة في مجال الاقتصاد الصيني، حيث ساعدت كنقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي كانت أغلبها في البداية تتدفق من هونج كونج وتايوان، وأتاحت هذه الاستثمارات للصين تنمية روابط مع السوق العالمي.

ومن أهم المميزات التي تميزت بها المناطق الاقتصادية الخاصة ميزتان:

الأولى: الاستقلالية الإدارية في مجالات الاستثمار، التسعير، الضرائب، السكان، العمالة، سياسات إدارة الأراضي، وبالتالي أغلب الاستثمارات الأجنبية تتم الموافقة عليها بواسطة السلطات المحلية.

الثانية: تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في مقاطعات داخل الصين.[1]

2-سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد :استهدفت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازن مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية، حيث يتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوى المركزي، وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعات الخفيفة، المنسوجات، الآلات والسلع الإلكترونية.[2]

3-سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي: حققت الحكومة الصينية العديد من المكاسب عند تنفيذ جملة من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة، الامر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية[3].

4-سياسة تمويل الصادرات: ساهمت سياسة تمويل الصادرات من خلال بنك الصين في أداء الصادرات الصينية بشكل كبير، حيث أنه في بداية الثمانينيات كان بنك الصين هو البنك الوحيد المسموح له بدوال الصرف الأجنبي والتعامل في المدفوعات الدولية، وكانت هناك تسهيلات محددة للمصدرين إضافة الى التسهيلات المقدمة من البنوك المتخصصة مثل البنك التجاري والصناعي في الصين[4].

1-زرقين عبود، مرجع سبق ذكره، ص63.

2-برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات –دراسة تحليلية–، مجلة الحقيقة، العدد 36، تاريخ النشر:19-11-2015، ص397.

3-نفس المرجع، ص 397.

4-نفس المرجع، ص398.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الصينية

يتم التعرف على مدى مساهمة التجارة في اقتصاد ما، وتقدير نسبة مساهمة التجارة الخارجية لهذا الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي بحساب معدل الاعتماد على التجارة الخارجية.[1]

كما يتحقق نمو الصادرات في أي دولة باتباع مجموعة من السياسات التي تتسم بالتجانس والاستمرارية، وقد نجحت الصين في تحقيق ذلك منذ بداية الإصلاح الاقتصادي، ويطرح نجاح الصين في تحقق معدلات عالية لنمو الصادرات العديد من الاستفسارات، فقد استطاعت الصين الخروج عن قاعدة الميزة النسبية، كما توضح تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات أن الهدف الأساسي يتمثل في التركيز على نوعية الصادرات وليس حجم الصادرات.[2] وفيما يلي نوضح تطور الصادرات الواردات والميزان التجاري للصين مع العالم في الفترة (2010-2021):

الجدول02: تطور حجم التجارة الخارجية الصينية للسلع بالمليار دولار من 2010الى2021

السنة	الصادرات	معدل النمو	الواردات	معدل النمو 2	الميزان التجاري
2010	1577.75	23.84	1396.25	27.95	181.2
2011	1898.38	16.88	1743.48	19.51	154.9
2012	2048.71	7.33	1818.41	4.12	230.3
2013	2209.01	7.25	1949.99	6.74	259.02
2014	2342.29	5.69	1959.23	0.74	383.06
2015	2273.47	.3.02	1679.56	.16.65	593.91
2016	2097.63	.8.38	1587.93	.5.77	509.71
2017	2263.35	7.33	1843.79	16.11	419.56
2018	2486.7	8.98	2135.75	13.67	350.95
2019	2499.03	0.48	2077.1	.2.82	421.93
2020	2027	/	8696	/	**.6670**
2021	472	2.3	3655	/	**106.5**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالي:

_شيماء بوريدان، هدى محصول، أثر الحرب التجارية على الميزان لتجاري البيني الأمريكي- الصيني، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيي-جيجل-، السنة الجامعية2020-2021 ، ص85.

1 -عائشة بن عطا الله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي2001-2007، مجلة الباحث، العدد 11 ،2012،ص 123.

2-بروين شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص400.

_شيبوط سليمان، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية–دراسة تحليلية–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14 العدد: 01 الرقم التسلسلي:27، 2021.

_ https ://www aljareera. net.

نلاحظ من خلال الجدول(02) أن قطاع الصادرات الصيني قد نمى نموا هائلا وسريعا، هذا مع تزايد انفتاح اقتصاده نتيجة انضمامه الى منظمة التجارة العالمية، أتى ارتفاع في 2010 بعد الانخفاض الذي كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي والتجارة العالمية، واستمر هذا الارتفاع على مدار السنوات التالية حتى 2016. وما يمكن ملاحظته أنه في عام2019 بلغ الفائض التجاري السلعي للصين حوالي 421.9 مليار دولار أمريكي، وانخفضت القيمة الفائضة بشكل كبير منذ عام 2015 عندما وصلت إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 593.91 مليار دولار أمريكي ليشكل بذلك عجز في التجارة الخارجية، تشهد كذلك الصين زيادة في وارداتها سنة 2018 بنسبة 8.98بالمئة مقارنة بـ 2017 وذلك نتيجة ارتفاع واردات بعض الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الحرب التجارية زادت قيمتها نتيجة الاقبال الشديد على الاستيراد دون سبب اقتصادي مقنع بمجرد الإعلان عن رفع التعريفة الجمركية.

الفرع الأول: الصادرات الصينية

1-الهيكل السلعي للصادرات الصينية:

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع السلعي، والجدول الموالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الصينية لسنة 2018:

الجدول03: الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم لسنة 2018 بالمليار دولار

السلع	المبلغ	النسبة من%
المعدات الإلكترونية	664.4	**26.60**
الآلات	430	**17.20**
الاثاث والاضاءة والافتات	96.4	**3.90**
البلاستيك	80.1	**3.20**
المركبات	75.1	**3**
الملابس المحبوكة	73.5	**2.90**
الملابس غير المحبوكة	71.4	**2.90**
المعدات الطبية و التقنية	71.4	**2.90**
منتجات الحديد و الصلب	65.6	**2.60**
الكماويات العضوية	59.8	**2.40**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد: www.worldsrichestcountries.com .تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 12:00.

ما يمكن ملاحظته من الجدول (03) اعلاه أن المعدات الإلكترونية والآلات هي التي تأخذ أكبر نسبة من الصادرات الصينية والمقدرة بـ 26.6% و17.2% على التوالي من إجمالي الصادرات الصينية أي 664.1 مليار دولار و 430 مليار دولار من إجمالي الصادرات، تليها كل من الاثاث والبلاستيك والمركبات على التوالي بنسب 3.9%، 3.2% و3% الى جانب كون الصين تتمتع بميزة نسبية في صناعة الملابس حيث تقدر نسبتها بـ 2.9% من اجمالي الصادرات، أما ثامنا فنجد المعدات الطبية والتقنية بنسبة 2.9% تم منتجات الحديد والصلب، ثم الكيماويات العضوية على التوالي بنسبة 2.6% و 2.4%.

2-التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية لأكبر خمس دول:

الشكل05: التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية لأكبر خمس دول في العالم

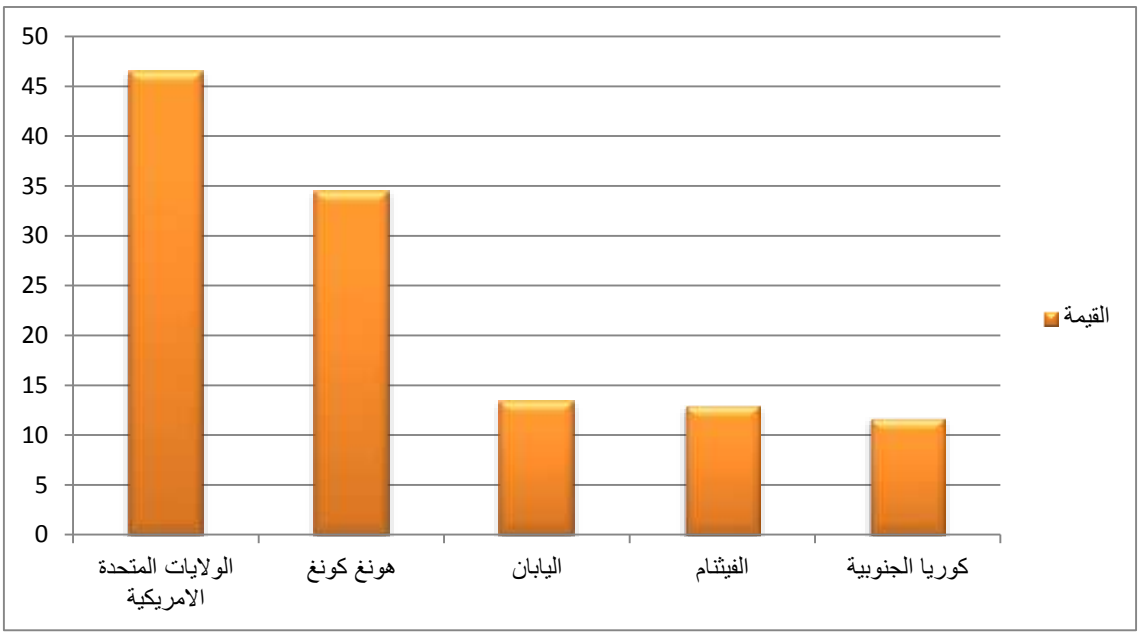

المصدر: شيماء بوريدان، هدى محصول، أثر الحرب التجارية على الميزان لتجاري البيني الأمريكي- الصيني، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيي-جيجل-، السنة الجامعية2020-2021، ص88.

تتجه أكبر نسبة للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ يفوق 46.5مليار دولار وذلك لتعاملها الكبير والعلاقة التي تجمعهما، تليها هونغ كونغ في المرتبة الثانية بقيمة 34.5 مليار دولار، ثم اليابان في المرتبة الثالثة بمبلغ 13,4 مليار دولار، في الاخير تأتي كل من الفيتنام وكوريا الجنوبية بمبلغ 13 و 11.7 مليار دولار.

الفرع الثاني: الواردات الصينية:

1-الهيكل السلعي للواردات الصينية نحو العالم:

تعتبر الصين من أكثر البلدان استهلاكا للسلع في العالم حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال الجدول التالي نوضح أهم الواردات الصينية والرئيسية لعام 2018:

الجدول 04: الهيكل السلعي لتطور الواردات الصينية بالمليار دولار لسنة 2018

الترتيب	من اجمالي الواردات	النسبة%
المعدات الالكترونية	455.5	24.70
الوقود المعدني والنفط	247.6	13.40
الآلات	169.8	9.20
الخامات، الرماد	125.4	6.80
المعدات الطبية والتقنية	97.4	5.30
المركبات	79.2	4.30
البلاستيك	68.9	**3.70**
المواد الكيميائية	55.8	**3**
البدور الزيتية	44.5	**2.40**
النحاس	41.2	**2.20**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد: www.worldsrichestcountries.com

تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 12:30.

تسيطر المعدات الالكترونية على المرتبة الأولى من الواردات الصينية بنسبة 24.7% وبمبلغ 455.5 مليار دولار، يليها الوقود والنفط بمبلغ 247.6 مليار دولار بنسبة 13.4%، إذ تعتبر الصين من بين الدول المستهلكة لنفط وتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الثالثة نجد الآلات الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعملها في مختلف المجالات، تليها كل من الخامات، المعدات الطبية، والمركبات بالنسب التالية على التوالي: 6.8%، 5.3%، 4.3%، أما النسب المتبقية فهي عبارة عن البلاستيك، المواد الكيميائية، البذور الزيتية و النحاس.

2-التوزيع الجغرافي للواردات الصينية نحو العالم لسنة 2020:

الشكل06: التوزيع الجغرافي للواردات الصينية نحو العالم لسنة 2020 بالمليار دولار

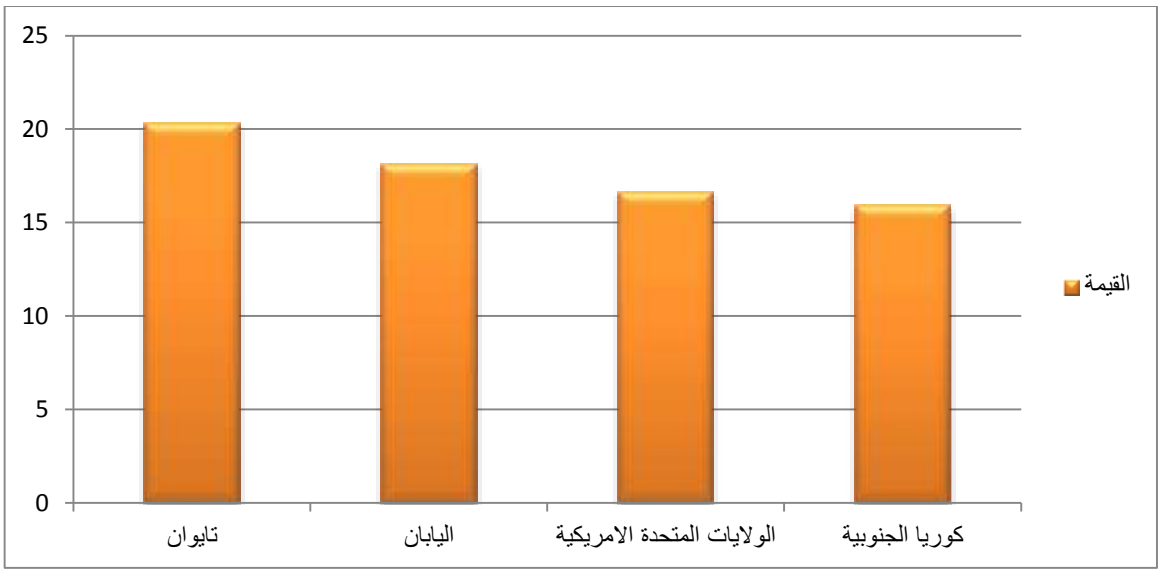

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: https://oec.worl ، تاريخ الاطلاع: 17-06-2022، 20:09 سا.

سجلت الصين زيادة في وارداتها وذلك بفعل تفشي أزمة كوفيد-19 في عام 2020، حيث بلغت قيمة وارداتها من تايوان 20.3 مليار دولار، في حين تليها كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية بقيمة 18.1 و 16,6 مليار دولار على التوالي، تم كوريا الجنوبية في المرتبة الرابعة بقيمة 15.9 مليار دولار. تلك الزيادة في الواردات كانت اول مرة منذ اصابة اقتصاد الصين بحالة شلل بفعل أزمة كوفيد-19.

المبحث الثاني: الاقتصاد الأمريكي والتجارة الخارجية

إن الاقتصاد الأمريكي يكاد يكون الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد تجمعت فيه مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد أخر، وبهذا احتل مكانة القائد والقوة الأكبر في العالم.

المطلب الأول: الاقتصاد الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية دستورية اتحادية تضم خمسين ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية، تأتي في المركز الثالث من حيث المساحة9.83 مليون كم^3، يبلغ عدد سكان فيها 307 مليون نسمة وتحتل المرتبة الاولى من حيث ضخامة اقتصادها وتنوعه في جميع المجالات.

لم تصل أمريكا إلى هذه المرتبة بمحض الصدفة أو من مهب الريح بل شهدت تطورات كبرا و مراحل عدة للوصول إلى ماهي عليه الان، فمنذ استقلالها وخروج المستعمر البريطاني منها، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بداية فترة نمو اقتصادي ملحوظ نظرا لامتلاكها موارد طبيعية غزيرة مع وجود تدفقات كبيرة لعناصر الانتاج القادمة من أوروبا، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة السوق الأول في العالم، فقد كانت المنتج الأول للسلع الصناعية. كما كانت التجارة الخارجية قد بدأت دورها في البناء الاقتصادي الأمريكي عند منتصف القرن التاسع عشر وأن كانت صادراتها الولايات المتحدة الأمريكية من المواد الخام في المقام الأول وكذلك كانت وارداتها من السلع المصنعة[1].

ومع بداية القرن العشرين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة مع اكتشاف الطاقة الكهربائية تم استغنائها عن الطاقة التقليدية في المصانع الكبرى، وفي سياق تاريخ القرن العشرين شهد الاقتصاد الأمريكي تراجعا كبيرا خلال فترة الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية بالرغم من أنها فترة قصيرة نسبيا من الزمن إلا أنها مثلت حقبة من التغيرات الهامة، وهي فترة الكساد الكبير وحالة الانكماش الاقتصادي لم يسبق لها مثيل الحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد العالمي كافة. وبهذا خرج الاقتصاد الأمريكي من الحرب العالمية الثانية بأقل الاضرار ليكون هو الاقتصاد الاقوى في العالم وحل محل الاقتصاد البريطاني في قيادة العالم في الوقت الذي تحاول الدول الاخرى لملة شتاتها بعد الحروب التي واجهتها[2].

تنبع المكانة التي تحصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من قوة عملتها الدولار والنظام النقدي الذي تتبعه، وهذا ما مكنها من تشغيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بنظام مرتبط بالقوة التصويتية التي تحدد بمدى مساهمة في رأس مال المؤسسة، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الأن 20% من مجموع الأصوات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا ما منحها نفوذ الذي تمتلكه[3].

الفرع لأول: الدولار الأمريكي

لقد وافقت الدول المجتمعة في "بريتون وودز" سنة 1944 على أن يكون الدولار العملة الدولية المحورية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي، عن طريق احتفاظ الدول في أرصدتها على الدولار القابل للصرف الى ذهب بسعر حدد بـ: 35$ للأونصة، وبتاريخ 15 اوت 1971 علق الرئيس الأمريكي قابلية تحويل

1–شيماء بوريدان، هدى محصول، مرجع سبق ذكره، ص38.

2–محمد حمد القطاطسة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2013، ص166.

3 –نزاع قنوع واخرون، أهمية وموقع النفط في الاقتصاد الأمريكي، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29، العدد03، 2007ص152.

الدولار الذهب، وقد تراجع هذا القرار مع تخفيض لقيمة الدولار التي كانت قد بقيت مستقرة منذ العام 1934[1]. مر الدولار الأمريكي بعدة مراحل مهمة عبر التاريخ، حيث أنه في القرن 18 كان التداول النقدي يتم بالنقود الأجنبية، ولم تكن هناك عملة أمريكية انداك، وفي عام 1772 تم الاعلان عن التعامل بالحرية التامة بالدولار مقابل الذهب أو الفضة وفي سنة 1785 اعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي، واتسع التداول به، فحددت قيمة الدولار أنداك بـ 50463غ ذهب. جاءت المرحلة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارا شاملا لأغلب الدول المشاركة في الحرب ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية وانهارت اقتصادات معظم الدول الأخرى من خلال انتشار التضخم واعادة بناء هذه الدول تطلب مساعدات خارجية من العملات الأجنبية في مقدمتها الدولار الأمريكي، ومن الدول التي استفادت من التمويل هي الدول الأوروبية ووجهت ما قيمته 60% من المبالغ المالية الضخمة لشراء السلع والتجهيزات من الولايات المتحدة الأمريكية، ورجع بذلك بدوره في المساهمة في تطوير الاقتصاد الأمريكي بما في ذلك الدولار، ومن ذلك كانت نقطة الشمول في النظام المالي الدولي. في 1971 عند إعلان الرئيس الأمريكي لوقف قابلية تحويل الدولار بالذهب وتخفيض قيمته التي بقيت مستقرة منذ 1934، بهذا أصبحت الدول حرة في اختيار نظام صرف مناسب لها. هكذا استطاعت الولايات أن تعزز مكانة الدولار وتجعله العملة المهيمنة على الصعيد العالمي[2].

الجدول05: نصيب العملات الارتكازية من اجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية

	الدولار	اليورو	الين الياباني	الجنيه الاسترليني	اليوان الصيني	الدولار الكندي	عملات أخرى
2010	62.14	25.71	3.66	3.94	/	/	4.83
2011	62.59	24.4	3.61	3.83	/	/	5.49
2012	61.47	24.5	4.09	4.04	/	1.42	3.26
2013	61.24	24.2	3.82	3.98	/	1.83	2.84
2014	65.14	21.2	3.54	3.7	/	1.75	2.83
2015	65.73	19.14	3.75	4.71	/	1.77	2.86
2016	65.33	19.13	3.95	4.34	1.07	1.94	2.37
2017	62.72	20.16	4.89	4.54	1.23	2.02	2.5
2018	61.74	20.67	5.2	4.42	1.89	1.84	2.47
2019	60.92	20.58	5.89	4.64	1.94	1.86	2.53

1-شريف بوودري، تقلبات أسعار الصرف الدولار والاورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2008-2009 ، ص45.

2-زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص76.

2020	59.02	21.24	6.03	4.69	2.25	2.07	2.7

المصدر: https ://www.imf org . ، تاريخ الإطلاع: 18-06-2022، 08:35 سا.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولار يحتل المراتب الاولى من الاحتياطي الصرف الاجنبي، حيث يشمل 60% من مجموع الاحتياطات الدولية، نظرا للاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير نموها النقدي وتقديم المزايا التي تتمتع بها، والفارق بين نسبة الاحتياطات من الدولار والعملات الأخرى كبير ، رغم أن النسب بين 2010 إلى غاية 2020 نسب متذبذبة، وبالرغم من بداية تراجع مكانة الدولار إلى أنه إلى غاية 2020 لازال يحتل الصدارة بنسبة 59.02% يليها اليورو بنسبة 21.24%، وصولا إلى الدولار الكندي بأقل نسبة 2.07%.

والجدير بالذكر أن للدولار سمعة طيبة لنجاحه النسبي في المحافظة على قدرته الشرائية على مر الزمن فقيمته تتدهور بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعملات الأخرى، هذا ما جعله مستخدما على نطاق واسع في الكثير من الدول في المعاملات المحلية. كما أن التزوير الكثير من العملات العالمية جعل من الدولار الأمريكي الذي يصعب تزويره، أمرا ملفتا أيضا.

الفرع الثاني: حجم الاقتصاد

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم، وتتجلى قوة الولايات المتحدة من خلال المؤشرات الاقتصادية و المالية، حيث أن أكثر من 60% من المبادلات العالمية تتم بالعملة الأمريكية الدولار ومقاولاتها وفروع شركاتها المتعددة الجنسية تشمل قارات العالم وتحقق 14.5% من المبادلات العالمية وبذلك أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم. وأول قوة في الصناعة الانتاج والتصدير[1]، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2020 بـ 2080.296 مليار دولار، وتشكل 20% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنها لا تظم سوى4% من سكان العالم. والشكل التالي يوضح إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

الجدول06: الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالمليار دولار (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	5201
الناتج المحلي الاجمالي	14992.9	15542.6	16197.05	16784.8	17527.2	**18228.3**
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج المحلي الإجمالي	18745.1	19542.9	20611.8	21433.2	20807.2	

المصدر https ://www.imf.org ، تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 09:15 سا.

1-دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص91.

من خلال الجدول(06) نلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2010 بقيمة14992.9 مليار دولار وستمر بالارتفاع والنمو إلى 2020 حيث بلغ بـ 3% وفي الربع الأخير من نفس العام ارتفع بمعدل سنوي قدره 3.4% مما يعكس كل من الانتعاش الاقتصادي المستمر.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم الاقتصاد الأمريكي وتنوعه ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر البيئات القانونية والتنظيمية استقطابا للاستثمار الأجنبي، ووجود أكبر شركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى امتلاكها اسواق ضخمة مبتكرة تمتاز بالاستقرار[1].

يرتكز الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة في قطاع التصنيع الأمريكي بنسبة 40.1% نهاية 2019. استثمارات كبيرة في التمويل والتأمين بنسبة 12.3% وتجارة الجملة، كما حققت الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية دخلا قدره 208.1 مليار دولار نهاية 2019 وزادت بزيادة قدرها 0.8% وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوافد للولايات المتحدة الأمريكية 351.63 مليار دولار في نهاية 2019. الشكل الموالي يمثل تطور حجم الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل07: تطور حجم الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية(2010-2019) بالمليار دولار

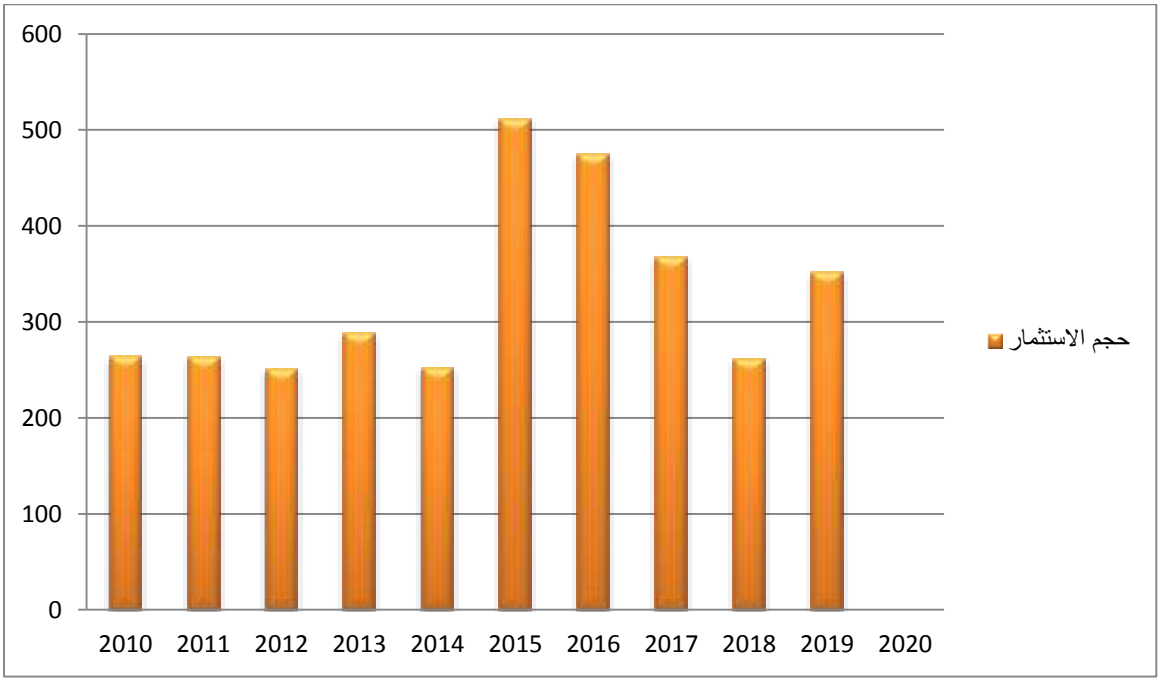

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:https ://www.imf..org ، تارخ الاطلاع: 18-06-2022، 09:00 سا.

1- نفس المرجع، ص92.

نلاحظ من خلال الشكل (07) إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية يزداد من سنة إلى أخرى وأن الولايات تتلقى حجم هائل من الاستثمارات وذلك يعود إلى الاستقرار السياسي والأمني فيها فضلا عن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين بما فيها ارتفاع مستوى الأجور وكذلك امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاد مفتوح وبنية تحتية كفؤة ووجود الأسواق الاستهلاكية التي تشجع على التوسع في الانتاج، ففي سنة 2015 وصل الاستثمار الى 511.43 مليار دولار.

الفرع الثالث: مؤشر المديونية

تعتبر مديونية الولايات المتحدة الامريكية من الأسباب الرئيسية لاندلاع النزاع التجاري مع الصين، ويتضمن الدين القومي نوعين من الديون لدى العامة مثل سندات الخزينة التي يحملها المستثمرين خارج الحكومة والحكومات الأجنبية والافراد والمؤسسات الأجنبية وديون الحسابات القومية أو الدين الحكومي الذي هو عبارة عن سندات الخزانة غير القابلة للتسويق مثل صندوق ائتمان الضمان الاجتماعي، وبلغت الديون الكلية للولايات المتحدة الأمريكية 22.284.900 ترليون دولار في عام 2017 وتشكل ما نسبته 94% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، بعد أن كانت الديون تبلغ 19 ترليون دولار في عام 2015 وكانت في حينه تشكل 98% من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ نصيب الجهات الخارجية من هذا الدين 9.7 تريلون دولار أمريكي منها 1.3 تريليون دولار للصين، وبلغت مجموع السندات المملوكة للحكومات الأجنبية ما قيمته 34% من إجمالي الدين العام الأمريكي، أي بقيمة 6.1 تريليون دولار، بينما يبلغ إجمالي الدين العام نحو 17.8 تريليون دولار، وهو ما يوازن تقريبا 103% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام 2014[1].

المطلب الثاني: السياسات التجارية الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني مجموعة من التشريعات والقوانين نذكر منها[2]:

الفرع الأول: تشريع الاتفاقية التجارية المتكافئة

لقد سمح القانون بتخفيض مستمر للرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية. ومنذ عام 1945 تم التفاوض بشأن هذا التخفيض في الإطار متعدد الأطراف للجات، والذي يخضع لمبدأ الدولة بالرعاية، وقد اقترح قانون الاتفاقية التجارية من قبل إدارة الرئيس روزفلت في عام 1934 كإجراء مضاد للكساد.

1-هاني منعم دحام، النزاع التجاري الأمريكي-الصيني، الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالميا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، 2021، ص 187.

2- نفس المرجع، ص103.

الفرع الثاني: تمديد 1958 و توفير الحماية

ويتضمن تمديد قانون التجارة المتكافئة بين عامي1955-1958 تخفيض الرسوم الجمركية. وفي عام 1958 منح الكونجرس الرئيس الأمريكي سلطة تقديم اعفاءات جمركية حتى 20% و قوى الكونجرس من حماية المصالح المحلية ضد منافسة الواردات، حيث إذا ما شعرت صناعة ما أنها تضررت من الواردات المنافسة فإنها يمكن أن تلجأ إلى الفقرات الخاصة بالتهريب التي تتضمن امكانية سحب لجنة التجارة الأمريكية الاعفاءات والتخفيضات في الرسوم الجمركية اذا ما تم الاعتراف بمواد التهريب.

كما يمكن اللجوء للمواد الخاصة بالأمن القومي، ففي عام1986 تفاوضت الادارة الأمريكية مع كل من اليابان وتايوان بشأن فرض قيود تطوعية على صادراتها من المعدات والآلات للولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لأن مثل هذه الآلات مرتفعة التكنولوجيا تستخدم في صناعة الاسلحة.

الفرع الثالث: المساعدات على التكيف التجاري وقانون التوسع التجاري 1962

ويعتمد برنامج التكيف التجاري على اطار قانون التوسع التجاري الصادر عام 1962 ومفاده انه يحق للعمال العاطلين نتيجة إعفاءات جمركية الحصول على اعانة بطالة، ويحق للمنشأة المتضررة أن تحصل على مساعدات فنية وإدارية وقروض طويلة الاجل بأسعار فائدة منخفضة.

الفرع الرابع: قانون الاصلاح التجاري لعام 1974

وتمت مفاوضات جولة طوكيو من اتفاقية الجات (1975-1979) في اطار هذا القانون وتمخض عنها تخفيض الرسوم الجمركية بمتوسط 35% على مراحل من 1980 إلى 1988، و قدم هذا القانون نظام التفضيلات المعمم لصالح الدول النامية، فهو يتضمن دخول بعض صادرات الدول النامية بدون رسوم جمركية.

الفرع الخامس: قانون التجارة التنافسية لعام 1988

تم صدور القانون الذي يتضمن اجراءات تحرير وتقييد في نفس الوقت. ففي جانب التحرير، منح القانون الادارة سلطة المشاركة في جولة أورجواي من أجل تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50%، ومن جانب التقييد فان المادة 301 تطلب من الحكومة اعلان قائمة بأسماء الدول التي تطبق إجراءات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو التي تسمح بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية الامريكية، كما خصص هذا القانون 5.2 مليار دولار لانعاش الصادرات الزراعية.

الفرع السادس: العلاقات الاقليمية والثنائية

تحولت سياسة الولايات المتحدة إلى مدخل ثلاثي يتضمن العلاقات الثنائية والاقليمية ومتعددة الأطراف، ويرجع انضمام الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى سنة 1992 بهدف استفادتها من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك واتساع السوق الكندية، بالإضافة إلى الانضمام لمنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي والذي تعتبر الصين عضوة فيه، وقد اتسمت السياسة التجارية بين الحرية والحماية ففي حين أنها تسعى للتوصل إلى اتفاقيات تجارية، نجد أنها تحد من وارداتها من بعض السلع الصينية، وفي عام 2002 منح الكونجرس إدارة بوش سلطة التفاوض في العديد من الاتفاقيات الثنائية.

ويمكن القول أن السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية لا تصنع برأي الاغلبية أو برأي متخذ قرار بمفرده فهي تتمخض عن مجموعات ضغط تتصارع من اجل انتباه المشرعين وصانعي السياسات.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الأمريكية

تشكل التجارة الخارجية الأمريكية أكبر نسبة من التجارة العالمية إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم التجارة (الصادرات و الواردات) التي فاقت 3 ترليون دولار عام 2011 بالرغم من العجز المزمن الذي تعانيه في ميزانها التجاري.

قبل الأربعينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت سياسة الانطواء وبالتالي عرفت المبادلات التجارية الخارجية فترة من الركود والجمود، ومع نهاية سنوات الاربعينات أصبح الاقتصاد الامريكي أكثر انفتاحا على الخارج بنمو مبادلاته الخارجية بل وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم ومن مصلحتها الحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي[1].

الجدول الموالي يوضح تطور الصادرات و الواردات والميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم في الفترة 2010-2020

الجدول07: تطور التجارة الخارجية الأمريكية للسلع بالمليار دولار خلال الفترة 2010-2020

السنوات	الصادرات	معدل النمو	الواردات	معدل النمو	الميزان التجاري
2010	1278.49	21.1	1913.86	22.7	.635.37
2011	1482.51	16	2207.95	15.4	.725.44
2012	1545.82	4.3	2276.27	3.1	.730.45
2013	1578.52	2.1	2267.99	.0.4	.689.47

[1]-Marie Claude Esposito, et autre, Mondialisation et Domination économique édition Economica, Paris, 1997, P 146.

2014	1621.87	2.7	2356.36	3.9	.734.49
2015	1503.33	.7.3	2248.81	.4.6	.745.48
2016	1451.46	.3.5	2186.79	.28	.735.33
2017	1546.47	6.6	2339.59	7	.793.12
2018	1665.99	7.7	2537.73	8.5	.871.74
2019	1645.53	.1.4	2497.53	.1.6	.852
2020	1431.46	.12.9	2336,58	.6.4	.905.12

المصدر : https ://www. Statista.com تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 14:06 سا.

من خلال الجدول(07) نلاحظ أن إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بين سنة 2010 و2020 متذبذبة بالزيادة والنقصان وأحيانا يسجل معدلات نمو سالبة، في 2020 سجلت نمو سالب قدر بـ 12.9%. أما بالنسبة لحجم الواردات فهي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، أقل قيمة استوردتها في 2010 قدرت بـ 1913.86 مقارنة مع السنوات اللاحقة.

من حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وارداتها المبنية في الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة الواردات أعلى من قينة الصادرات، وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية دائما تسجل عجزا مزمنا ومستمرا في ميزانها التجاري خلال السنوات 2010-2020 رغم ضخامة صادراتها واحلالها المرتبة الثانية في العالم، هذا يدل على ان الولايات المتحدة الأمريكية بلد مستهلك يعتمد على الايرادات من أجل تلبية حاجياته.

الفرع الأول: الصادرات الأمريكية

1-توزيع الصادرات الامريكية من السلع لسنة 2018: تتميز الصادرات الأمريكية بالتنوع الكبير، والشكل الموالي يوضح توزيع الصادرات الأمريكية نحو العالم.

الشكل08: التوزيع السلعي للصادرات الامريكية نحو العالم لسنة 2018

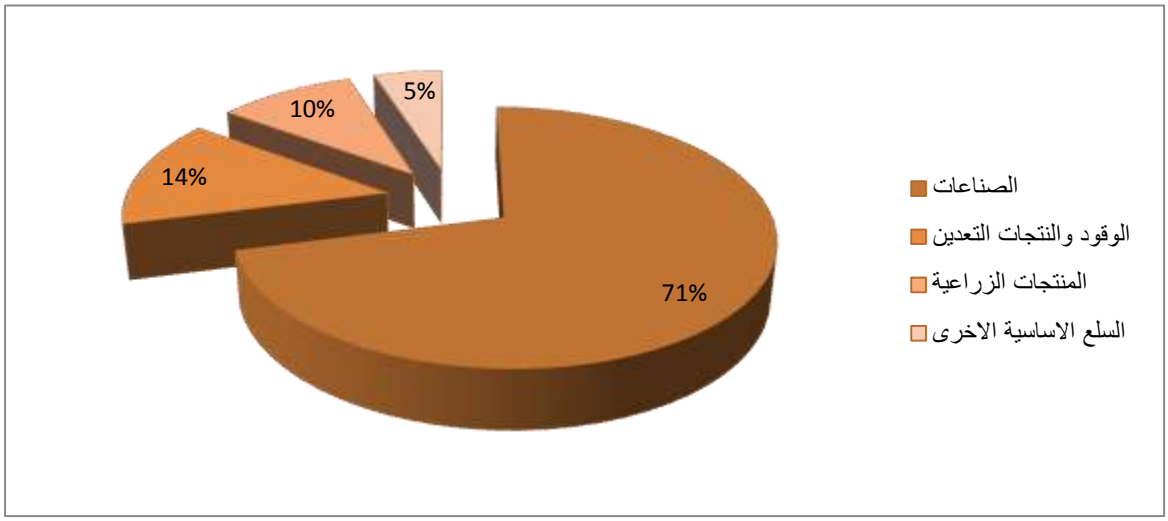

المصدر: https ://www. Statista.com تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 14:30 سا.

بالنسبة للصادرات الأمريكية نحو العالم، تحتل سلع من المنتجات الصناعية المرتبة الأولى وأعلى نسبة 71% من مجموع الصادرات الامريكية كونها عالية الجودة ومتطورة، يليها الوقود ومنتجات التعدين بنسبة 14% ثم المنتجات الزراعية بنسبة 10%، وباقي النسبة للمنتجات والسلع الأساسية الاخرى.

2 -التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية مع بعض دول العالم:

تتوزع صادرات الدولة الأمريكية على عدة دول اخرى، نذكر منها أهم الدول التي تتعامل معها في التجارة الخارجية من جانب التصدير.

الشكل 09: التوزيع الجغرافي للصادرات الامريكية مع بعض دول العالم لسنة 2020 بالمليار دولار

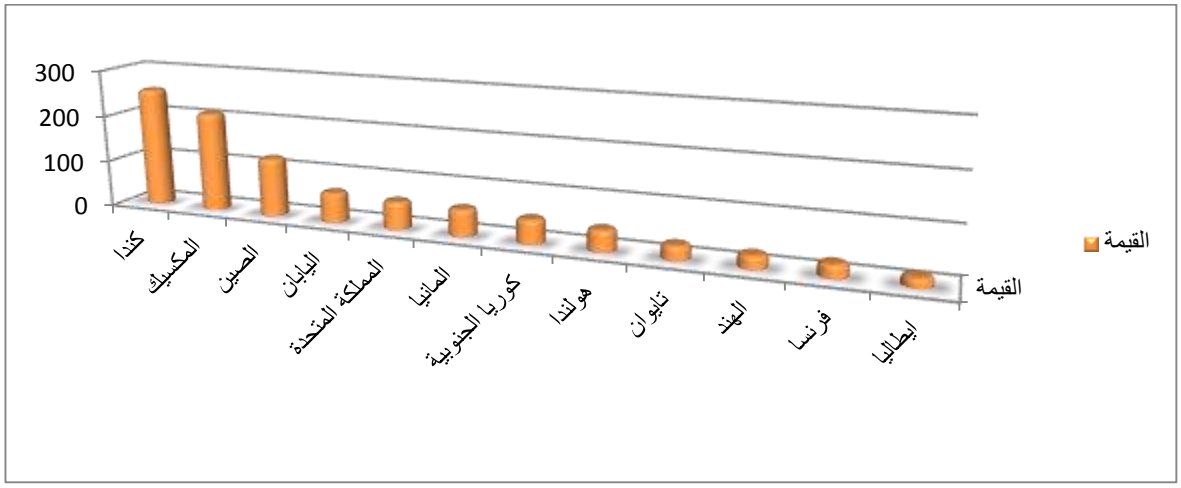

المصدر: https ://www. Statista.com تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 14:30 سا.

أكبر الصادرات الأمريكية توجه إلى كندا والمكسيك بمبلغ 255.4 مليار دولار أمريكي و212.4 مليار دولار أمريكي على توالي نظرا للقرب والاتفاقيات التجارية المبرمة بينهما مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، تليها الصين في المرتبة الثانية التي تجمعهما علاقة تجارية تنافسية بمبلغ 124.6 مليار دولار امريكي، ثم اليابان بـ 64.1 مليار دولار وصولا إلى إيطاليا بمبلغ 19.9 مليار دولار أمريكي.

الفرع الثاني: الواردات الأمريكية

1-توزيع الواردات الأمريكية من السلع لسنة 2018: تتميز الواردات الأمريكية بالتنوع الكبير، و الشكل الموالي يوضح توزيع الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل10: توزيع الواردات الأمريكية من السلع لسنة 2018

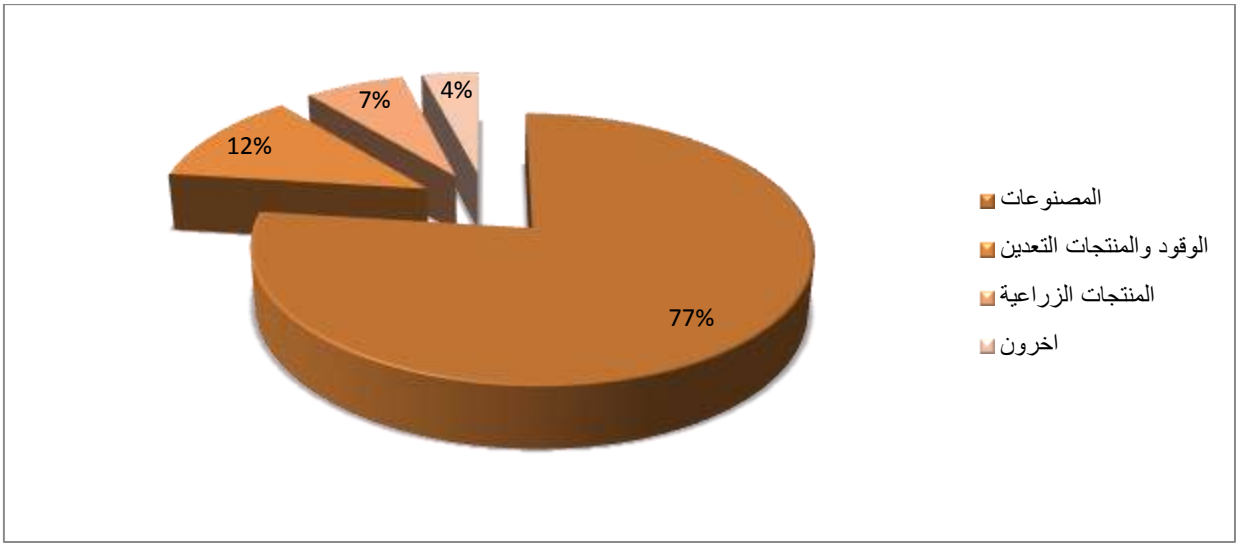

المصدر: https ://www. Statista.com تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 14:43سا.

بالنسبة للواردات الامريكية، تحتل السلع من المنتجات الصناعية المرتبة الأولى وأعلى نسبة 77% من مجموع الواردات الأمريكية كونها بلد صناعي ضخم يحتاج إلى معدات التصنيع، يليها الوقود ومنتجات التعدين بنسبة 12% ثم منتجات الزراعية 7%، والباقي يمثل المنتجات والسلع الأساسية الأخرى.

2-التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية من بعض دول العالم

الشكل 11: التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية من بعض الدول لسنة 2020 بالمليار دولار

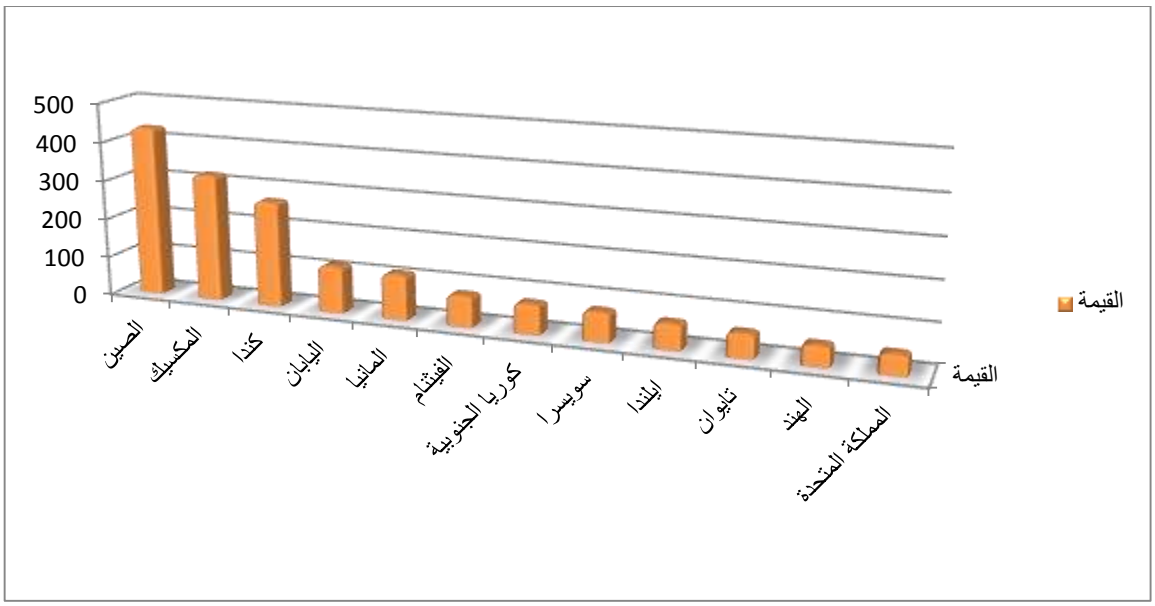

المصدر: https ://www. Statista.com تاريخ الاطلاع: 18-06-2022، 14:55 سا.

من خلال الشكل (11) نلاحظ أن أكبر واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي من الصين بمبلغ 435.4 مليار دولار وهذا للتعامل الكبير فيما بينهما، تليها المكسيك وكندا، بعدها اليابان بمبلغ 119.5 مليار دولار، ثم ألمانيا، الفيتنام، كوريا الجنوبية، سويسرا، ايرلندا، تايوان، الهند، المملكة المتحدة.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

رغم التقارب في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلا أنها ما لبثت أن شهدت الكثير من العوامل التوتر والتي تمثلت في النزاع التجاري ولاتهامات وفرض رسوم جمركية على بعضها البعض.

المطلب الأول: العلاقة التجارية الأمريكية الصينية

ارتفعت التجارة الأمريكية الصينية بشكل سريع بعد إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميا عام 1979 ووقعت اتفاقية للتجارة الثنائية، وفي العقد الماضي حدث تطور كبير في هيكل التجاري التجارة الخارجية للبلدين.

الفرع الأول: تطور العلاقات الصينية الأمريكية

غالبا ما توصف العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم، وأحيانا توصف بالعلاقة بين (الاثنين الكبار) أو(G-2)، باعتبارها العامل المؤثر الرئيسي في النظام الدولي. تعود العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الى عام 1844. حيث تم توقيع أول معاهدة بين الطرفين معاهدة وانغيا، والتي نصت على منح الأمريكيين مختلف الحصانات والامتيازات في الصين.

مرت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بأطوار عدة في الربع الأخير من القرن العشرين، فعرفت تحسنا ملحوظا بلغ ذروته في أوائل عام 1989،حيث حولت إدارة الرئيس جيمي كارتر الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى الصين معترفة بـ "الصين الواحدة"، كما ساءت جدا على خلفية أزمة تايوان عام 1996، حيث قامت الصين حينها باختبار صواريخ باليستية على اطراف الجزيرة، كما توترت في اعقاب قيام السلطات الصينية بسحق احتياجات ميدان تيانانمين في يونيو 1989.

وأمام تزايد المصالح الأمريكية في الشرق الأقصى ورغبتها في فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجات صناعتها المتزايدة التطور وجدت نفسها سنة 1899 مسوقة الى التدخل في الصين خصوصا عقب خسارة الصين في حربها مع اليابان سنة 1895، إذ كانت اليابان قد تمكنت من استغلال التصنيع السريع في تحديث منظومتها العسكرية الأمر الذي قادها إلى أن تصبح اقوى دولة امبريالية تسعى للسيطرة على منطقة جنوب شرق اسيا، فباتت تقترب من شكل الراس مالية الغربية، وبعد تهافت الدول الأوروبية للحصول على موطئ قدم بلاد الصينية الواسعة، نصبت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بمثابة المدافع عن هذه الامة واحترام وحدتها وسيادتها بغية أن تبقى أسواق الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة مع جميع البلدان حول العالم.

ظلت الصين بلاد متقدمة لأكثر من الفى عام على الغرب في جميع المجالات، الفلسفة، الثقافة، الفنون، المهارات الاجتماعية والابداع التقني، والنفوذ السياسي، ويدل اسم الصين باللغة الصينية (تشونغ كوو) ومعناه المملكة الوسطى، يدل على انتشار السلطات بشكل اشعاع من النفوذ يصدر من المركز باتجاه الأطراف، مما يعني السيطرة على الأخرين واذعانهم وعليه فإن فقدان الصين لعظمتها بعد حرب الأفيون مع بريطانيا واحتلال اليابان لبعض أراضيها يعد انحرافا عن مسار تقدمها.

كما اتاح النمو الاقتصادي لكبير للصين، على مدى عقد كامل، تزايد فوائض الصين المالية، وخبرتها التكنولوجية، وبالتالي قدرتها على تطوير صناعة سلاح مستقلة وضخمة وعالية التقنية، وقد عمدت الصين

بالفعل الى تسريع هذا الخيار كسياسة ممنهجة وطموح لمجابهة تلك المخاطر المتزايدة، وتعزيز حضورها كأحد أهم الأقطاب العالمية الجديدة الصاعدة[1].

الفرع الثاني: مراحل تطور العلاقات الأمريكية الصينية

لم تكن طبيعة العلاقات الامريكية–الصينية وليدة اللحظة ولا شيئا جديدا، ولا هي تشكلت مع تشكل جمهورية الصين الشعبية، بل تعود جذورها إلى عقود من الزمن، إلى القرن التاسع عشر حينما عمدت الدول الاستعمارية إلى استغلال الصين عن طريق تجارة الافيون من اجل الحصول على مواطئ قدم يمهد للاستحواذ على ثروات البلاد وتوظيفها لخدمة مصالحها. وضمن هذا الإطار جاءت المساعي الأمريكية لتعزيز مصالحها في منطقة الشرق الأقصى عام والصين خاصة وأولتها اهتماما بيرا ولاسيما بعد استكمال قوتها الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر. وبالضبط عام 1784 حين وصول السفينة التجارية الأمريكية الى ميناء كانتون الصيني كانت البدايات الأولى للتغلغل الأمريكي في الصين.

في الفترة الممتدة بين (1795–1801) وصلت أرباح الاسطول التاري الأمريكي إلى 32 مليون دولار سنويا، بحيث كانت السفن الامريكية تنقل الشاي والحرير والتوابل والاواني الخزفية من الصين. وبهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع المنهج البريطاني وذلك بإرسال الرئيس الأمريكي جون تيلر بعثة بصحبة ثلاثة سفن حربية إلى مكاو في عام1843 للتفاوض مع الصينيين، واسفرت المفاوضات عن توقيع معاهدة تضمنت 34 بندا منحت الصين بسببها الولايات المتحدة الأمريكية كل الامتيازات التي منحتها لبريطانيا بموجب معاهدة نانكين مع حل الخلافات التي تحصل بين الأمريكيين وغيرهم من الأجانب بوسائل خارج سيطرة القضاء الصيني وتحديد عمر زمني لتعديل المعاهدة مقداره 12 عاما.

وتعتبر هذه المعاهدة هي الأولى بين الطرفين، ومنذ تلك اللحظة أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية تشكل نموذجا خاصا من العلاقات الدولية يجمع بين الصراع والتعاون الحدر، ومزيجا فريدا من العلاقات الثنائية المعقدة للغاية أو المتناقضة، ففي 1899 حين كانت الدول الأوروبية تريد انشاء مستعمرات ومناطق نفود، كتنت الولايات المتحدة في عهد الرئيس وليام مكينلي تدعو الى نهج " الباب المفتوح" مع الصين، وكان المطلوب من هذه الأخيرة أن تكون "منفتحة" على الوجود الأجنبي والتجاري. ولكن الباب المفتوح بعني أيضا المساوات بين جميع القوى الأجنبية في قدرتها على الوصول إلى الصين، وبدون أي نفوذ. لم ترق أمريكا ابدا إلى مستوى ادعاءاتها، فقد أصاب الرئيس وودرو ويلسون الوطنيين بخيبة أمل كبيرة في مؤتمر فرساي عام 1919 عندما أعطت المعاهدة الناتجة عن المؤتمر شبه جزيرة "شاندونغ" المنزوعة من ألمانيا الى اليابان. بدلا من إعادتها إلى الصين.

1–اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الأخير كن القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية ،كلية الاعلام، عدد 02/36، ص410.

بعد سقوط الصين في عام 1949 وتأسيس جمهورية "الصين الشعبية" تشكلت مواقف الصين من الولايات المتحدة بمنحنى أخر، بحيث شهدت العلاقات في تلك الفترة نوعا من العداء خصوصا بعد انضمام الصين للمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والدور الذي تلعبه في حرب الفشامية وكذا دعمها لنظام كوريا الشمالية، لن رغم ذلك فقد تعالت مجموعة من الرؤى الداخلية التي دعت إلى ضرورة تغيير السياسة الأمريكية تجاه الصين وذلك من أجل الحفاظ على توازن القوى في اسيا، وهذا التحول الذي أدى تصاعد الخلاف الصيني–السوفيتي.

في نهاية عام 1979 وخلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، توصل الأخير والزعيم الصيني في تلك الفترة الى قرار تاريخي تم اعترفت الولايات على اثره بجمهورية الصين الشعبية، وعلى اثر ذلك تأسست العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في جانفي 1979، بحيث أن التقدم الذي تحقق مع الصين كان من أبرز الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية خلال فترة كارتر، هذا الامر الذي كان سببا في نمو سريع للعلاقات الثنائية، وقد أدى تسارع الوتيرة في العلاقات إلى قيام الرئيس الصيني شياو بنغ بزيارة تاريخية الى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذه الانفراج في العلاقات إلا أن السياسة الخارجية الصينية ظلت على مسافة ثابتة حيث تبني توجهاتها وفق موضوعية أو حسب ما تمليه عليها مصالحها.

وابتداء من 1984 تطورت العلاقات بشكل لافت بحيث أنه تم افتتاح عدد من القنصليات في افتاح عدد من القنصليات في البلدين وتم تبادل زيارات على مستوى عال، رغم هذا إلا أن العلاقة الصينية – الأمريكية كانت مليئة بالتناقضات بين التفاهم والصدام المستمر.

بلغ الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة 315 بليون دولار في عام 2012. ويتم توجيه جزء كبير من الاستثمار الصيني الى شراء سنجات الخزينة الأمريكية أو سندات شبه الحكومية، وهكذا تجاوزت الصين الشعبية اليابان كأكبر مالك أجنبي لديون الولايات المتحدة، وغالبا ما كان هذا الوضع مصدرا للقلق بين البلدين برز بشكل جلي في عهد دونالد ترامب الذي مارس مجموعة من الضغوطات على بكين، كان ابرزها فيما يخص المجال التجاري، بحيث صعد انتقاداته للفائض التجاري الهائل الذي تتمتع به الصين في تجربتها مع الولايات المتحدة. متهما إياه بأنها تمارس سياسة تجارية غير عادلة. مؤكدا أن لا سبيل لحل هذه المشكلة الا عبر زيادة حجم الصادرات الامريكية للصين، وكذلك حجم الاستثمارات الثنائية وعدم الحد من الواردات من الصين.

نستنتج أنه من خلال التطرق إلى أبرز المراحل التاريخية للعلاقة الثنائية أنها علاقة تأثرت دوما بالتطورات الدولية عبر عقود، وبالأخص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بمميزات وخصائص مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة السابقة تحكمها محددات داخلية وخارجية خلقت علاقة تتأرجح بين الشراكة والتوتر قائمة بالأساس على مبادئ التناقض والتنافر والاستراتيجيات المتعارضة التي اتبعتها كل من الصين والولايات

المتحدة الأمريكية خصوصا في مرحلة ما بعد الازمة العالمية 2008 والتي يسعى كل طرف منهما إلى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق المختلفة من العالم، بل الأهم من ذلك هو امتداد رقعة تلك المصالح وتشابكها في بؤر متعددة ومشتركة وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متألفة ومتناقضة تحكمها المنفعة وحجم وكثافة المصالح المتحدة، قد يتوقع منها الأسوأ بنفس الدرجة التي يمكن معها توقع الأفضل[1].

الفرع الثالث: مجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

انطلاقا من منظور تطور اتجاه العولمة و التعددية القطبية، فإن العلاقات الصينية الأمريكية تعد أهم علاقة ثنائية في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن الولايات المتحدة ستحافظ على مكانتها بصفتها الدولة العظمى الوحيدة لفترة طويلة نسبيا في هذا القرن من جهة، ومن جهة أخرى سوف تمضي الصين قدما في الفاظ على قوتها الدافعة للتنمية الاقتصادية المطردة، وستصبح قوة مهمة داخل المجتمع الدولي للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. لذلك فالتعاون بين الصين والولايات المتحدة هو حاجة للطرفين تجاه بعضهما البعض، ولا يقتصر التعاون بين القوتين على التعاون في مجال فحسب، إن الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالصين هو حجم المنفعة الذي تتوقعه من اتساع حجم الطبق الوسطى الاستهلاكية فيها، وكذلك فان لبروز الطموحات القومية الصينية واتساع نطاق تأثيرها الدولي، تأثيرا في جعل الأولى تعلق أهمية أكبر على المتغير الصيني في استراتيجيتها العالمية، فقد ذهبت لتعزيز فرص العلاقة معها، وبالذات في الشق الاقتصادي.

لقد أكد الجانبان على التزامهما ببناء نظام أكثر انفتاحا للتجارة والاستثمار، وتعهدت الولايات المتحدة معاملة متساوية للصين في إصلاح نظام الرقابة على الصادرات وتخفيف القيود على تصدير منتجات التكنولوجيا العالمية إلى الصين، كما تعهدت بالاعتراف بوضع اقتصاد السوق الصيني بشكل سريع وشامل بطريقة تعاونية من خلال لجنة التجارة المشتركة الصينية–الأمريكية، وأن يعمل الجانبان على مواصلة دفع المفاوضات حول الاتفاقيات الثانية لحماية الاستثمارات وتعزيز التعاون بشأن حماية الملكية الفكرية، ومعارضة الجانبان للحمائية التجارة والاستثمارية.

إن ادراك الصين والولايات المتحدة لأهمية التعاون الاقتصادي يعكسه حجم التبادل التجاري الذي ارتفع بشكل متواصل، ففي عام 2001 قدر حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة بنحو 121.5 مليار دولار، ليصل الى نحو 285.3 مليار دولار عام 2005، أما في عام 2010 فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456.8 مليار دولار، ولا يقتصر هذا الارتفاع على العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، بل يشمل كافة علاقات الصين التجارية، بحيث أصبحت الدول التي لها عداء تقليدي للصين، ومازالت العلاقات بينهما

1–وداد المساوي، العلاقات الامريكية–الصينية التطورات والاشكاليات، المعهد المصري للدراسات، 2021، ص 12.

والصين تشهد توترا أهم الشركاء التجاريين لها، فإذا كانت الولايات المتحدة هي أول شريك تجاري للصين، وبالرغم من العجز في الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين بنحو 180 مليار دولار عام2010، فإن الصادرات الامريكية الى الصين عام 2000 كانت بقيمة 16.2 مليار دولار أو ما يعادل نموا في الصادرات نسبته 46.8% بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية الى بقية العالم خلال الفترة نفسها بنسبة 55% فقط.

أما عن حجم الاستثمار في إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الصينية في الولايات المتحدة نحو 2.3 مليار دولار، وهو مبلغ قليل إذا ما قورن بإجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج، والمقدرة بنحو 230 مليار دولار عام 2010، ويرجع السبب في ذلك الى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الشركات الصينية التي ترغب بالاستثمار في الأسواق الامريكية. أما الاستثمار الأمريكي في الصين فقد بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2010، و يرجع هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين الصين والولايات الأمريكية الى السياسات والإجراءات الحمائية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا وهو ما يعكس نقص الثقة الاستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الاستراتيجية. ومع ذلك فهناك تعهدات بين القوتين لتحسين فرص الاستثمار وتخفيض القيود عن نقل التكنولوجيا، بما يسمح بتدفق المزيد من رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار. ويمكن الحديث عن الاستثمار الحقيقي للصين في الولايات المتحدة يتمثل في شراء أسهم سندات الخزينة الامريكية، حيث بلغ قيمة ما تمتلكه من هذه السندات 1.16 تريليون دولار عام 2010.

يمكن القول أن الاقتصاد الصيني والاقتصاد الأمريكي أصبحا عالقين في اعتمادهما المتبادل على بعضهما البعض، حيث أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية، ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة والمستثمر الرئيسي في اقتصادها. ولذلك ليس بإمكان أي منهما أي ينفك بسهولة عن الاخر، ومن ثم لابد من اتفاق البلدين على اتخاذ إجراءات فعالة تحد من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وأن يعملا معا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة واتزانا. وقد تكون مجموعة الاثنين مستقبلا G2 أفضل صيغ التعاون بين الصين والولايات المتحدة الامريكية[1].

الفرع رابع: أهمية العلاقة الأمريكية الصين

إن أهمية العلاقات الصينية الامريكية في علاقة الصين مع الخارج تعدت نظيرتها في علاقات الولايات المتحدة مع الخارج، إذ أن تحديد الطرفين لمكانة العلاقات وأهميتها غير مساوي، وهذا ما أثر على تطورها الطبيعي. بالنسبة للصين، فإن المغزى الاستراتيجي للعلاقات الصينية الامريكية يتمثل في ثلاثة جوانب:

1- نجيم حدفاني، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس و التعاون-فترة ما بعد الحرب الباردة-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الاسيوية، جامعة الجزائر3، 2011، ص110.

1-الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة الى المناخ سلمي لتطوير ذاتها، بينما الولايات المتحدة، هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان وزمان، وكما أنها الدولة الوحيدة في العالم القادرة بشكل عام، على تخريب البيئة السليمة والتنمية في الصين.

2-تتسم العلاقة الصينية الامريكية بمغزى استراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين. الصين دولة منفتحة انفتاحا شاملا على الخارج، الا أن أمريكا لها مغاز خاصة من الانفتاح الصيني، تتعلق برغبة الولايات المتحدة في الولوج إلى الاقتصاد والمجتمع الصيني لتثبيت مصالحها وترسيخ أهدافها. فالصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية ، وغالبية هذه الأشياء ترد من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي و أقواها من حيث القوة الاقتصادية.

3-الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي زجت بنفسها عميقا في مسألة تايوان الصينية، لذا فإن وضع العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على وحدتها الصينية وأمنها القومي، كما أنها تحدد الوسائل والأساليب التي ستلجأ اليها الصين للحفاظ على وحدتها الوطنية وأمنها القومي، لذلك توضع العلاقة الصينية الامريكية في المقام الأول مع المصالح العليا.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن فهمها لاستراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية وأهميتها، عدا كون الصين إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يقوم على الأسس التالية:

1-على الرغم من أن القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على منافسة القوى العسكرية الأمريكية حاليا إلى بعد 15_20 سنة قادمة، غير أنها احدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية التقنية الصاروخية، وتتمتع بقدرة تطوير قوة نووية تهدد الولايات المتحدة، كما أنها تلعب دورا كبيرا وهاما في الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتشار التقنية الصاروخية وغيرها من المجالات الأخرى.

2-الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق اسيا، ولها مصال استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق اسيا.

3-الصين باعتبارها دولة نامية تشهد سرعة تطور اقتصادي كبير، تلعب دورا هاما في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها[1].

1- اياد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص477.

المطلب الثاني: أبرز محطات في الحرب تجارية الصينية الأمريكية

تبادل كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، اكبر الاقتصاديين في العالم فرض رسوم على واردات الاخر في حرب تجارية متصاعدة هزت الأسواق العالمية وأثارت المخاوف من تباطؤ في الاقتصاديات العالمية، حرب بدأت بتخفيض قيمة العملة الصينية اليوان مقابل الدولار الأمريكي، وذلك لتعزيز صادراتها واتخاذ خطوة أكبر وأقرب إلى أن يصبح اليوان عملة رسمية احتياطية في العالم، وفي المقابل ردت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حزمة من الرسوم الجمركية على السلع الصينية المستوردة نوجزها فيما يلي:

-8مارس2018: فرض الرئيس الأمريكي رسوما بنسبة25% على الواردات الفولاذ و 10% على واردات للألمنيوم من دول عديدة تقريبا مئة دولة، قصد تقليص العجز التجاري الأمريكي. كانت كلا من كندا والمكسيك معفيان من الرسوم الجمركية الجديدة بحكم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، لكن منذ شهر ماي انتهى الاعفاء ليضاف البلدين الى الاقتصادات المتضررة[1].

الجدول08: الجهات المصدرة للصلب والالمنيوم للولايات المتحدة الأمريكية بالمليار دولار لسنة 2017

الصلب			الالمنيوم		
البلد	القيمة	النسبة%	البلد	القيمة	النسبة%
كندا	5.2	15.6	كندا	7	40
البرازيل	3	9.1	الصين	1.7	9.7
كوريا الجنوبية	2.8	8.3	روسيا	1.6	9.1
روسيا	2.7	8	الامارات	1.4	8
المكسيك	2.4	7.1	البحرين	602	3.5
اليابان	1.6	4.8	الارجنتين	392	3.2
ألمانيا	1.5	4.6	ألمانيا	392	2.3
تركيا	1.2	3.7	الهند	371	2.1
تايوان	1.2	3.7	استراليا	362	2.1
جنوب افريقيا	982	2.9	جنوب افريقيا	340	2
الصين	900	2.7			

المصدر: https ://www. Skynewsarabia.com

-22 مارس2018: وقع الرئيس الأمريكي مذكرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بتحقيق المادة 301، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف أي عدوان اقتصادي صيني.

1-إلهام بشكر، مرجع سبق ذكره، ص24.

-عشية تطبيق هذه الرسوم، قام الرئيس الأمريكي بتعليق الرسوم الجمركية على الكثير من الدول، ما عدا الصين، وكرد فعل منها على ذلك قامت الأخيرة بإصدار قائمة تضم 128 سلعة فرضت عليها رسوم تتراوح بين 15% و 25% إذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة.

-26 مارس 2018: طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والالمنيوم[1].

- 1 أفريل 2018: أعلنت الصين أنها رفعت الرسوم من نسبة 15% الى 25% على 128 منتجا أمريكيا لتغطي الواردات من الولايات المتحدة، بما فيها منتجات الخنازير، نفايات الالمنيوم والخردوات، الفواكه والمكسرات.

-03 أفريل 2018: نشرت واشنطن لائحة بمنتجات صينية يمكن فرض رسوما عليها، ردا على النقل القسري للتكنولوجيا والملكية الفكرية الامريكية. ردت بكين بقائمة واردات بالقيمة نفسها 50 مليار دولار[2].

-9 أفريل 2018: بدأت الصين في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية.

-19 ماي 2018: أعلن البلدان اتفاقا مبدئيا على خفض العجز التجاري الأمريكي بشكل كبير، يؤدي الى تعليق تهديداتهما باتخاذ تدابير عقابية. وفي الأسابيع التالية، صدرت عن الصين مؤشرات تهدئة (خفض الرسوم الجمركية، رفع القيود، مقترحات شراء بضائع أمريكية).

-06 جويلية 2018: بدأ البلدان بسرعة حرب تجارية، عبر فرض رسوم أمريكية على 34 مليار دولار من الواردات الصينية. وفرضت الصين رسوما على بضائع بقيمة 34 مليار دولار أيضا.

-23أوت 2018: فرضت الولايات المتحدة رسوما جديدة على منتجات صينية بقيمة 16 مليار دولار، غداة استئناف المحادثات. وفي الصين بدأ تطبيق رسوم جمركية بنسبة 25% تستهدف 16 مليار دولار من البضائع الأمريكية[3].

-17 سبتمبر2018: فرضت واشنطن رسوما جمركية نسبتها 10% على مئتي مليار دولار من الواردات الصينية، وردت بكين برسوم جمركية على سلع أمريكية بستين مليار دولار.

-1 ديسمبر 2018: أعلن الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني على هدنة. فواشنطن كانت قد خططت لرفع الرسوم الجمركية 25% في الأول من جانفي على مئتي مليار دولار من الواردات، علقت هذه الزيادة لمدة تسعين يوما.

1-خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص12.

2- هبة محمد أمين السيد، أثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، لمجلد 32، العدد 04، ص14.

3-الهام بشكر، مرجع سبق ذكره، ص15.

من جانبها، تعهدت بكين شراء كمية كبيرة من المنتجات الامريكية، وعلقت لثلاثة أشهر الرسوم الإضافية المفروضة على السيارات الامريكية وسمحت باستيراد الأرز الأمريكي[1].

-10 ماي 2019: أنهت الولايات المتحدة الامريكية الهدنة ورفعت رسميا من 10% الى 25% الرسوم الجمركية على 200 مليار دولار من الواردات الصينية.

-15 ماي2019: قام الرئيس الأمريكي بإصدار مرسوما يحظر على شركات الاتصالات الامريكية شراء معدات من شركات أجنبية اعتبر أنها تمثل خطرا عليها، في اجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة. أعلنت الإدارة الامريكية انها تشتبه بأن الشركة الرائدة عالميا في شبكة الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين ووضعتها على قائمة الشركات المحظورة بيع منتجاتها التكنولوجية، الا بإذن خاص.

-20 ماي 2019: أعلنت الولايات المتحدة الامريكية مهلة ثلاثة أشهر قبل تفعيل تلك العقوبات.

-01 جوان 2019: زادت الصين التعريفات الجمركية على المنتجات الامريكية بقيمة 60 مليار دولار، وأعلنت بكين أنها تعد لائحة سوداء بالشركات الأجنبية غير الموثوق بها.

-29 جوان 2019: في قمة مجموعة العشرين في أوساكا، أعلن الرئيس الأمريكي والرئيس الصيني هدنة جديدة في الحرب التجارية، مع تعهد واشنطن عدم فرض رسوم إضافية وإعلانها أن مفاوضات التجارة ستستأنف. تم استئناف المفاوضات هاتفيا ثم في لقاء عقد في 30 و 31 جويلية في شنغهاي.

-01أوت 2019: بعدما رأى، بكين لا تفي بتعهداتها بشراء منتجات زراعية ووقف بيع مادة الفنتانيل التي تعتبر من المخدرات الأكثر فتكا في الولايات المتحدة، أعلن "ترامب" عن فرض رسوم جمركية تبلغ 10% على سلع صينية بقيمة 300 مليار دولار لم تكن قد طالتها الإجراءات العقابية، اعتبارا من 01 سبتمبر.

-05 أوت 2019: سمحت الصين بخفض سعر عملتها الذي تراجع إلى أقل من العتبة البالغة 7 يوان للدولار الواحد، وهو الأدنى منذ 11عاما. وتتهم الولايات المتحدة الصين بالتلاعب بعملتها لدعم صادراتها، لكن الأخيرة تنفي ذلك. كما قامت الشركات الصينية بوقف شراء منتجات زراعية أمريكية.

-13 أوت 2019: قرر الرئيس الأمريكي تأجيل تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة بنسبة 10% على المنتجات استهلاكية كان مقررا في الأول من سبتمبر، إلى 15 ديسمبر وذلك تجنبا لارتفع في الأسعار.

-23 أوت 2019: إجراءات انتقامية صينية. أعلنت بكين عن فرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار. رد "دونالد ترامب" بدعوة الشركات الأمريكية على إيجاد بدائل لإنتاجها في الصين. كما قررت الولايات المتحدة أن تزيد اعتبارا من الفاتح من أكتوبر الرسوم الجمركية لتصبح 30% بدلا من 25%، على سلع صينية بقيمة 250 مليار دولار. وكان مبرمج أن تفرض على السلع المتبقية والمستوردة من الصين التي تبلغ

1 – نبيلة مبيروك، ليلى بلي، مرجع سبق ذكره، ص29.

قيمتها 300 مليار دولار رسوما نسبتها 15% بدلا من 10%، اعتبارا من سبتمبر. استثنى من ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع التي كان من المفترض أن تفرض عليها رسوما اعتبارا 15 من ديسمبر[1].

-تجدر الاشارة أنه في أوت أيضا أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية الصين في القائمة السوداء للدول التي تتلاعب بقيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي لكن لم تلبث حتى أزالتها من القائمة حيث ذكرت وزارة الخزانة الامريكية، في تقريرها النصف السنوي الى الكونجرس الأمريكي، أن قيمة اليوان الصيني قد تعززت، وأن الصين لم تعد تتلاعب بتخفيض سعر عملتها من أجل تعزيز صادراتها.

-15 ديسمبر 2019: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية. لكن قبل ذلك الموعد بيومين أعلن الجانبان التوصل الى اتفاق جزئي. بموجب ذلك الاتفاق، تخفض واشنطن الى النصف الرسوم الجمركية المفروضة حاليا، وفي المقابل تشتري بكين منتجات أمريكية أكثر، لاسيما مواد زراعي. كما أن الاتفاق ينظم التعامل مع الملكية الفكرية، ويتطرق الى القطاع المالي والقضاء النقد.

-في ظل جائحة كوفيد-19 تواصل التصعيد، في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إتهمتها بتصنيع الفيروس ونشره في العالم، وهددتها بفرض عقوبات اقتصادية عليها ورفع قضايا عليها للحصول على تعويضات، في حين ترد الصين أن الولايات المتحدة هي سبب انتشار الفيروس في الصين لأنها أرسلت جنودا أمريكيين إلى مدينة ووهان وكانوا يحملون الفيروس[2].

الشكل12: تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

المصدر: عزيز النوري، التنافس الصيني- الأمريكي حول تكنولوجيا الجيل الخامس: الأسباب والابعاد، مجلة مدارات سياسية، المجلد05، العدد01، 2021، ص99.

توضح البيانات أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الصين، إذ بلغت الواردات الامريكية من الصين خلال الربع الأول من عام2019 نحو 106 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات الامريكية للصين بحدود

1-Mingwei chen, china and the US-the belemoths trade war, master's projects and capstones, the university of an Francisco, USA,2020, p12.

2-إلهام بشكر، مرجع سبق ذكره ، ص16.

26 مليار دولار. وبلغت واردات الامريكية من الصين نحو 540 مليار دولار في 2018، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد بضائع بما قيمته 1.5 مليار دولار يوميا من الصين، فيما كانت الصادرات الأمريكية للصين أكثر من 120 مليار دولار وبنحو بضائع قيمتها 330 مليون دولار سنويا.

الشكل13 : تبادل التعريفة الجمركية بين الصين وأمريكا

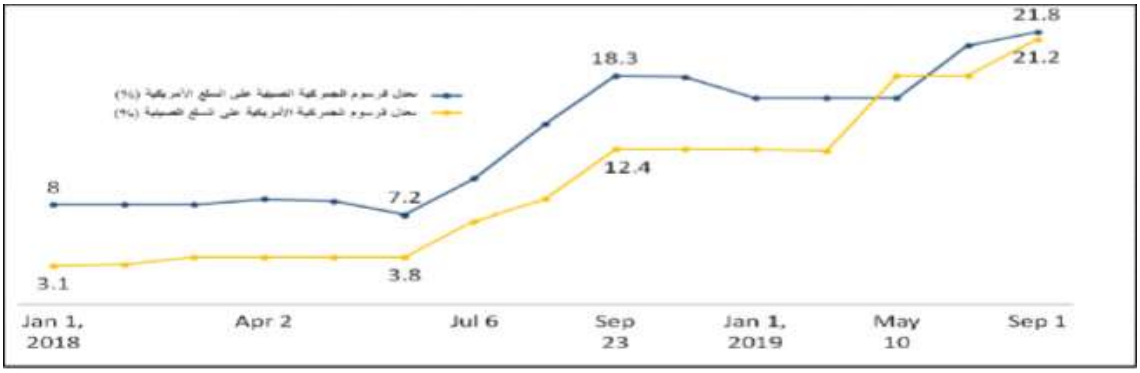

المصدر: شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة، أثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة افاق علوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5/ العدد: 02، 2021، ص347.

نلاحظ من الشكل أعلاه تصاعد معدلات التعريفة الجمركية من طرف البلدين سواء كانت الصين أو أميركا، ليستهدف مجموعة من المنتجات يوضحها الشكل التالي:

الشكل 14: أهم المنتجات المستهدفة من طرفين بالرسوم الجمركية

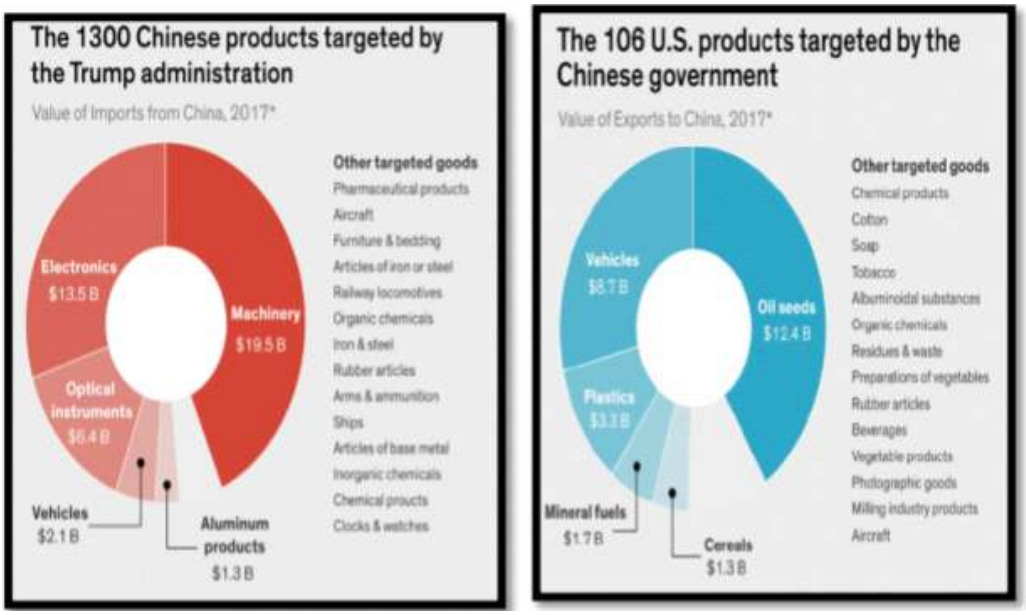

المصدر: شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة، أثار الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة افاق علوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5/ العدد: 02، 2021 ، ص347.

يوضح الشكل أهم المنتجات التي تم استهدافها من طرف البلدين حيث استهدفت الرسوم الجمركية المفروضة على الصين المنتجات المتمثلة في المنتجات الإلكترونية، الآلات، منتجات الالمنيوم والسيارات أما المنتجات المستهدفة من طرف الرسوم الجمركية المفروضة من طرف الصين هي السيارات، البلاستيك، الوقود المعدني بالإضافة إلى الحبوب.

المطلب الثالث: مجالات التنافس بين الصين – أمريكا

إن التنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية بالمقام الأول وذلك بعد إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية، بحيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق فالولايات المتحدة الامريكية تواجه اكبر منافس اقتصادي وتجاري لها وهي الصين، هذه الأخيرة التي أصبح وزنها الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي يتزايد، على حساب الاقتصاد الأمريكي الذي تراجع أداؤه بشكل بارز، وهذا في ضوء العديد من المعطيات.

الفرع الأول: سندات الخزينة الأمريكية

تعرف السندات الحكومية على أنها استثمارات قائمة على أساس الدين، حيث تقوم بإقراض أموال للحكومة مقابل سعر فائدة متفق عليه. وتستخدمها الحكومة لجمع الأموال التي يمكن إنفاقها على مشاريع أو بنية تحتية جديدة، ويمكن للمستثمرين استخدامها للحصول على عائد محدد يدفع على فترات منتظمة. عند شراء سند حكومي، فانك تقرض الحكومة مبلغا متفقا عليه من المال لفترة زمنية نتفق عليها. في المقابل، ستدفع لك الحكومة مستوى معينا من الفائدة على فترات منتظمة، والمعروفة باسم القسيمة. وهذا يشار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى السندات باسم سندات الخزانة وتستخدم بلدان أخرى أسماء مختلفة لسنداتها، في الولايات المتحدة الأمريكية تنقسم سندات الخزانة وفقا لاستحقاقها الى ثلاث فئات عامة:

-أذون الخزينة تنتهي في أقل من سنة.

-سندات الدين تنتهي في فترة تمتد من سنة إلى عشر سنوات.

-تنتهي صلاحية سندات الخزانة في أكثر من عشر سنوات.

العوامل التي تؤثر على أسعار السندات الحكومية تتمثل في:

العرض والطلب: كما هو الحال بالنسبة لأي أصل مالي، فإن أسعار السندات الحكومية يمليها العرض والطلب، يتم تحديد المعروض من السندات الحكومية من قبل الحكومات، والتي ستصدر سندات جديدة عندما تكون هناك حاجة إليها. ويعتمد الطلب على السندات على ما إذا كان السند يبدو استثمارا جذابا. كما يمكن لأسعار الفائدة أن تأثر تأثيرا كبيرا على الطلب، إذا كانت أسعار الفائدة اقل من سعر القسيمة على السند ما، فإن الطلب على هذا السند سيزداد باعتباره استثمارا أفضل. أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة فوق سعر قسيمة السند فإن الطلب سينخفض.

مدى القرب من تاريخ الاستحقاق: سيتم دائما تسعير السندات الحكومية الصادرة حديثا مع الأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة الحالية، مما يعني أنها سوف تتداول عادة عند قيمتها الاسمية أو بمحاذاتها. وبمجرد أن تصل السندات الى مرحلة الاستحقاق، فإن ذلك سيكون مجرد تسديد للقرض الأصلي وهذا يعني أن السندات ستتحرك مرة أخرى نحو القيمة الاسمية عند اقترابها من هذه النقطة.

التصنيفات الائتمانية: عادة ما ينظر إلى السندات الحكومية على أنها استثمارات منخفضة المخاطر، لان احتمال تخلف الحكومة عن سداد قروضها صغيرة. لكن التخلف عن السداد قد يحدث، كما أن السند المرتفع المخاطر سيتداول عادة بسعر أقل من السند ذي المخاطر الأقل، وبمعدل فائدة مماثل[1].

الجدول09: يمثل أكبر حاملين أجانب من سندات الخزانة الأمريكية في عام 2019 بالمليار دولار

الدائن	طويل المدى	قصير المدى	الإجمالي
اليابان	1.064.7	60.6	1.125.3
الصين	1.108.7	3.8	1.112.5
المملكة المتحدة	286.5	47.7	334.1
البرازيل	308.9	2.9	311.8
سويسرا	194.6	38.0	232.5
هونغ كونغ	189.6	29.4	219.0
بلجيكا	174.6	24.5	199.1
السعودية	130.4	45.2	175.6
تايوان	172.2	2.9	175.1
الهند	160.6	2.2	162.7
غيرهم	1.571.0	279.5	1.850.5
الإجمالي	**5.903.2**	**709.0**	**6.612.2**

المصدر: https ://m.marefa.org

يمثل الجدول(09) الأجانب الذين يحملون السندات الحكومية الأمريكية لعام 2019، في الصدارة جاءت اليابان بقيمة 1.125.3 مليار دولار تليها الصين بنسبة 1.112.5 مليار دولار حيث بلغ إجمالي السندات الحكومية الأمريكية الصادرة لنفس العام 6.612.2 مليار دولار، وفي السنوات اللاحقة اختلفت الموازين بتقدم الصين واحتلالها الصدارة في امتلاك السندات الحكومية الأمريكية.

1- ماهي السندات الحكومية؟، تاريخ الاطلاع: 07-06-2022، 16:14، https ://www.ig.com.

السندات الحكومية الأمريكية كسلاح في الحرب التجارية:

أثارت الحرب التجارية بين بكين وواشنطن قلقا في أسواق المال من أن تقرر الصين استخدام ما بحوزتها من سندات خزانة أمريكية تفوق قيمتها 1.1 تريليون دولار كسلاح للرد على الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب على البضائع الصينية.

تخطت الصين اليابان كأكبر حائز أجنبي للدين الحكومي الأمريكي، حيث بلغت الذروة في أواخر 2013 نحو 1.32 تريليون دولار، انخفضت منذ ذلك الحين بنحو 15%. ورغم هذا نصيب الصين يضل الأكبر بعد مجلس الاحتياطي الاتحادي (بنك المركزي الأمريكي) الذي يملك سندات خزانة بقيمة 2.15 تريليون دولار أو 13.5% من السوق.

كمصدر صاف إلى الولايات المتحدة وباقي دول العالم، فإن لدى الصين أكبر رصيد من احتياطات النقد الأجنبي، الذي يتجاوز ثلاثة تريليون دولار. والكثير من تلك الاحتياطات مقومة بالدولار الأمريكي. وتجمعت من خلال فوائض تجارية مستمرة مع الولايات المتحدة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي وسوق سندات الخزينة الامريكية موضع طبيعي لكثير من الدولارات الصين، باعتبارها أن هذه السوق هي أكبر تجمع و الأكثر سيولة للأصول الامنة في العالم. إضافة إلى ذلك، فإنه منذ الأزمة المالية العالمية بين 2007 و2009، تدر سندات الخزانة الامريكية عوائد تفوق السندات التي تصدرها الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وهو عامل جذب أخر.

يتفق المحللين أن بيع الصين السندات الحكومية الأمريكية سيربك السوق، فحدوث تحول مفاجئ في ميزان العرض والطلب قد يدفع أسعار سندات الخزينة للنزول، ويؤدي إلى ارتفاع العوائد التي تتحرك عكس اتجاه الأسعار، وسيتسبب ذلك في زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للحكومة الامريكية. ولان عوائد سندات الخزانة معيار قياسي لائتمان المستهلكين والشركات في الولايات المتحدة. فإن أسعار الفائدة سترتفع على شتى الأصول، من سندات الشركات الى الرهون العقارية لأصحاب المنازل، مما سيبطئ الاقتصاد على الأرجح. وستضعف مثل هذه الخطوة الصادمة ثقة المستثمرين عالميا في الدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي الرئيسي في العالم.

يقول أغلب المحللين أن الصين لم تقرر بيع سندات الخزانة الامريكية لأن حدوث انخفاض مفاجئ في أسعارها سيقلل قيمة ما يتبقى بحوزتها، كما أن عملة اليوان ليست معومة بالكامل. وتستخدم بكين حيازتها من سندات الخزانة الامريكية كأداة مهمة لحفظ استقرار اليوان في إطار نطاق مستهدف مقابل الدولار على وجه الخصوص[1].

الفرع ثاني: استراتيجية مبادرة طريق واحد حزام واحد

1-تاريخ مشروع الحزام والطريق الصيني:-

1-كسلاح في الحرب التجارية...هل تتخلص الصين من السندات الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 08-06-2022، 14:30سا، https://www.aljazeera.net.

منذ أن أطلق الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال زيارته إلى كازاخستان عام 2013 مبادرته "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" المعروفة اختصارا باسم "حزام واحد وطريق واحد"، باتت هذه المبادرة تشكل المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا، وأدرجت رسميا عام 2014 ضمن خطة أعمال الحكومة، وكذلك تعقد من أجلها المؤتمرات والندوات وتفرد لها وسائل الاعلام الصينية مساحات واسعة من التقارير والتحليلات، وماهي الصين تستضيف قمة خاصة للمبادرة يحضرها نحو 28 رئيسا ورئيس دولة بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، والمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد، بالإضافة إلى نحو 1200 شخصية ممثلين عن نحو 60 منظمة إقليمية ودولية، ومدراء شركات ورواد أعمال وخبراء مال وصحفيون من 110 دولة.

كان طريق الحرير عبارة عن شبكة من المسارات والطرق التجارية التي تربط الصين بجيرانها وبالقارة العجوز، ويعود تاريخها الى نحو القرن الثاني قبل الميلاد. وضمت الطريق شبكة بحرية لربط الموانئ الرئيسية في الدول التي ترتبط مع الصين بعلاقات تجارية تشمل تبادل البضائع المختلفة وتراجعت قيمة هذا الطريق بعد إدخال الاوربيين لتحسينات كثيرة على أنظمة النقل البحري وتعاظم دور قناة السويس في التبادل التجاري العالمي.

وترمي مبادرة "الحزام و الطريق" لإعادة إحياء هذه الطريق لربط المدن الصينية بالواجهات التجارية في اسيا وروسيا وأوروبا، كما ستضم الطريق الجديدة مجموعة من الطرق البحرية التي تسعى الصين من خلالها لتأسيس تعاون مثمر مع الدول الواقعة في جنوب شرق اسيا وأوقيانوسيا وافريقيا واسيا وطريق البحر الشمال الروسي.

ووقعت حتى الان 126 دولة و29 منظمة عالمية على وثائق للتعاون في هذا المشروع، حيث ستنفق كازاخستان 9مليارات دولار على تحسين الطرق وشبكة السكك الحديدية. ووقعت إيطاليا على اتفاقية بقيمة 8 مليارات دولار لتطوير موانئ لتصدير المواد الغذائية والمنتجات الى الصين، وفي باكستان والتي تنقل البضائع بها بالقطار والطرقات والموانئ، سيتم تحديثها للسماح بشحنها الى افريقيا وغرب اسيا، أعلنت الحكومة الصينية انها ستستثمر عشرات المليارات من الدولارات في مشروع اقتصادي طموح يشمل انشاء موانئ وطرق وسكك حديدية في عشرات الدول حول العالم في نطاق مبادرة طريق واحد حزام واحد[1].

ويركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسية:

-الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مرورا بأسيا الوسطى و روسيا.

-الخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج و البحر الأبيض المتوسط مرورا بأسيا الوسطى و غربي اسيا.

-الخط الثالث يبدأ من الصين ويمر جنوب شرقي اسيا والمحيط الهندي.

1-عمرو محمد فريد سيد سليمان، مشروع الحزام والطريق وتأثيره على الاقتصاد المصري، تاريخ الاطلاع: 07-06-2022، 20:33 سا، https://jsst.journals.ekb.eg/article.

أما طريق الحرير البحري فيرتكز على خطين رئيسيين:

-خط يبدأ من الموانئ الساحلية الصينية ويصل الى المحيط الهندي مرورا ببحر الصين الجنوبي و انتهاء بسواحل أوروبا.

-خط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ[1].

للمشروع في عام2049 بما يتراوح بين 4 و 8 تريليون دولار. تقدر التكلفة الاجمالية للانتهاء المتوقع

ويشير التحليل إلى أنها ستؤثر على الاقتصاد الصيني، حتى الان يكافح المشروع للوصول إلى مستويات التمويل المقترحة. بحلول عام 2017، استثمرت بكين 340 مليار دولار، وإذا استمر هذا المعدل، يمكن تحقيق الهدف المستهدف البالغ 1تريليون دولار بحلول عام 2025. وفي حالة زيادة الانفاق الحكومي على المشروع، يمكن أن يصل الى 2 تريليون دولار بحلول عام 2030.

ويحذر المعلقون الامريكيون من أن المشروع سيكلف الولايات المتحدة نفوذها في جميع أنحاء العالم، معتقدين أنه مع سيطرة الصين على الدول الأصغر، ستثبت نفسها كوسيط صفقات دولي بارز. وقد أثارت العديد من المؤسسات الفكرية الامريكية مخاوف بشأن الكيفية التي قد يفرض الصينيون سيطرتهم الاقتصادية على جزء كبير من العالم، ويستبعدون واشنطن من مناطق بأكملها. لكن تعد تلك المخاوف في غير محلها بحسب التحليل، حيث لا تشكل مبادرة الحزام و الطريق أي تهديد حقيقي لوضعية الولايات المتحدة على المسرح العالمي. في الواقع قد تعمل جوانب معينة من مبادرة الحزام والطريق على تعزيز الخيارات الدبلوماسية الامريكية بشكل غير مباشر عن طريق الحد من عدم الاستقرار ورعاية التنمية في أجزاء من العالم.

إن الدول غير الساحلية التي تشكل جزءا كبيرا من التغطية الحالية لمبادرة الحزام والطريق ليست لها صلة مباشرة تذكر بأمن الولايات المتحدة او ازدهارها. وبناء على ذلك، يبدو من غير المحتمل ان تقدم واشنطن لهم بدائل واقعية للتنمية. ففي حين أن الفوائد المحتملة لبكين حقيقية، فإن المبادرة تحمل مخاطر مالية هائلة في شكل ديون مضمونة من الحكومة. وقد تؤدي مبادرة الحزام والطريق أيضا الى الاستثمار الخاص في الأماكن التي كانت تعتبر سابقا مناطق ركود اقتصادية[2].

يمكن القول ان مبادرة الحزام والطريق تمثل ضرورة بالنسبة للاقتصاد الصيني، فليس هناك بديل لهذه المبادرة[3].

1-نديرة مجقون، مرجع سبق ذكره، ص68.

2-فردوس محمد، رؤية مغايرة: هل تطرح مبادرة الحزام والطريق فرصا للولايات المتحدة؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https :// futureua .com.

3 -علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد26،2018، ص15.

شكل 15: مخطط مسارات وطرق مبادرة الحزام والطريق

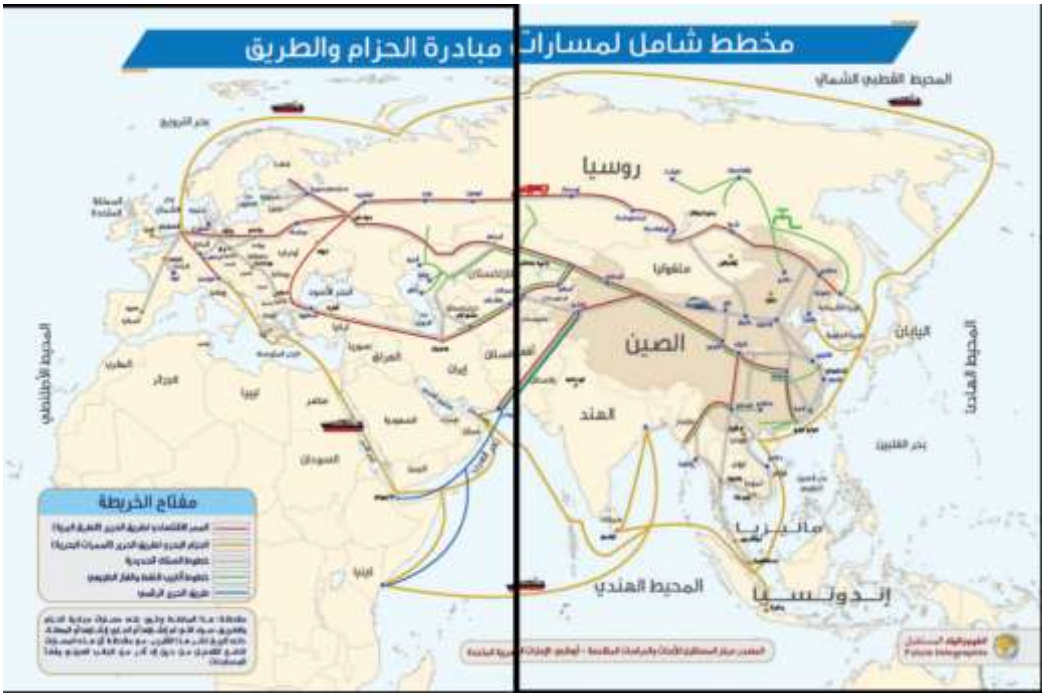

المصدر: علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد26،2018، ص09.

الفرع الثالث: المنافسة التكنولوجية

يقصد بالتكنولوجيا الجهد المنظم الرامي الى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع[1].

يعتبر البعد التكنولوجي للمنافسة أعمق و اخطر وسوف يستمر حتى بعد أي حل مفترض للنزاعات التجارية، كون الامتيازات المطلقة والنسبية على المحك، كمسألة من الذي سيؤمن اكبر من السوق العالمي على المدى الطويل، على سبيل المثال من خلال تحديد المعايير الفنية ودائما ما تكون المنافسة التكنولوجية مسألة أمنية ولا يوجد تفسير اخر معقول لتعقد المنافسة وانعدام الثقة المتزايدة، الذي أدى في الوقت نفسه الى تقييد التبادل والتعاون بشكل ملحوظ في المجال التكنولوجي، كما ترتبط هذه المنافسة أيضا بالمسائل الجيوسياسية بالمعنى التقليدي أي "مجالات التأثير السياسية التقنية" المبنية على المنتجات والخدمات الرقمية ولم تعد إقليمية بحتة، ولكنها لا تزال تسمح بإبراز القوة الجيوسياسية والدولية التي توجب ترسيخ التبعيات.

وفي هذا الصدد، ترتبط مسائل تطوير واستخدام التقنيات بشكل متزايد بالجوانب السياسية والأيديولوجية، لتصبح جزءا من معارضة نظام أو منافسة منهجية تتعلق بالنظام الداخلي والعلاقة بين الدولة والمجتمع وبين

1-هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للهواتف النقال موبيليس-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الموسم الدراسي: 2015-2016، ص21.

الحكومة والمحكومين، كعلاقة بين البعدين السياسي/الأيديولوجي، الذي يقع في منافسة عالمية بين الليبراليين والنماذج الديمقراطية من جهة والسلطوية من جهة أخرى، وفي كل مكان، بما في ذلك أوروبا قد يكون هذا نقاشا داخليا ظاهريا، لكن يتم تحديده من خلال الاستقطاب بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، ومن الواضح أن الدفاع عن القيم الديمقراطية والعناصر الليبرالية في النظام العالمي ليس أولوية بالنسبة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحالي "دونالد ترامب"، لكن بالنسبة للكونغرس فإن هذه المخاوف هي في مقدمة ومركز التنافس الصيني الأمريكي، ويعمل كلا المجلسين على تعزيز سياسات أكثر حسما في هذا الصدد كان اخرها قانون هونغ كونغ لحقوق الانسان والديمقراطية في نوفمبر 2019.

وفي السياق ذاته، يتسم الجدل الدائر في الولايات المتحدة الامريكية بالخوف من صعود الصين واحتمال تجاوزها للولايات المتحدة الأمريكية كما النخب الصينية لا تزال تشعر أيضا بعدم الأمان والتهديد من القيم الليبرالية ووجهات النظر العالمية، ولايزال هذا هو الحال على الرغم من أن الصين دحضت التوقعات الليبرالية للغرب بأن الديمقراطية وسيادة القانون ستظهر تلقائيا بشكل أو باخر إذا تطورت الدولة اقتصاديا وولدت ازدهارا متزايدا، كما كان نموذج التنمية الصيني ناجحا لا تزال القيم الليبرالية جذابة خاصة للشباب المتعلمين جيدا والناشطين في المجتمع الصيني، وهذا ما يفسر توتر القيادة الصينية بشأن هونغ كونغ وخوفها المبالغ فيه على ما يبدو من الثروات الملونة وجهودها الشاملة لتأمين قبضتها على السلطة وانشاء مجتمع متناغم بشكل مثالي من خلال الوسائل التكنولوجية[1].

أكثر النقاط لفتا للانتباه في هذا الشأن، هي دور هواوي في تطويرا الجيل القادم من تكنولوجيا G5 للهواتف المحمولة، فقد بدأت هواوي كشركة تبيع محمولات تبديل الهواتف، ثم بدأت لاحقا في تطوير التكنولوجيا الخاصة بها. وبنت خبرتها في بناء شبكات الاتصالات في افريقيا مستفيدة من استراتيجية الحكومة الصينية نحو التوسع بالخارج. وازدهرت كمنتج وموزع لأجهزة الشبكات التي توفر جودة عالية بسعر رخيص. وفي مجال G5، تقدم هواوي الان خدمات تتيح بناء شبكات عالية السرعة بسعر لا تستطيع الشركات الأخرى حتى التفكير في منافسته.

في المقابل تجد دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا، خطرا كبير يهدد الامن القومي في الاعتماد على أجهزة ومعدات هواوي. فقد خدم الرئيس التنفيذي للشركة الصينية رين تشنغ في، في الجيش التحرير الشعبي ولا تزال الشركة تمد الجيش بالأجهزة. ووفقا لقانون الاستخبارات بالصين والقوانين المماثلة، على الشركة الزام بتقديم البيانات الى الحكومة الصينية. ولهذه الأسباب قررت الولايات المتحدة والدول الأخرى إبعاد منتجات هواوي من أسواق بلادهم[2].

1-عزيز النوري، التنافس الصيني- الأمريكي حول تكنولوجيا الجيل الخامس: الأسباب والابعاد، مجلة مدارات سياسية، المجلد05، العدد01، 2021، ص94.

2-سوزوكي كازوتو، الصين و الولايات المتحدة: الحرب التجارية ومعركة التفوق التكنولوجي، تاريخ النشر: 06-08-2019، تاريخ لاطلاع:09-06-2022، 09:10 سا، ترجمت الموقع https://www.nippon.com

الفرع رابع: الذكاء الاصطناعي

إدراكا لأهمية الذكاء الاصطناعي، أطلقت الصين استراتيجية شاملة في جويلية 2017 تتناول بالتحديد الأهداف المرجو تحقيقها في مجال الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل: رقائق معالجة الشبكة العصبية الاصطناعية، الروبوتات الذكية، والطائرات بدون طيار، والتشخيص الطبي الذكي، والترجمة الالية. وذلك من خلال تشكيل "فريق الاحلام" من كبرى الشركات التكنولوجية الصينية لقيادة الدولة في مجال الذكاء الاصطناعي[1].

حتى الان، تبقى الولايات المتحدة رائدة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، والفضل الأكبر في ذلك لديناميكية القطاع الخاص. لكن الصين تسعى إلى التفوق على الولايات المتحدة، وربما تكون قد اقتربت من تحقيق هذا. حيث وضعت الذكاء الصناعي على رأس أولوياتها حيث تسعى في خططها الى قيادة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام2030 [2].

الفرع خامس: تنافس مناطق النفوذ الجيوستراتيجية

يبدو أن الفجوة الاخذة في الاتساع بين الصين والولايات المتحدة تخفي في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي الذي تريد الولايات المتحدة الامريكية الحفاض على صيغته الحالية التي تمنحها الأفضلية، في حين تريد الصين تغيير قواعده. وتتأكد هذه الصورة من خلال ما تبينه الحسابات الامريكية والصينية على النحو التالي:

1-الحسابات الأمريكية وفق منظور الهيمنة: تنطلق الولايات المتحدة من فرضية ان الصين تمثل التحدي الجيوسياسي الأبرز إليها كونها تريد نظاما دوليا يتماشى مع مفهومها للقوة مفاده الحق هو القوة والفائز يحصل على كل شيء، وترى الولايات المتحدة الامريكية أن العالم قائم على هذه الأسس سيكون أكثر عنفا وغير مستقر، خاصة وأن الصين التي تتضاعف قوتها الشاملة بسرعة كبيرة، وهي تشكل تهديدا جيوستراتيجي لأمريكا بصفتها القوى العظمى المهيمنة.

ورغم أن الصين أشارت الى انها تحبذ إعادة ضبط العلاقات التعاونية مع الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن هذه الأخيرة ترى في ذلك فخا لتثبيطها لمواجهة المنافسة الصينية مقابل طموحات تعاون لن تتحقق فعلا. وبالنسبة للولايات المتحدة فإنه لا يمكن الحديث عن إعادة ضبط العلاقات مع الصين إذا كانت الصين ستمضي في سعيها لتحقيق تفوق تكنولوجي، والاستمرار في ممارسة سياسات اقتصادية إكراهية على استراليا، وإبقاء ضغوطها على تايوان، وتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتهديد جيرانها. لهذا ترى الولايات المتحدة الامريكية أن الأولوية هي لإطلاق سياسات مشتركة مع حلفائها ضد الصين.

1-إيهاب خليفة، أبعاد الصراع الصيني-الأمريكي على الهيمنة التكنولوجية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر: 06-12- 2018، تاريخ الاطلاع: 07 -06-2022، 00:10 سا،https :// futureua .com.

2-عبد الرحمن طه، الذكاء الاصطناعي...عنوان الحرب القادمة بين الصين وأمريكا، تاريخ النشر: 29-01-2018، تاريخ الاطلاع:07-06-2022، 16:05 سا، https://www.aljazeera.net.

2-الحسابات الصينية من منظور تحول القوة: ترى الصين أن الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى إجهاض نفوذها المتنامي، وتقييد صعودها عبر محاصرتها بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند، وهو ما يجعلها في بيئة عالمية معادية على نحو متزايد، غير أن الصين تعتقد بحكم تحولات القوة التي تتم في صالحها انها قادرة على تحدي الولايات المتحدة الامريكية.

وبناءا علية، فإن الصين ترفض قواعد النظام الدولي القائم الذي يخدم أفضليات الولايات المتحدة الامريكية، وتسعى لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية يضمن الإنصاف والعدالة والاحترام المتبادل[1].

1-عبد الوهاب عميري، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022، ص781.

خلاصة:

مع بروز الاقتصادات الناشئة على رأسها الصين، أصبحت مكانة الولايات المتحدة مهددتا، هذا التهديد شكل صراع متصاعد بينها وبين الصين مما أدى إلى دخولهما في حرب تجارية، هذه الحرب التجارية من بين الانعكاسات للسياسة الحمائية التجارية التي تنطوي على فرض التعريفات الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الدول بهدف إعاقة حركة بضائعهم مقابل حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية وكذا تقليل العجز التجاري. وكانت الولايات المتحدة من بين أكثر الدول التي استخدمت سياسة الحمائية التي ترتبت عنها الحرب التجارية الصينية– الأمريكية، هذه الأخيرة نتجت عن فرض البلدين مختلف التعريفات الجمركية، التي كان لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث:

إنعكاسات الحروب التجارية الصينية-الأمريكية

على الإقتصاد الصيني

تمهيد:

بعد تطرقنا للعلاقات الأمريكية الصينية، والتطور الذي شهدته الصين في كافة المستويات وفي عدة مجالات مقابل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، والتوتر التجاري الذي حدث بينهما بسبب هذا التقدم.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على حالة الاقتصاد الصيني ودراسة مدى تأثير الحروب التجارية عليه. فقد اختيارنا الصين كنموذج نظرا للتجارة التنموية الفريدة التي اعتمدتها هذه الدولة في تنمية الصادرات حيث اتخذت من اليوان أداة تجارية هامة في تحقيق فوائض تجارية ضخمة إلى ذلك عوامل بنيوية أخرى ميزت الاقتصاد الصيني عن غيره من الاقتصادات. ولتفصيل ذلك أكثر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أثار الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني: انعكاسات المنافسة التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد الصيني

المبحث الثالث: استراتيجيات الصين لمواجهة الحرب التجارية.

المبحث الأول: أثار الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي

أثرت الحرب التجارية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، سواء كانت بلدان متقدمة أو نامية، هذا من جهة من جهة أخرى فإن درجة التأثر تختلف حسب درجة اندماج البلد في الاقتصاد العالمي وعلاقته مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين سياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول: أهمية الاقتصاد الصيني والأمريكي في الاقتصاد العالمي

إن أهمية أي بلد تختلف في الاقتصاد العالمي حسب مدى إدماجه في الوسط، سواء من ناحية العلاقات التجارية أو العلاقات الدولية.

الفرع الأول: أهمية الاقتصاد الصيني عالميا

تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث بلغ الناتج الاجمالي المحلي 11.392 تريليون دولار عام 2016 أي بزيادة تقدر بنحو 7.6% عن عام 2015 حسب تقرير البنك العالمي، بينما لاتزال الولايات المتحدة الامريكية تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 18.562 تريليون دولار أمريكي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل15: ترتيب الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى (التريليون دولار)

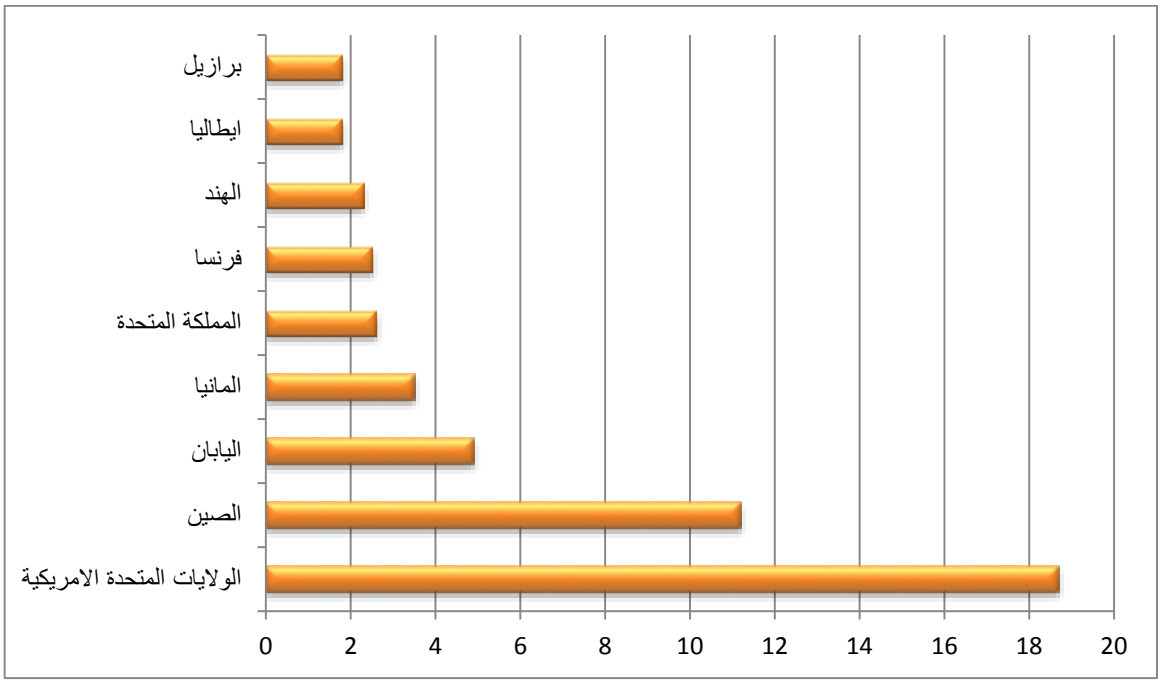

Reference : http://data.worldbank.org

نظرا لمكانة الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد أصبحت مصدرا رئيسيا للطلب العالمي، حيث ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الصين الى 9.6% منذ عام 2000 مما زاد من حصة الصين في إجمالي الناتج المحلي العالمي من 3% الى 13% تقريبا في عام 2015 ومنذ أوائل الألفينات أصبح هذا النمو مدفوعا بالاستثمار والصادرات حيث اتجه الاقتصاد الصيني الى بناء مشروعات البنية التحتية والاسكان، واستفاد من وفرة العمالة المتاحة لإعطاء دفعة للصناعات التحويلية وفي اطار ترسيخ هذا الاتجاه العام، جاءت استجابة الصين للازمة المالية العالمية لتعجل من اعطاء دفعة اخرى للاستثمار في البنية التحتية في الفترة (2009-2010) لتحقيق زيادة بمتوسط 17%.

ومع تزايد انفتاح الاقتصاد الصيني في اعقاب انضمامه الى منظمة التجارة العالمية، فقد ساعد النمو السريع في الصين على مدار السنوات العشر الماضية على جعلها واحدة من اهم البلدان المؤثرة في التجارة العالمية، حيث زادت حصتها في الواردات العالمية من 3% عام 2000 الى 10% في عام2015، ومن ثم تشير الزيادة التدريجية في حجم تجارة الصين الى احتمال تباين التداعيات بمرور الوقت. إذ يؤثر نمط نمو الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، فالصين ليست اكبر مصدر للسلع في العالم فحسب وانما واحدة من أكبر مستوردي السلع في العالم أيضا، حيث بلغت قيمة الواردات السنوية من السلع والخدمات قرابة ثلاثة تريليون دولار أمريكي. ومن جانب اخر تجاوز معدل مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي بـ 30% مما يعني أنه محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد العالمي.[1]

كما أن الصين اتبعت العديد من الاليات لتدعيم دورها في الاقتصاد العالمي كالاعتماد على سياسة اليوان المنخفض والتدخل المستمر في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، إضافة إلى مبادرة الحزام والطريق، وفرض الرؤية الصينية في قمة العشرين، وتطوير علاقتها مع الدول الكبرى وزيادة استثماراتها في العديد من المناطق الواعدة ذات الأهمية الجيوستراتيجية على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد الأمريكي عالميا

تمتلك الولايات المتحدة اقوى اقتصاد في العالم، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، فهي الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي 13 ترليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي 2.2% عام 2007، كما أن 12% فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 20% بحلول عام 2025، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.

1-نفس المرجع، ص 248.

من ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001. وبعد إدراك الولايات المتحدة الامريكية أهمية الابعاد الاقتصادية للقوة، فإنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية. ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في هذه المنظمات، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالحها، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الأمريكية. فالقوة التي تمتلكها في هذه المنظمات إنما تنبع من خلال قوتها التصويتية، إذ تمتلك حوالي17.73 من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة أصوات اليابان إلى 6.18، رغم أن حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة، هذا مايشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.

فضلا عن ذلك، فإن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضا من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة، فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى.

أما بالنسبة للعملة، لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيها لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي 60% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية.

أما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الإنتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم أن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة 3% من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة أقل من اولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث، فإن الإنتاج الزراعي لايزال أفضل وأكثر وفرة. فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الامر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في انتاج الغذاء، وهذا سيتيح الفرصة لأن يستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي.

هذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد لأمريكي نتاجا على الدخل أيضا، إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعا جدا، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42

ألف دولار في عام 2005، كما أن ارتفاع الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل إلى حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ[1].

1-سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية أثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، العدد 42، ص 159.

المطلب الثاني: أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي

تفيد دراستان أكاديميتان نشرتا في شهر مارس من السنة 2019 إلى أن الشركات الأمريكية والمستهلكون(خاصة المزارعون والعمال) وهم مندفعو تقريبا التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على الواردات من الصين، وغيرها من الدول العالم. فالرسوم التي فرضت على شريحة كبيرة من الواردات بدأ بالصلب، الغسالات...الخ كلفت الشركات الأمريكية والمستهلكين 3 مليار دولار في الشهر في صورة تكاليف ضريبية إضافية. يضاف إلى ذلك مليار و 400 مليون دولار خسائر في انخفاض الطلب. كما يتوقع أنه سيتضرر مستوردو المنتجات الوسيطة الذين يستوردون قطعا ومكونات الذين يستوردون قطعا ومكونات من الصين.

منذ اتخاذ التدابير الأولى في بداية 2018 فان الرسوم الجمركية الإضافية أخضعت على حوالي 900 مليون دولار من القيمة المضافة الامريكية وتم دمجها في الواردات. كذلك ستعاني الصادرات الامريكية مستقبلا من فقدان قدرتها التنافسية لان تكلفة الانتاج سترتفع في الصناعات التي تستخدم كمدخلات السلع المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية.

في تصريح له يرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أنه على الشركات الأمريكية التي تستورد من الصين تغيير وجهتها لدول اخرى كفيتنام مثلا، أو أن تشتري بضائعها من المصانع الأمريكية. في حين يرى الكثير من المختصين أن الأمر ليس بهذه السهولة وسيستغرق وقتا طويلا وتكلفة أكثر في نهاية المطاف للعديد من الاسباب (منها أن الصين تمتلك ميزة تنافسية في العديد من السلع لا يمتلكها غيرها من الدول).

ستعيد الصين العمل بتعريفة جمركية مقدارها 25% على السيارات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت قد الغتها في وقت سابق من العام الفارط كبادرة على حسن النوايا. وقال ممثل مصنعي السيارات في الولايات المتحدة، "جون بوزيلا" إنه "عندما فرضت الحكومة الصينية هذه الرسوم لأول مرة سنة 2017، تراجعت الصادرات الامريكية من السيارات بنسبة 50%".

عرف الاقتصاد الأمريكي تباطؤا رغم أن مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون التجارية "بيتر نافارو" يرجع الأمر إلى خطأ من الاحتياطي الفدرالي حيث يرى "أنه كان على البنك أن يخفض سعر الفائدة أكثر لتحفيز النمو"، هبط مؤشر داوجونز الصناعي شهر أوت إلى مستوى 25629 نقطة بعد ان فقد حوالي 623 نقطة

بخسارة بلغت 2.37%. كما تراجع مؤشر إلى 2847 نقطة بخسارة بلغت 2.5%مع الهبوط مماثل لناسداك للصناعات التكنولوجية الثقيلة الى 7751 نقطة.

من المتوقع أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي ستسبب خسائر للبلدين إذ ستبلغ الخسائر التي ستتحملها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل 62 مليار دولار مقابل 91 مليار دولار ستتحملها الصين، وذلك بسبب التداخل الدولي لسلاسل القيمة. إذا كانت الحواجز الجمركية تجعل من الممكن حماية الصناعة من المنافسة الاجنبية، فإن ذلك لا يتم بدون أضرار جانبية، فالحمائية لها أثار ضارة على الاعوان الاقتصاديين وذلك على النحو التالي: ارتفاع أسعار المستهلكون مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين وارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يؤدي الى زيادة تكاليف انتاج الصناعات الاخرى، وانخفاض أرباحها.

يمكن للحرب التجارية أن تجعل الكل خاسر وهو الحال في قطاع الغذاء (بخسائر محدودة)، في قطاع المركبات تكون الخسائر كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (2.3% بانخفاض قدره 4 مليار دولار). في قطاع السيارات، تتأثر القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية بشدة بسبب ارتفاع أسعار الصلب والالمنيوم، وكذلك المكونات المستوردة من الصين. تضررت البذور الزيتية التي تنتجها الولايات المتحدة نتيجة التدابير الانتقامية الصينية (انخفضت القيمة المضافة الأمريكية بـ 10.5% أي 6.5 مليار دولار وهي نفس المكاسب التي ستجنيها في قطاع الصلب). وستتضرر أيضا كلا من منتجات الحبوب، الفواكه والخضروات.

من بين القطاعات الصناعية تتأثر المواد الكيميائية بالانخفاض يقدر بـ 1.9% من القيمة المضافة وهو ما يمثل أكثر من 10 مليار دولار. تنطبق نفس الملاحظة على صناعة معدات النقل الامريكية (بخلاف السيارات) والتي ستعاني من ارتفاع تكلفة المدخلات وتنخفض القيمة المضافة فيها بـ 5.3 مليار دولار.

استهدفت الضرائب الصينية الجديدة أساسا الغذاء مثل لحوم البقر، لحم الخنزير، سوق فول الصويا، حيث تعد الصين أكبر مستورد لفول الصويا في العالم والولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الرئيسية الموردة لها. تستورد الصين ثلثي الحصص التي يتم تسويقها في السوق وبالتالي فان ردات فعلها تؤثر بشكل كبير على الاسعار الدولية لفول الصويا. في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ سعر البذور في جويلية 2018 ادنى سعر له منذ 9 سنوات. للتعامل مع انخفاض سعر السوق في الولايات المتحدة وتأثير التعريفات الجمركية في الصين،

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 12 مليار دولار كدعم لمنتجي الصويا المتضررين من انخفاض الاسعار.

يستمر احتمال حدوث ركود في الولايات المتحدة الامريكية، ويعود ذلك اساسا الى حالة الشكوك الناجمة عن الحرب التجارية المتصاعدة[1].

المطلب الثالث: أثار الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني

في النصف الاول من 2019 الصادرات إلى أمريكا انخفضت بـ 25% خاصة الآلات المكتبية والاعلام الالي، صادرات تكنولوجيا المعلومات بـ 55%، كما أن هناك انخفاض في الكيمياويات والآلات الكهربائية والاثاث، تراجعت صادرات الصينية إلى أمريكا والتي تعد اكبر سوق للمنتجات الصينية، فوفقا لتقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية انخفضت الصادرات من 52.2 مليار دولار سنة 2018، الى 31.2 مليار دولار سنة 2019 أي بمعدل بلغ 40% في غضون خمسة اشهر، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية امام الشركات الصينية من أن تنفذ إلى السوق تقنية الاتصالات الأمريكية. وقد ساهم هذا الامر في هبوط اسواق البورصة الصينية، وهو ما أدى بالحكومة الصينية مراجعة سياساتها الاقتصادية والنقدية لتكون أكثر تيسيرا (أي توسعية) من اجل تحفيز النمو لاسيما من خلال اجراء تخفيضات ضريبية بقيمة 298 مليار دولار.

فيما يتعلق بالواردات الصينية من الأسواق الأمريكية فان قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الاخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية. ولعل الاثر هي ما الت الية التوترات التجارية في اعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها. كل هذه العوامل وغيرها قد أثرت سلبا على معدل النمو الاقتصادي للصين والذي وصل خلال عام 2019 طبقا لتقديرات صندق النقد الدولي الى اوطأ مستوى له 6.2%.

وعليه تتجلى خسارة الصينيين بانخفاض حجم صادراتهم، بينما تتمثل خسارة الأمريكان بإرتفاع أسعار المستهلك[2].

1- الهام بشكر، اثار الحرب التجارية الامريكية-الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد03، تاريخ النشر 16-12-2021، ص30.

2- شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة، اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة افاق علوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5/ العدد: 02، تاريخ النشر: 31-12-2021، ص350.

المطلب الرابع: أثار الحروب التجارية على سعر النفط والاقتصاد العالمي

الفرع الأول: التأثير على الاقتصاد العالمي:

إذا انتشرت حرب التعريفات يتوقع الاقتصاديون أن صناعة السيارات الالمانية ستتضرر مع انخفاض في قيمتها المضافة بـ 2.4 مليار دولار. رغم أن هذه الصناعة لن تعاني في فرنسا، لعدة اسباب، فمن جهة ستكون هناك خسائر مباشرة في الحصة السوقية الألمانية في السوق الأمريكي بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية. من ناحية أخرى السيارات المجمعة في الولايات المتحدة من طرف المنتجين الألمان لتصديرها إلى الاتحاد الاوروبي ستتأثر بالإجراءات الانتقامية التي يفرضها هذا الاخير. القناة الثانية التي يتم بها التأثير هو ما ستستورده ألمانيا من أجزاء ومكونات أمريكية والتي ستتأثر بالإجراءات الانتقامية الاوروبية. في المقابل فإن شركات صناعة السيارات في فرنسا ستستعيد حصتها في السوق الذي خسرته المانيا في اوروبا، إذا اختارت الدول الهدنة بدلا من فتح جبهات انتقامية، فإن الاثار ستكون محدودة، لن يسجل القطاع الصناعي في المانيا وفرنسا تباينا كبيرا في القيمة المضافة بأكثر من 0.5 مليار دولار، باستثناء قطاع السلع الرأسمالية في ألمانيا (2 مليار دولار).

تؤكد بعض الدراسات على التأثير الضار للحروب التجارية على الاقتصاديات التي تتشابك بشدة داخل سلاسل القيمة. إن ارتفاع أسعار الاستهلاكات الوسيطة سيخفض تنافسية الصناعات في المصب. على العكس من ذلك فانه عند فرض رسوم جمركية على واردات البضائع النهائية سيضر بالصناعات الوطنية عند المنبع والتي توفر المكونات الضرورية لتجميع هذه البضائع في الخارج. في الحروب التعريفية فإن الأثار غير المباشرة تؤثر بشكل كبير على البلدان التي تحمي نفسها خاصة وأن سلاسل القيمة معقدة جدا.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريفات الجمركية على الألمنيوم والصلب فتضررت العديد من البلدان وكان اكثرها تأثرا 4 بلدان أمريكية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول10: التدفقات التجارية للبلدان المصدرة للحديد والالمنيوم للولايات المتحدة الامريكية في 2017.

الحديد			الالمنيوم		
الترتيب	البلدان	القيمة بمليار دولار	الترتيب	البلد	القيمة بمليار دولار
01	كندا	5178	01	كندا	7161
02	كوريا الجنوبية	2787	02	الصين	2394

03	المكسيك	2494	03	روسيا	1577
04	البرازيل	2450	04	الامارات العربية المتحدة	1389
05	اليابان	1659	05	البحرين	585
06	المانيا	1525	06	الارجنتين	548
07	روسيا	1431	07	المكسيك	517
08	تايوان	1264	08	ألمانيا	437
09	تركيا	1192	09	الهند	408
10	الصين	1009	10	جنوب إفريقيا	342

المصدر: الهام بشكر، اثار الحرب التجارية الامريكية–الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد03، تاريخ النشر 16–12–2021، ص31.

كانت كندا من بين الدول الأكثر تضررا فهي مصدر أول للحديد و الألمنيوم، في حين تحتل المكسيك المرتبة الثالثة في الحديد و المرتبة السابعة في الألمنيوم. أما البرازيل فهي تحتل المرتبة الرابعة بالنسبة للحديد واحتلت الأرجنتين المرتبة السادسة في تصدير الألمنيوم. بسبب أهمية هذه التجارة بين البلدان و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية المتعلقة بهذه الصناعات فإن هذه الحواجز التعريفية سيكون لها تأثير عميق على اقتصاديات البلدان سابقة الذكر، كرد فعل للتدابير الحمائية التي تبنتها إدارة ترامب قامت العديد من البلدان بفرض تعريفات جمركية على البضائع الأمريكية المستوردة فمثلا قامت كندا منذ 1جويلية 2018 بفرض تعريفات جمركية قد تصل إلى 12,8مليار دولار على المنتجات الأمريكية. بالنسبة للاتحاد الأوربي و المكسيك، فإن التعريفات تصل إلى 3,3 و 3 مليار على التوالي، حسب مسؤولون في صندوق النقد الدولي فإن الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مصدرا كبيرا للمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، مع تأثيرات حقيقية على الأسواق الناشئة. وحسب مدير إدارة أسواق النقد و المال لدى صندوق النقد الدولي، "توبياس أدريان"، فإن الحرب التجارية بين البلدين أثرت بشكل كبير على الأسواق المالية على مدى العامين الماضيين . كما يرى مسؤولون آخرون لدى صندوق النقد الدولي أن تأثير النزاع ربما يمتد إلى الاقتصاديات الأصغر، وأن تلك الحرب هي مصدر كبير للضبابية والمخاطر في خضم التهديدات المتبادلة بين أمريكا والصين بفرض رسوم جمركية متبادلة على البضائع، يسير نمو الطلب العالمي على النفط بأبطأ وتيرة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 ، مما سيؤدي إلى تراجع أسعار النفط إن السياسة التجارية العدوانية تزيد من التوترات الاقتصادية بين القوى الاقتصادية العظمى. فبعد الإعلان عن فرض الضرائب، كانت ردة فعل

الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عنيفة جدا. فبعد أن لاحظوا أن مصالحهم مهددة حذرت كندا، المكسيك، وحتى الاتحاد الأوربي الولايات المتحدة أنهم سيتخذون إجراءات سريعة وسيشتكونها لدى المنظمة العالمية للتجارة. هذا التبادل للتهديدات أدى إلى إثارة المخاوف من حرب تجارية جديدة، يشير بعض الاقتصاديين إلى احتمال وجود "حرب عملات"، تهديد الصين بخفض قيمة عملتها كرد فعل على، الإجراءات الحمائية سيكون له تأثير كبير على النظام الاقتصادي العالمي، كما أن التأثير على توازن التجارة الدولية، لا يمكن إهماله. علاوة على ذلك، فإن القرارات سابقة الذكر لها تأثير على العملة الأمريكية فالدولار يتأثر بكل إعلان حمائية لرئيس الولايات المتحدة، والتي تميل للارتفاع، فهذه العملة هي حجر الزاوية في النظام النقدي الدولي تعاني السياسة التجارية ل"دونالد ترامب" من العديد من التناقضات فالولايات المتحدة كانت في حالة جيدة، ففي ديسمبر 2017 ، كان معدل البطالة فيها 4,1 %، و 3,3 % في قطاع الصناعات التحويلية. و بالتالي فإن حجة حماية الاقتصاد الأمريكي هي حجة واهية لتطبيق هذه السياسة. كذلك للحد من تأثير المنافسة الدولية الى اقتصادها، فإن الإدارة الأمريكية لجأت للتعريفات الجمركية التي طبقت على كل الشركاء التجاريين لها. فمثلا بالنسبة للصلب والألمنيوم، فإن الولايات المتحدة فرضت ضرائب على المنتجات التي تأتي أساسا من حلفائها الاقتصاديين حسب الأرقام الأخيرة، فإن المنتجات الصينية لا تمثل سوى 2% من الصلب والألمنيوم الذي تستورد %الولايات المتحدة، مقابل 16 %من كندا، 13 %من البرازيل، 10 %من البرازيل، المكسيك 9% ويقدر محللو الأنكتاد أنه من بين 250 مليار دولار من الصادرات الصينية الخاضعة للتعريفات الأمريكية، فإنه حوالي 82 % سوف تلتقطها شركات في بلدان أخرى، وحوالي 12 % سوف تحتفظ بها الشركات الصينية، و6% سوف تحصل عليها الشركات الأمريكية. وبالمثل، من بين 110 مليار دولار من الصادرات الأمريكية الخاضعة للتعريفة الصينية، سيتم الاستحواذ على حوالي 85 % من قبل شركات في بلدان أخرى، وستبقي الشركات الأمريكية على أقل من 10 %، في حين أن الشركات الصينية سوف تستحوذ على حوالي 5 % فقط. و السبب بسيط هو أن التعريفات الثنائية تزيد من التنافسية العالمية للشركات العاملة في البلدان التي لا تتأثر مباشرة بهذه التعريفات، وسينعكس هذا في هيكل الواردات و الصادرات في جميع أنحاء العالم.

قد تحصل بلدان كثيرة في شرق آسيا على دفعة لاقتصادها نتيجة الاختلاف التجاري داخل كل بلد خارج منطقة الولايات المتحدة والصين، وسوف تستفيد المناطق القوية في صادرات الصناعات التحويلية أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال، بينانغ في ماليزيا ولا نسي سومي في فنلندا، البلدان التي يجب أن تستفيد من التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هي تلك الأكثر تنافسية، ولديها القدرة الاقتصادية لتحل محل الشركات

الأمريكية و الصينية. فالصادرات من الاتحاد الأوربي هي تلك من المرجح أن تزيد أكثر، حيث ستستحوذ تلك البلدان على حوالي 70 مليار دولار من التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة و الصين(5 مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية و 20 مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الصين)، ومن المتوقع أن تستفيد اليابان، المكسيك، كندا بأكثر من 20 مليار دولار كصادرات إضافية. على الرغم من أن هذه الأرقام لا تمثل حصة كبيرة من التجارة العالمية –و التي بلغت حوالي تريليون دولار سنة 2017 – فإنه بالنسبة للكثير من البلدان، تمثل حصة كبيرة من صادراتها. على سبيل المثال، تمثل التجارة التي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و التي ستحصل عليها المكسيك حصة كبيرة من إجمالي صادراتها حوالي 6%. من المتوقع أيضا حدوث آثار كبيرة على مستوى صادرات كلا من أستراليا، البرازيل، الهند، الفلبين، باكستان، و فيتنام. ومع ذلك تبرز الدراسة أنه حتى بالنسبة للبلدان التي من المتوقع. أن تزيد صادراتها في هذه الحرب التجارية، فإن النتائج لن تكون كلها إيجابية، وسوق الصويا أبرز مثال على ذلك فلقد أدت التعريفات الجمركية على فول الصويا التي تصدره الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين إلى تشويه التجارة. وذلك لصالح العديد من الد ول المصدرة، خاصة البرازيل، التي صارت فجأة المزود الرئيسي للصين بمنتوج الصويا لكن نظرا لعدم وضوح مستوى الرسوم الجمركية و مدتها، فإن المنتجين البرازيليين يترددون في اتخاذ قرارات استثمارية قد تكون غير مربحة إذا تم تعليق تطبيق الرسوم الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، وفي القطاعات التي يعتبر فيها فول الصويا من المدخلات– إنتاج الأعلاف الحيوانية– من المؤكد أن تفقد الشركات البرازيلية تنافسيتها بسبب ارتفاع الأسعار التي يغديها الطلب الصيني على فول الصويا البرازيلي، في الحين الذي ستشهد فيه بعض البلدان زيادة حادة في صادراتها، من المرجح أن تسيطر التأثيرات السلبية على الصعيد العالمي الذي لازال هشا. فغالبا ما يصاحب التباطؤ الاقتصادي اضطرابات في الأسعار في أسواق السلع و الأسواق المالية والعملات، وكل ذلك سيكون له آثار هامة على البلدان النامية. ويظل أحد المخاوف الرئيسية هو خطر تصاعد التوترات التجارية لتصبح حروب في سوق العملات، مما يُصَع ب سداد الديون بالدولار، قد تتجه دول أخرى إلى السياسات الحمائية في جميع أنحاء العالم، وبما أن هذه السياسات تضر عموما بأضعف البلدان أكثر من غيرها، فإن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد قادر على نزع فتيل الدوافع الحمائية و الحفاظ على وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق هو أمر هام و أساسي، في اقتصاد عالمي مترابط، تأثير الدومينو الذي خلقه عمالقة التجارة، قادر أن يتجاوز البلدان و القطاعات، المستهدفة فزيادة الرسوم لا تؤثر سلبا فقط على مُجَ مع المنتوج، لكن أيضا على الموردين على طول سلسلة الإنتاج على سبيل المثال فإنه من المرجح

أن يكون ارتفاع حجم الصادرات الصينية التي تأثرت بالتعريفات الجمركية يمكن أن يمس سلاسل القيمة في شرق آسيا، حيث قدرت الأونكتاد أنها قد تنخفض بنحو 160 مليار دولار.

التدابير الحمائية التي تم تنفيذها أو الإعلان عنها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية زادت من خطر نشوب حرب عالمية تجارية. إن التقييم للآثار الاقتصادية الكلية على المدى القصير لرفع التعريفات الجمركية على المستوى الدولي من خلال نموذج نقدي ومالي عالمي متكامل لصندوق النقد الدولي يأخذ بعين الاعتبار القنوات المباشرة رفع الحقوق الجمركية وغير المباشرة انخفاض الإنتاجية، زيادة تكاليف التمويل وزيادة عدم اليقين. إن زيادة الحقوق الجمركية بعشرة نقاط مئوية على المستوى العالمي يمكن أن يخفض من الناتج المحلي العالمي بحوالي 2% في وقت الصدمة و حوالي 3% بعد عامين، ففي مقال لـ"بول كروغمان" نشره في جريدة يرى أن زيادة واسعة في الرسوم الجمركية بين 30 نقطة مئوية سيؤدي على المدى البعيد الى انخفاض في "New York Times"

حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 2 إلى 60% وهو ما توصل إليه مجلس التحليل الاقتصادي تقريبا حيث يرى أن زيادة بـ 60 نقطة مئوية في الرسوم الجمركية على المستوى العالمي تؤدي على المدى البعيد إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الكبيرة تتراوح بين 3% و 4%. استجابة للضغوط التضخمية، تشدد البنوك المركزية سياستها النقدية، مما يزيد من سعر الفائدة الحقيقي، هذا يساهم في انخفاض طلب الشركات على رأس المال و يقلل من الاستثمار و الاستهلاك، إضافة إلى انخفاض الطلب المحلي انخفاض الإنتاجية المرتبط بإعادة توزيع عوامل الإنتاج بطريقة غير فعالة بين الشركات هناك بعض البلدان استفادت من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بفضل نقل أو تحويل الانتاج للمنتجات الصينية الخاضعة للضريبة. وأهم تلك البلدان تايوان (التي توصف على أنها مقاطعة صينية في وثائق الأمم المتحدة). في الربع الأول استفادت الجزيرة من مكاسب تصدير إلى الولايات المتحدة بحوالي 4 مليار دولار. وتتوقع الأونكتاد أن أوربا ستكون أكبر مستفيد من الحرب التجارية، لكن الأمر ليس كذلك، حيث يظهر التأثير محدودا. أما المستفيدون الآخرون فهم: المكسيك، فيتنام، كوريا الجنوبية وكندا. بالنسبة للأونكتاد، فإن هذه المكاسب غير المتكررة لا تعوض عن التأثير الكلي و السلبي على الاقتصاد العالمي. بالنسبة للبلدان الإفريقية فإنها لم تحظى إلا بفوائد ضئيلة تريد الولايات المتحدة إنهاء أو على الأقل إضعاف المنظمة العالمية للتجارة وجعلها عاجزة، رغم أن الأخيرة ضعفت فعلا بسبب فشل جولة الدوحة، وتجاوزها العديد من المعاهدات التجارية الثنائية والإقليمية. كذلك الحرب التجارية غير مبررة فالاقتصاد الأمريكي يشهد تشغيل تام، مع معدل بطالة أقل من 4% و معدل

نمو أكثر من 3% إن دول أمريكا اللاتينية هي التي استفادت من زيادة الأسعار الدولية لفول الصويا. حيث أصبحت البرازيل أكبر مصدر لها إلى الصين مكان الولايات المتحدة، لكنها في نفس الوقت تحولت للاستيراد تدريجيا فقد بدأت باستيراد وجبات الصويا من الأرجنتين و باراغواي لتلبية احتياجاتها الداخلية وخاصة الأعلاف الحيوانية. ويرى وزير الزراعة البرازيلي أن هذا الأمر سيخلق مشكل على المدى المتوسط و البعيد لمنتجات أخرى، بما في ذلك لحوم البقر، فالبرازيل واحدة من أهم المنتجين له في العالم، فالتصدير القوي لفول الصويا البرازيلي يمكن ان يؤثر سلبا على إنتاج اللحوم. يمكن أن تستفيد أوربا من انخفاض أسعار فول الصويا الأمريكي فالتقارب بين الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية لأكبر دليل على ذلك. وفي الآونة الأخيرة اجتماع رئيس المفوضية الأوربية و رئيس الولايات المتحدة، نتج عنه إصدار بيان مشترك وافق عليه الطرفين يحتوي على التزام خاص بفول الصويا، يرى التقرير الذي نشره صندوق الاستثمار السعودي أن أثر الحرب التجارية متفاوت إلى حد كبير بين مختلف البلدان والقطاعات، ويستفيد من الاختلاف التجاري بعض البلدان المجاورة للصين، حيث بلغ معدل النمو في الفيتنام 6.7 % في الربع الثاني من عام 2019 ، مدع وما بالمعالجة والتصنيع الموجهين نحو التصدير، والذي زاد بنسبة تزيد على 9 %. هبطت مؤشرات بعض أسواق مال عربية متأثرة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هاته البلدان هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات، بورصة الكويت، بورصة قطر، بورصة الأردن، وتراجعت بورصة مسقط[1].

الفرع الثاني: التأثير على سعر النفط:

يشهد السعر الحقيقي لخام برنت انخفاضا بسيطا في العام الأول من الحرب التجارية بنسبة تقل عن 1%، ويستمر الناتج المحلي الاجمالي العالمي وسعر النفط الخام في الانخفاض مع استمرار تطبيق الرسوم الجمركية.[2]ويدخل سعر النفط في مرحلة التراجع، حيث من المتوقع أن يواصل انخفاضه طوال فترة التوقع الممتدة لعامين. كما من جانب الانتاج تحتفظ المملكة العربية السعودية بدورها كمنتج حتى مع انخفاض انتاجها من النفط الخام بنسبة 1.5% عن المستوى الاساسي في العام الاول من الحرب التجارية وصولا الو 2% في العام الثاني. وينخفض ايضا انتاج الدول الاخرى (الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك) حتى وإن كان بمستويات أدنى. لكن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر استثناء: فإنتاجها من النفط الخام يزيد بشكل طفيف.

1- الهام بشكر، مرجع سبق ذكره، ص40.

2-شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة ، مرجع سبق ذكره، ص365 .

ومن المحتمل ان تكون هذه الزيادة نتيجة تأثيرات السياسة النقدية للولايات المتحدة والانخفاض المتوقع في اسعار الفائدة الامريكية طويلة المدى طوال فترة التوقع. قد تكون التبعات غير المقصودة لتصعيد الولايات المتحدة للحرب التجارية العالمية هي الضغط على الشركاء في منطقة الخليج وزيادة عدم اليقين في اسواق النفط العالمية.

الشكل17: تأثير الحرب التجارية على انتاج النفط

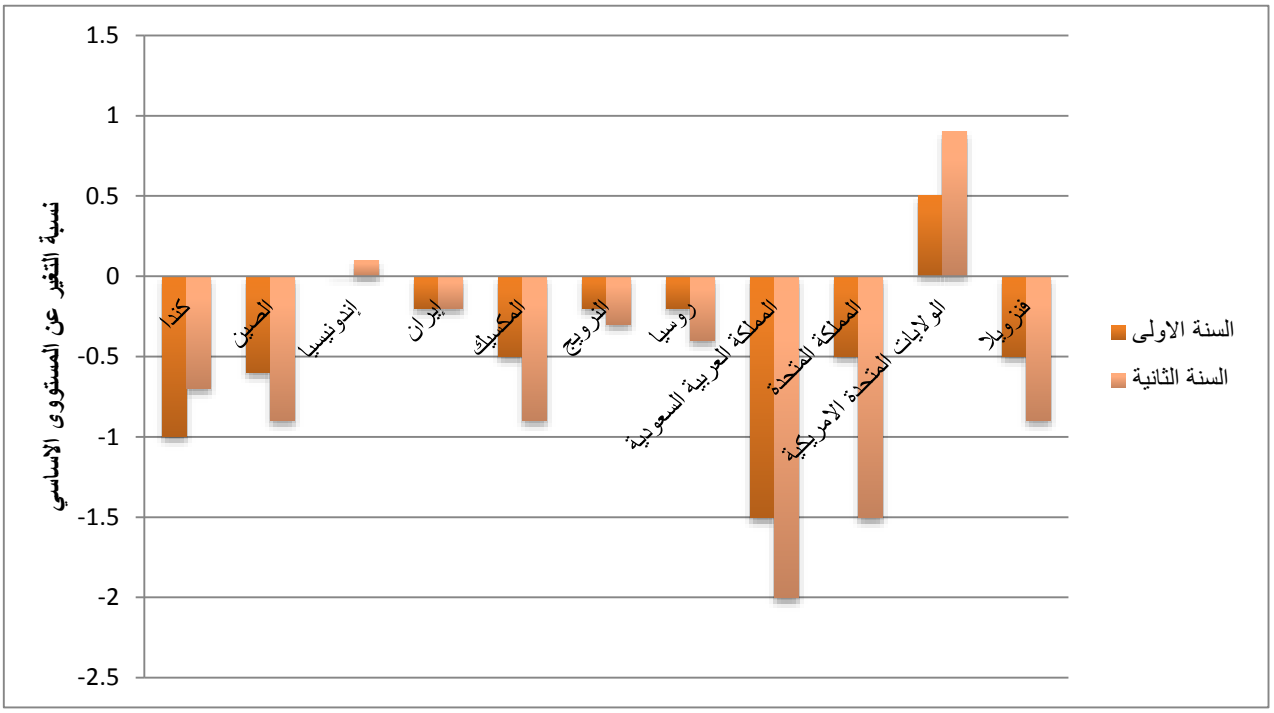

المصدر: شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة، اثار الحرب التجارية الامريكية الصينية على الاقتصاد العالمي، مجلة افاق علوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5/ العدد: 02، تاريخ النشر: 31-12-2021، ص353.

كما كان لهذه الحرب أثار على قطاعات اخرى على غرار اسواق المال والسياسات النقدية للدول حيث تأثرت قرارات المستثمرين بقتامة الافاق الاقتصادية التي خلفتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. وشهدت أسواق الأسهم الأمريكية والعالمية عمليات بيع واسعة في شهر مايو 2019، لتتراجع مختلف مؤشرات الاسواق المالية نتيجة ذلك. كما دفعت هذه الاثار البنوك المركزية في البلدين وعدد من الدول الى احداث تغيرات في سياستها النقدية في اطار سعييها الو تقليل مخاطر النمو باتجاه المزيد من التيسير والتوسع بهدف معاكسة الضغوط الانكماشية للتوترات التجارية.

المبحث الثاني: انعكاسات المنافسة التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد الصيني

إن البيئة الدولية تتصف بالتنافس والمصلحة الوطنية هي أساس السياسات الخارجية للدول، فالعلاقة الصينية الأمريكية تتجه نحو المواجهة والتنافس في المصالح، خاصة الاقتصادية منها، حيث بدأت الخلافات المؤجلة بالبروز في العلاقة الثنائية، بإصدار الصين نيتها بتغيير الوضع القائم في الساحة الدولية، هذا ما اعتبرته الولايات المتحدة مساسا بمكانتها وتفوقها كقوى عظمى، لذلك فهي تسعى من خلال قضايا معينة الحد من تداعيات الصعود الصيني وانعكاساته على مصالحها الاستراتيجية.

المطلب الأول: أثار المنافسة على التجارة الخارجية

الشكل 18: تطور التجارة الخارجية الصينية للسلع بالمليار دولار (2010-2020)

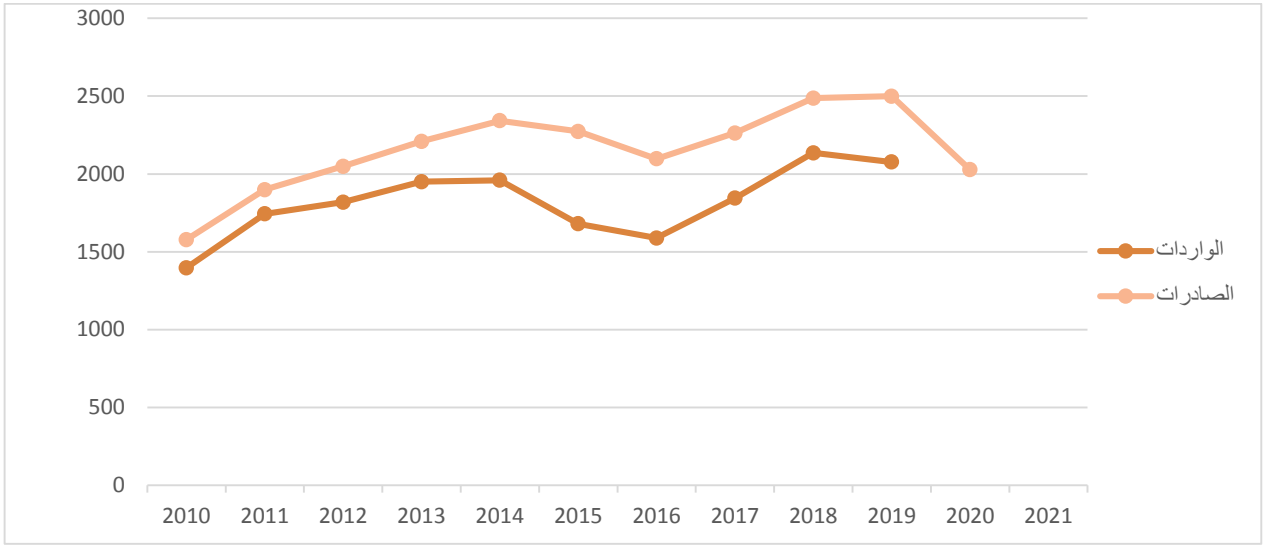

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (02).

نلاحظ تزايد نمو التجارة الخارجية الصينية مع مرور السنوات سواء من ناحية الصادرات أو من ناحية الواردات، هذا راجع إلى تزايد الانفتاح الاقتصاد الصيني لعدة أسباب من أهمها انضمامها للمنظمة التجارية العالمية، وفي عام 2015 حدث عجز تجاري وذلك بسبب الفارق الكبير في قيمة الصادرات 2273.47 مليار دولار، وقيمة الواردات البالغة 1679.56 مليار دولار، وستمر في التذبذب في السنوات اللاحقة حتى عام 2018 التي شهدت زيادة في الواردات 2135.75 مليار دولار نتيجة ارتفاع واردات بعض الدول .

فالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أثرت على الواردات الصينية بالانخفاض من 2135.75 مليار دولار في عام 2018 إلى 2077.1 مليار دولار سنة 2019 هذا راجع إلى الرسوم الجمركية التي فرضتها، والعكس بالنسبة للصادرات فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من2486.7 مليار دولار سنة 2018 إلى 2499.03 مليار دولار سنة 2019، وهذا بسبب السياسة الحمائية التي اتبعتها الصين، إلا وهي حمائية النقدية بخفض قيمة عملتها لتجنب أضرار رفع الرسوم الجمركية في أمريكا على اقتصادها.

المطلب الثاني: أثار المنافسة على ناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والتضخم

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لتقدير وتطوير النشاط الإنتاجي، فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر. فالصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في مساهمة معدل النمو الاقتصادي الصيني خلال العقد الأخير، حيث قدرت نسبة المساهمة فيه بـ 34.5%[1].

الشكل 19: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة % في الصين من (1963-2018)

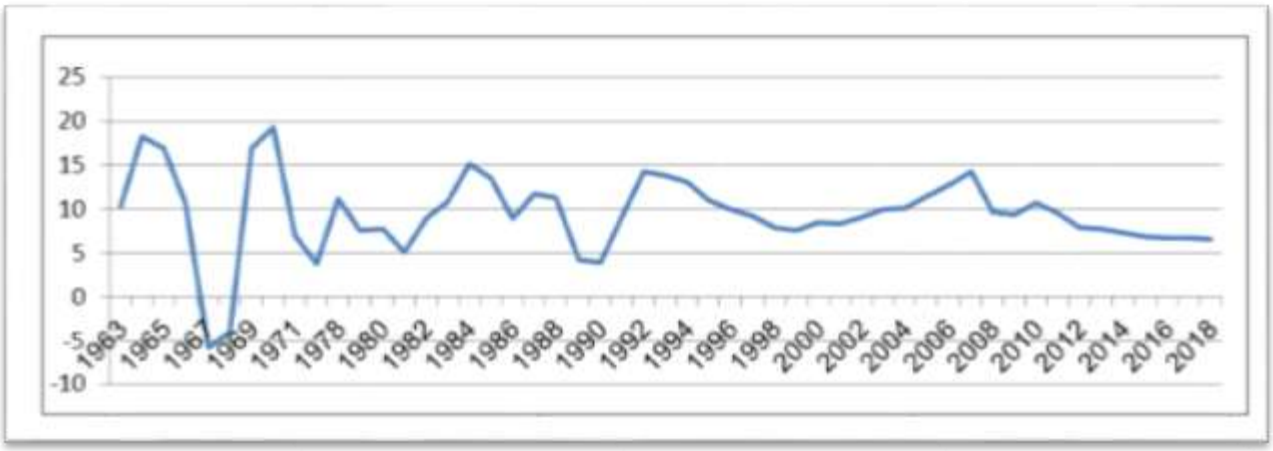

المصدر: رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، ، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2021، ص52.

1- رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

فبعدما كان الناتج المحلي الإجمالي الصيني 398.6 مليار دولار سنة 1990 أي المرتبة 12 عالميا ارتفع الى 1.21 ترليون دولار سنة 2000 متقدما إلى المرتبة 06، ومع مرور السنوات ترتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بصفة تدريجية مسجلة 13.41 تريليون دولار خلال عام 2018 مسجلة بهذا المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية. أما في سنة 2019 استمر في الارتفاع ليصل الى 14.34 تريليون دولار وذلك بنسبة ارتفاع 7.25% عن السنة الماضية، لتأتي السنة الجديدة بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 14.37 تريليون دولار فهي الدولة الأولى التي حققت نموا إيجابيا بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، مع الازمة فيروس كوفيد-19 التي تسببت في انهيار الاقتصاد العالمي. أما في 2021 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 18 تريليون دولار.

لم يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالحرب التجارية الواقعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات التي دخلت فيها البلدين في هذه الحرب على الرغم من انه لم يبقى بنفس قوة النمو الأولى، ففي عام 2016 سجلت الصين نحو 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وذلك قبل حدوث الحرب أما في عام 2020 فقد سجلت نحو16.8% من الناتج المحلي، هذا دليل على ارتفاعه المستمر على عكس الولايات المتحدة التي لم تشكل أي تقدم ملحوظ.

الفرع الثاني: معدل البطالة

رغم أن الضغط على التوظيف مازال ضخما، في الصين إلى أنها قادرة على الحفاظ على وضع توظيف مستقر رغم كل التحديات.

الشكل 19: معدل البطالة في الصين خلال فترة (1991-2019)

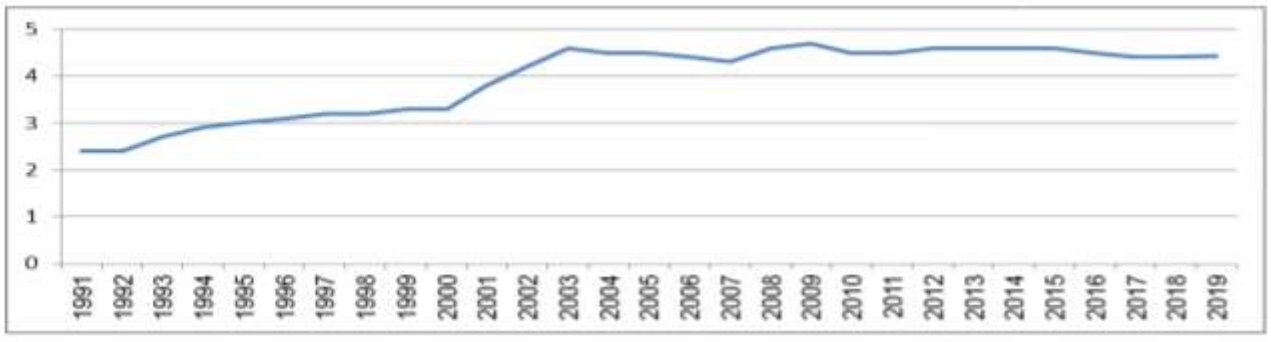

المصدر: رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، ، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2021، ص54.

مع اتسام الصين بارتفاع عدد سكان فيها البالغ 1.4 مليار نسمة إلا أن نسبة إجمالي القوة العاملة تبلغ 57% من عدد السكان بمعدل بطالة يقدر بـ 3.61% لعام 2018. تأثر معدل البطالة بجائحة كوفيد-19 كما لم يتأثر بالحرب التجارية فقد سجلت الصين ارتفاع كبير قدر بـ 6.2% في سنة 2020، لينخفض في العام الموالي إلى 5.1% وهذا بسبب توفير مناصب شغل جديدة.

الفرع الثالث: التضخم

جدول 11: معدل البطالة في الصين خلال فترة (1991-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013
تطور التضخم	3.175	5.553	2.619	2.621
السنوات	2014	2015	2016	2017
تطور التضخم	1.921	1.437	2	1.593
السنوات	2018	2019	2020	2021
تطور التضخم	2.074	2.899	2.4	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

-رضوان ايت قاسي عزو، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال الفترة1990-2019، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 05، العدد01، 2022، ص 26.

-بيانات منظمة العالمية للتجارة.

الشكل21: تطور التضخم في الصين في الفترة (1990-2019)

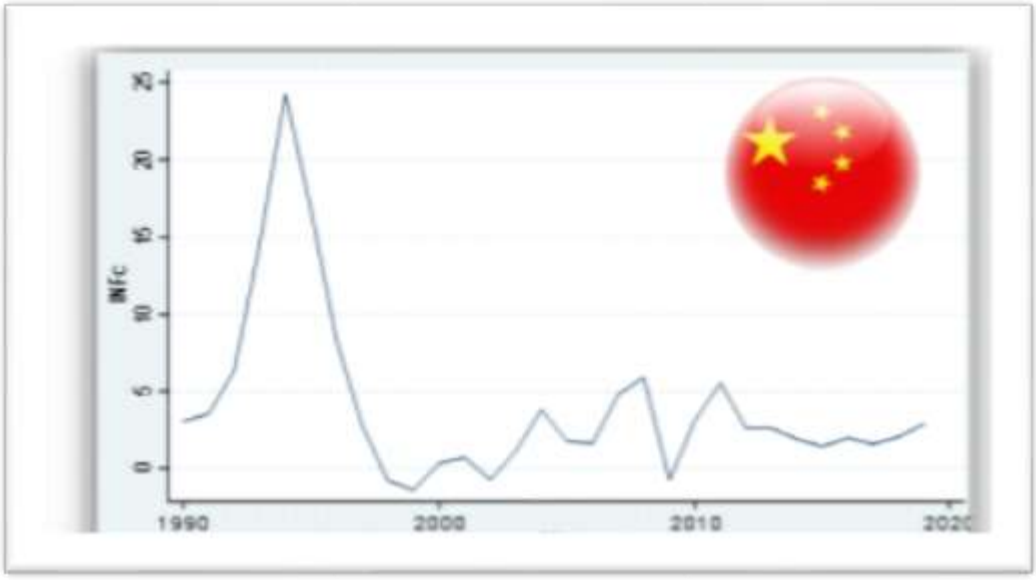

المصدر: رضوان ايت قاسي عزو، نفس المرجع، ص 64.

يسجل ارتفاع مستمر في معدلات التضخم خلال الفترة 1990 و 1995 ليصل إلى اقصى حد 24.25%، ثم ينخفض 2.78% سنة 1997. أما في السنوات اللاحقة شهد الصين انخفاض في التضخم الى غاية 2002 وذلك بسبب الازمة المالية الاسيوية التي خلفت انكماشا حادا في الاقتصاد الصيني خاصة، وفيما تلا شهدت سنوات من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولا الى سنة 2009 الذي سجل انكماشا حادا وصل إلى 0.72% وهذا بسبب ضعف الطلب الخارجي، أما في السنوات التالية شهدت ارتفاع تدريجي إلى 2.89% سنة 2019.

والتضخم الذي يشهده العالم حاليا بسبب الازمات المتتالية التي حدثت مآخرا قد تنهي الحرب التجارية بين أمريكا والصين وهذا لتقليل الأسعار بتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة.

المطلب الثالث: أثار المنافسة على سعر صرف يوان دولار

الجدول 12: متوسط السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني في الفترة (2010-2018)

السنـــــة	المتوسط السنوي دولار/اليوان	نسبة التغيير
2010	6.7699	-
2011	6.4655	-4.49

2012	6.3104	-2.45
2013	6.1522	-2.57
2014	6.1581	+0.09
2015	6.2836	+2.03
2016	6.6430	+5.71
2017	6.7568	+1.71
2018	6.9198	+2.41
2019	6.9083	
2020	6.9007	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

- بن مسعود عطا الله، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد04، العدد02، 2020، ص 29.

-الموقع الرسمي منظمة العالمية للتجارة.

من خلال الجدول(12) نلاحظ أن قيمة الدولار مقابل اليوان بلغت 6.7699 يوان مقابل دولار واحد سنة 2010، وستمر الانخفاض الطفيف في قيمة اليوان مقابل الدولار إلى غاية 2015 حيث بلغت القيمة 6.2836 يوان مقابل دولار أمريكي واحد بزيادة نسبتها 2.03%، أما السنوات اللاحقة ارتفع الدولار خلالها حيث بلغ 6.9198 يوان صيني مقابل دولار أمريكي واحد، بلغت نسبة الارتفاع 2.41%، وذلك رغم الحرب المستعرة بين الصين والولايات المتحدة والتي من المتوقع أن ترفع من قيمة اليوان الصيني أمام الدولار الأمريكي لكن الذي حصل هو العكس.

أسباب ارتفاع الدولار الامريكي بدل انخفاضه أمام اليوان الصيني:

-قيام الصين بخفض قيمة عملتها أمام الدولار. وهذا لدعم الصادرات الصينية، فالصين تقوم بخفض قيمة عملتها كسلاح فعال لزيادة صادراتها.

-رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي معدلات الفائدة الامريكية.

كل هذه العوامل ساهمت وبشكل كبير في دفع قيمة الدولار أمام اليوان الى الارتفاع بعكس المتوقع والملاحظ أن الصين استغلت رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لخفض قيمة عملتها نسبيا وذلك لمواجهة تكلفة رفع الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية والتي شهدت تراجع منذ مدة[1].

المطلب الرابع: أثار المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر

يأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل دائم على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت على العديد من الدول حيث أظهرت وجود ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عاملا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي ويسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي[2].

شكل22: الاستثمار الأجنبي المباشر للصين، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)

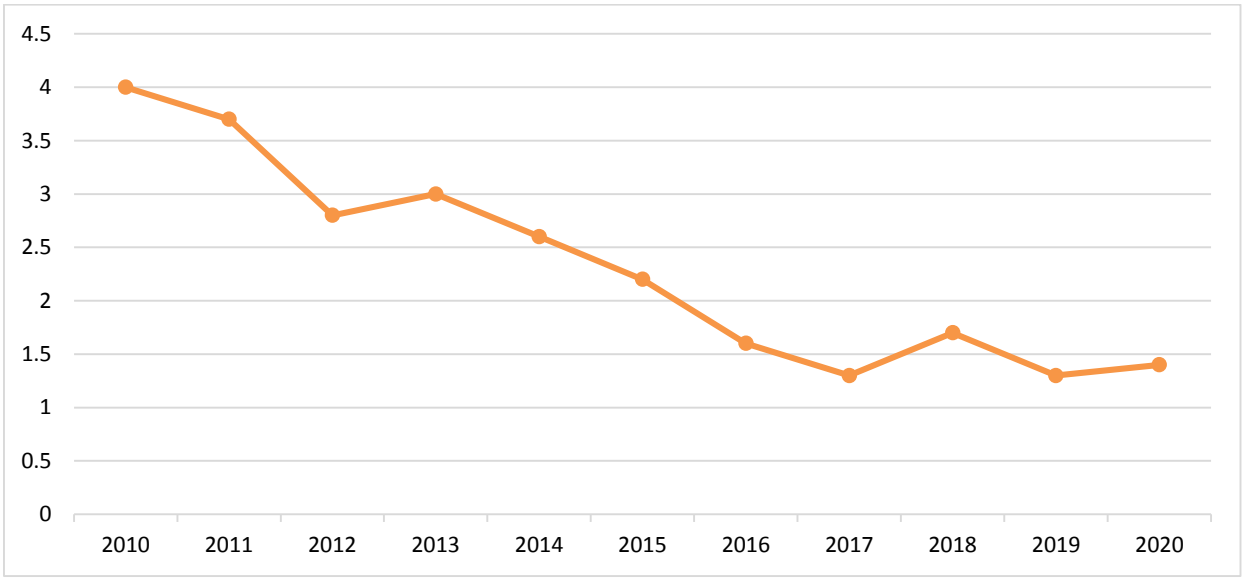

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تظهر البيانات أن الصين تجذب حصص كبيرة ومتزايدة من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سجلت في 2010 الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي بـ 4%، وبعدها استمر الانخفاض

1_ بن مسعود عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2-عائشة بن عطا الله، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين -دراسة قياسية للفترة 1982-2017-، مجلة الباحث، المجلد:18، العدد:01، ص 569.

إلى2.8% سنة 2012، وصولا إلى سنة2017 حيث بلغت قيمته 1.3% وبقي هذا التذبذب مستمرا فلم تتراجع قيمة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي عن الواحد وتشير إلى أن أحسن أداء سجل في 2010.

تأثر الاستثمار الأجنبي بالحرب الباردة بين الصين ولايات المتحدة الأمريكية حيث كان مرتفعا نسبيا ونخفض في 2017 عن قيمة 136 مليار دولار إلى 135 مليار دولار، وذلك بسبب حالة عدم اليقين السارية في العالم التي خلفتها الحرب التجارية، أما في عام 2019 فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 140 مليار دولار، وفي سنة 2020 سجلت الصين 163 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها من الدول القليلة التي سجلت استثمار مرتفع بعد مواجهة أزمة كوفيد-19.

المبحث الثالث: استراتيجيات الصين لمواجهة الحرب التجارية

واجهت الصين عدة مشاكل وضغوطات من الحرب التجارية التي تخوضها ضد الولايات المتحدة الامريكية، هذا ما جعلها تضع مجموعة من الاستراتيجيات للمواجهة والحفاض على اقتصادها قائم ومتقدم.

المطلب الأول: تخفيض اليوان المتتالي

الرنميني أي عملة الشعب هي عملة الصين والمعروفة باسم "اليوان الصيني" مجزأة إلى عشرة جياو أو مائة فين. اللجنة المسؤولة عن الرنميني هي بنك الصين المركزي وهي اللجنة النقدية لجمهورية الصين الشعبية. اختصار العملة في معيار إيزو 4217 هو YNC أو BMR ورمزها اللاتيني ¥. يقدر المراقبون الأجانب اليوان بأقل من قيمته بنحو 30% إلى 40%[1].

نجحت الصين في تنفيذ الحمائية النقدية على مستوى كبير بما سمح لها ولا يزال بتحقيق فوائض تجارية هائلة تمثل طريقها نحو هيمنتها على العالم، لكنها أدت بذلك إلى حدوث اختلال كبير في ميزان المبادلات التجارية الدولية وهو ما يستدعي ضياع القرار في الهيئات الاقتصادية الدولية والدول المتضررة من هذه الممارسة إلى ضرورة البحث عن الحلول ووضع الاليات اللازمة لمواجهة هذا النوع الجديد من الحمائية التجارية.

1-شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد03، 2020، ص569.

مع نهاية 1989 كان الدولار الأمريكي يعادل 3.73 يوان ليصل الى 4.73 يوان ثم إلى 5.23 يوان بتخفيض لقيمة اليوان قدرها 30%، وبنهاية 1993 أي بعد أربع سنوات تم تكرار نفس العملية ليصل سعر صرف اليوان الى 8.68 يوان للدولار الواحد. مع الأخذ بالاعتبار أن معدل التضخم في تلك الفترة في الصين كان مرتفعا لحد ما مقارنة بالدول الشريكة لها، جاءت نتيجة هذا في الثمانينات حيث كانت التجارة الخارجية للصين في حالة عجز بفعل الواردات من السلع و المعدات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نجدها في عام 1990 أصبحت في حالة فائض كبير واستمرت على هذا الوضع. والعملة الصينية ظلت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية منذ عشرين عاما و قد تمخض عن ذلك فوائض تجارية هائلة للصين. فطبقا للإحصائيات الصينية يمثل الفائض التجاري ما بين عامي 2007 إلى 2008 نحو 25 مليار دولار شهريا أي ما يعادل 300 مليار دولار سنويا وعلى عكس إذا استخدمنا الاحصائيات التي تصدرها كل دولة على حدة تتاجر مع الصين فإن الفائض يصل إلى 600 مليار دولار سنويا أي ما يمثل الضعف.

فالإحصائيات إذن تعتبر وهانا حقيقيا في الاستراتيجية الصينية ومن المهم إلا تظهر الفوائض التجارية التي تحققها الصين على حقيقتها بمعنى أنه يجب الا تظهر على أنها السبب الرئيسي في اختلال النظام التجاري العالمي[1].

المطلب الثاني: تدخل في المشاكل الدولية

تتدخل الصين لحل المشاكل الدولية والخلافات والنزاعات كما أنها تقدم مساعدات للدول المتضررة من مختلف الازمات، وذلك لتعزيز مكانتها دوليا وإقامة علاقات دبلوماسية متينة. في أخر أزمة كوفيد-19 حدثت في العالم أجمع بدايتا من الصين وانتشارا الى بقية البلدان، قدمت الصين دعم للدول سواء كان دعما ماديا أو معنويا، فقد أرسلت فرقا طبية لإفريقيا وعدت الدول المشاركة في مشروع طريق واحد حزام واحد بتكملة المشروع والاهتمام بالمصالح المشتركة فهو يقدم روابط وعلاقات دولية تفيد الطرفين.

لمواجهة التأثير الكبير للتغيرات غير المسبوقة في العالم على النظام الدولي، ولا سيما التحديات التي تواجه السلام والاستقرار العالميين بسبب الأحادية والحمائية والهيمنة وسياسة القوة، تحافظ الصين في العصر الجديد

1-عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص284.

بقوة على النظام الدولي الذي تعد الأمم المتحدة جوهره. وأصبحت الصين مدافعة قوية ومساهمة نشيطة ومصلحة بناءة للنظام الدولي الحالي بشكل عام، وتبذل جهودها في المجالات التالية[1]:

-تؤيد الصين بقوة السلام والتنمية كالموضوعين الرئيسيين لعصرنا، وترشد اتجاه التنمية الجوهرية للمجتمع الدولي. وتعزز نشاط الشركات العالمية، وتدعم الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، مما يظهر قوتها الاستراتيجية الثابتة المتينة.

-اتخذت الصين إجراءات ملموسة لتزويد العالم بمزيد من المنتجات العامة الدولية.

-كما تلعب دورا قياديا في إصلاح وتطوير نظام الحوكمة العالمي، لجعل نظام الدولي الحالي أكثر عدلا وإنصافا وعقلانية واستدامة. فالصين تلتزم بمبدأ "التشارك في التشاور والبناء والمنفعة"

1-موقف الصين تجاه النظام الدولي، الصين اليوم، تاريخ النشر: 29-04-2020، تاريخ الاطلاع: 10-06-2022، 00:16 سا، https ://www. Chinatoday.com.cn

خلاصة الفصل:

إن الأثار التي ترتبت عن الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لم تأثر على اقتصاد البلدين فقط بل امتدت إلى اقتصادات دول العالم. وتبين لنا من خلال دراستنا لأثارها على الاقتصاد الصيني أن الصين رغم اضرار التي مستها لم تستمر ووضعت سياسات جديدة لمواجهة مختلف الانعكاسات، هذه السياسة تمثلت في سياسة تخفيض العملة كأسلوب حمائي جديد الذي حقق لها فوائض تجارية ضخمة في ميزانها التجاري، فالمعروف على الصين كدولة استغلالها للأزمات وصنع منها انتصارات مختلفة.

الخاتمة

مع التوسع والتطور الذي يشهده العالم أصبحت التجارة الخارجية هي أساس ازدهار الدول وبروزها في الوسط العالمي، هذا ما استغلته الصين لتنمية اقتصادها وبروزها كأكبر اقتصاد نامي في العالم، والوصول إلى منافسة اقتصاديات متقدمة من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة تعتبر هذا التقدم والازدهار الذي تشهده الصين مساسا بمكانتها كأكبر اقتصاد عالمي متقدم والمسيطر، هذا ما أدى إلى نشوب توتر تجاري بينهما، وبروز حرب تجارية أثرت على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي على الواردات لكل منهما، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري. والاستمرار هذه الحرب سيؤدي إلى انحدار اقتصادي ومن ثم كساد حتمي.

كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى أثار المنافسة التجارية الصينية الأمريكية على الاقتصاد الصيني، حيث توصلنا إلى العديد من النتائج الغير متوقعة منها انخفاض واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية ولو بنسبة قليلة.

أولا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* تعتبر التجارة الخارجية المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي خاصة في البلدان المصنعة بحيث أن إيجاد أسواق خارجية لتصريف الفوائض الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الانتاج وزيادة العمالة وإضفاء حركية إضافية على الاقتصاد المحلي بصفة عامة ، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

* يواجه كلا الاقتصادين الأمريكي والصيني مشاكل اقتصادية تأثر عليهما سلبا، فالأول يعاني من نقص قوة الانتعاش ارتفاع معدلات البطالة، أما الثاني فيعاني من ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة.

* برز التنافس بصورة واضحة مع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد الصيني، وسعيها للتغيير الوضع القائم في الصين التي تسعى لإقامة عالم متعدد الأقطاب على عكس أمريكا التي تسعى للحفاظ على أحادية القطبية القائمة تحت نفوذها وسيطرتها.

* من أهم أسباب تقدم الصين اعتمادها على سياسة حمائية الجديدة إلا وهي التخفيض المستمر لقيمة العملة، فالتخفيض التنافسي في قيمة العملة لا يوجد ما يعارضه في قوانين المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى تصنيف الصين كدولة نامية وكثافة سكانها جعلها تحصل على مميزات في المنظمة.

* تعتمد الصين سياسات حمائية في تجارتها الخارجية خاصة سياسة إعانات التصدير وتخفيض سعر صرف العملة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي أيضا أصبحت تعتمد سياسات حمائية أكثر شدة خاصة في السنوات الأخيرة والمتمثلة في فرض رسوم جمركية إضافية على وارداتها من الصين خاصة واردات الحديد ، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**

* ساهمت سياسة تخفيض اليوان الصيني في رفع من قدرات التصدير الصيني وزيادة حجم الصادرات الصينية، بالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة، هذا ما أهل الاقتصاد الصيني لأن يكون تجربة تنموية رائدة في القطاع الصادرات ويحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الاقتصاد الأمريكي.

* باعتبار التنافس حالة طبيعية في العلاقات الدولية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، فهي قائمة على القوة من أجل تحقيق المصلحة. والتعاون هو تكتيك بين الطرفين لحاجة الاعتماد المتبادل بينهما، لذلك من الصعب الوصول إلى نتائج دقيقة تحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل التطورات والتعقيدات الدولية.

* تستهدف الصين الأسواق الخارجية على حساب السوق الداخلي رغم أن هذا الأخير يحوي حوالي1.4 مليار مستهلك، في حين الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بوجود سوق محلي نشط حيث أن المستهلك الأمريكي معروف عنه أنه مستهلك وأكثر من اللازم وعليه اختلفت استراتجيات البلدين في التنافس على الأسواق الخارجية فنجد الصين تعتمد طرق جاذبة على غرار انشاء طريق الحرير لصرف المنتجات والرفع من مستوى التنافس على المناطق الجيواستراتيجية خاصة في البلدان النامية، ضف إلى ذلك التسابق المحموم في مجالات التكنولوجيا الدقيقة والذكاء الاصطناعي، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة** .

* إن تركيز الصين على سياسة تخفيض قيمة العملة، مع انخفاض سعر اليد العاملة زاد من تنافسية سلعها مقارنة بسلع الدول الأخرى مع تعزيز الوضع بالوفرات المالية المتوفرة وتقديم الاعانات للمصدرين واخرى للدول النامية حيث بنت علاقات جديدة مع دول العالم لتصبح أكبر مصدر في العالم، وبالتالي كان تأثير الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية محدود جدا على الاقتصاد الصيني ، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

* تأثرت مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية والصين (معدل النمو، سعر الصرف، معدل الفائدة، التضخم، البطالة) بالحرب التجارية والسياسة الحمائية الصادرة بينهم حيث شهد سعر

الصرف تذبذب ما بين الارتفاع و الانخفاض لكلا البلدين، مما أثر بشكل غير مباشر على الصادرات والواردات كل واحد منهما بالزيادة والنقصان.

ثانيا: الاقتراحات

* فرض عقوبات تجارية ضد الصين من طرف الولايات المتحدة ليس حل لمشاكلها خصوصا عجزها تجاه الصين، بل يجب عليها إقامة مفاوضات متعددة الأطراف في المنظمة التجارة العالمية لحل النزاعات التجارية الكبرى.

* العمل على خفض استهلاك الاقتصاد الأمريكي مع القوة الجهاز الانتاجي الذي يتمتع به كفيل بإعادة المنافسة التجارية على مع الصين.

* إعادة النظر في معايير تصنيف الدول النامية كالصين، فهذه الدولة بنفس الامتيازات مع الدول النامية الأخرى وهي تصنف في صدارة دول العالم اقتصاديا.

* المنافسة التجارية بين أكبر المصدرين بالعالم بإمكانها أن تعطي نتائج ايجابية لباقي دول العالم النامية خاصة ما تعلق بانخفاض الأسعار وزيادة الطلب على المواد الأولية وزيادة حجم الإعانات الدولية.

* تقليص حجم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين واجب وضروري وذلك من خلال تبنيها لسياسات جديدة بعيدة عن الحرب التجارية، تهدف فيها إلى خفض حجم وارداتها من الصين وزيادة حجم صادراتها، مع احترامها لقواعد وبنود منظمة التجارة العالمية.

* لزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يجب خفض قيمة العمالة، وهذا لتشجيع الاستثمار فيها.

ثالثا: افاق الدراسة

يمكن الإشارة في الأخير إلى أن مجال البحث واسع وعميق، ويمكن دراسة افاقه وذكر بعضها:

- ❖ دراسة تحليلية لتجربة الصين في تنمية الصادرات في ظل سياسة تخفيض قيمة العملة .
- ❖ أثار الحرب التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.
- ❖ تأثير جائحة كورونا على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا،1982.

2- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2011.

3- السيد محمد أحمد السريني، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2008.

4- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، عمان مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة العربية الأولى، 2013.

5- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

6- حسام علي داود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

7- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، بدون بلد نشر،2000.

8- محمد حمد القطاطسة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

9- موسى سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

10- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

11- عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

12- عادل أحمد حشيشي، مجرى محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

13- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003

14- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

15- فريد راغب محمد النجار، **الحروب التجارية المعاصرة**،طبعة1، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2010.

16- شريف علي الصوص، **التجارة الدولية**، دار النشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012.

17- شقري نوري موسى، **التمويل الدولي والنظريات التجارة الخارجية**، دار النشر، الطبعة الاولى، 2010.

- **رسائل وأطروحات الجامعية:**

1- بوترعة أحمد واخرون، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس (2000-2015)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.

2- جعفري عمار، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا-مع الاشارة الى حالة الصين-**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018.

3- دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل الحرب التجارية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر-، السنةالجامعية2011-2012.

4- هناء عبداوي، **مساهمة في تحديد دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للهواتف النقال موبيليس-**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الموسم الدراسي: 2015-2016.

5- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- السنة الجامعية 2018-2019.

6- زيان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية : 2012-2013.

7- زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر(1980-2013)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، السنة الجامعية 2014-2015.

8- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.

9- نجيم حدفاني، **العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس و التعاون-فترة ما بعد الحرب الباردة-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الاسيوية، جامعة الجزائر3، 2011.

10- نبيلة مبيروك، ليلى بلي، **اثر الحروب التجارية على اقتصاديات الاسواق الناشئة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، السنة الجامعية 2019-2020.

11- صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس، السنة الجامعية2019-2020.

12- عامر عبد اللطيف، **اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: اثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي**، رسالة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2010-2011.

13- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة الدكتوراه في العلم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية2012-2013.

14- سفيان غواس، حنان بلقايم، **مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، السنة الجامعية 2018-2019.

15- شريف بوودري، **تقلبات أسعار الصرف الدولار والاورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، الشلف، السنة الجامعية 2008 -2009.

16- شيماء بوريدان، هدى محصول، **أثر الحروب التجارية على الميزان التجاري البيني الأمريكي- الصيني**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، السنة الجامعية 2020-2021.

17- شهيناز نور الهدى، **الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الافريقية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اقليمية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، السنة الجامعية2018-2019.

18- شريف عروم، **محددات الادخار والاستثمار -دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2013**-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مربح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.

19- خولة دحنون، **انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2010)**،مذكرة ماستر في العلوم التسيير، تخصص: مالية و وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، السنة الجامعية 2012-2013.

- **المجلات والتقارير:**

1- الهام بشكر، **اثار الحرب التجارية الامريكية-الصينية على الاقتصاد العالمي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد03، تاريخ النشر 16-12-2021.

2- اياد جاسم محمد، **محددات تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة: السياسة في الصين، اليابان العلاقات الصينية الامريكية في الربع الأخير كن القرن العشرين**، مجلة الجامعة العراقية ،كلية الاعلام، عدد 02/36.

3- أسعد مفرج وأخرون، ، **موسوعة عالم السياسة**، جزء20، نويليس، 2006.

4- بن مسعود عطاالله، **أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد04 عدد 02- سبتمبر 2020.

5- برواين شهرزاد، **النموذج الصيني في تنمية الصادرات –دراسة تحليلية–**، جامعة مستغانم، مجلة الحقيقة، العدد 36، تاريخ النشر :19-11-2015.

6- هاني منعم دحام، **النزاع التجاري الأمريكي–الصيني، الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالميا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، 2021.

7- وفاء المهداوي ،احمد جاسم محمد، **الاقتصاد الصيني ونهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق... سياسات ومؤشرات**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد33، السنة العاشرة ، 2012.

8- وداد المساوي، **العلاقات الامريكية–الصينية التطورات والاشكاليات**، المعهد المصري للدراسات، 2021.

9- زرقين عبود، **قراءة في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة**، جامعة العربي بن مهيدي– أم بواقي، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، العدد الاول–ديسمبر2014.

10- حكمات العبد الرحمن، **اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة**، سياسات عربية، باريس، فرنسا، 2017.

11- مارتن وولف، **الحروب التجارية في الاصل صراعات طبقية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، نشر الثلاثاء 23 يونيو2020، تاريخ الاطلاع: الاثنين 16 أفريل 2022، على الساعة:14:37.

12- نزاع قنوع واخرون، **أهمية وموقع النفط في الاقتصاد الامريكي**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29، العدد03، 2007.

13- نديرة مجقون، **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الصيني (2008-2017)**،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، جوان2018.

14- ناتاليا أوسمان، **الحروب التجارية الكبرى في تاريخ العالم**، المصدر: فيستي، تاريخ النشر03-04-2018،15:33سا، تاريخ الاطلاع16-04-2021، على الساعة14:06.

15- علاء المنشاوي، **سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين امريكا والصين الاحتمال الاقوى ان تتصاعد وتيرة الصراع خلال الفترة المقبلة**، نشر في20-05-2020،11:17، تاريخ الاطلاع 17-04-2021على الساعة09:45.

16- عائشة بن عطا الله، **تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين – دراسة قياسية للفترة 1982-2017**–، مجلة الباحث، المجلد:18، العدد:01.

17- عبد الوهاب عميري، **التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد05، العدد02، 2022.

18- عزيز النوري، **التنافس الصيني- الأمريكي حول تكنولوجيا الجيل الخامس: الأسباب والابعاد**، مجلة مدارات سياسية، المجلد05، العدد01، 2021.

19- علي صلاح، **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد26، 2018.

20- عائشة بن عطا الله، **دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي2001-2007**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الاغواط-الجزائر،2012.

21- سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية أثرها في النظام الدولي**، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، العدد 42.

22- رضوان ايت قاسي عزو، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال الفترة1990-2019**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 05، العدد01، 2022.

23- رفيقة صباغ، **التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2021.

24- شهيرة منازل، ياسمين بوحلاسة، **اثار الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي**، مجلة افاق علوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5/ العدد: 02 (2021)، تاريخ النشر: 31-12-2021.

25- شريف بواعلي بودري، **واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد03، 2020.

26- خالد عبد الوهاب الباجوري، **تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي**، دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر2018.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- إيهاب خليفة، **أبعاد الصراع الصيني-الأمريكي على الهيمنة التكنولوجية**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر: 06-12-2018، تاريخ الاطلاع: 07 -06-2022، 00:10 سا، https :// futureua .com.

2- الحمائية، **الحماية التجارية**، تاريخ النشر: الاحد24 نوفمبر 2019، تاريخ الاطلاع: 21-04-2021، 14:55 سا، https://www.alqiyady.com .

3- **كسلاح في الحرب التجارية...هل تتخلص الصين من السندات الأمريكية**، تاريخ الاطلاع: 08-06-2022، 14:30سا، https://www.aljazeera.net.

4- **موقف الصين تجاه النظام الدولي، الصين اليوم**، تاريخ النشر: 29-04-2020، تاريخ الاطلاع: 10-06-2022، 00:16 سا، https://www. Chinatoday.com. cn.

5- **ماهي السندات الحكومية؟**، تاريخ الاطلاع: 07-06-2022، 16:14https ://www.ig.com.

6- عمرو محمد فريد سيد سليمان، **مشروع الحزام والطريق وتأثيره على الاقتصاد المصري**، تاريخ الاطلاع: 07-06-2022، 20:33 سا،https://jsst.journals.ekb.eg/article .

7- عبد الرحمن طه، **الذكاء الاصطناعي...عنوان الحرب القادمة بين الصين وأمريكا**، تاريخ النشر: 29-01-2018، تاريخ الاطلاع:07-06- 2022، 16:05 سا، https://www.aljazeera.net.

8- فردوس محمد، **رؤية مغايرة: هل تطرح مبادرة الحزام والطريق فرصا للولايات المتحدة؟**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https ://futureuae .com.

9- سوزوكي كازوتو، **الصين و الولايات المتحدة: الحرب التجارية ومعركة التفوق التكنولوجي**، تاريخ النشر: 06-08-2019، تاريخ لاطلاع:09-06-2022، 09:10 سا، ترجمت الموقع https://www.nippon.com .

10- دينا محمود، **ماهي الحمائية التجارية...وسلبياتها وإيجابيات** ، 08يوليو 2021، 23:06، تاريخ الاطلاع21-04-2021، 09:44 سا، https ://www.almrsal.com.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- **A History of Trade Wars** , NPR¨s Don Gonyea speaks with author and all-around expert A.J. Jacobs about historys most bizarre trade wars https//www.npr.org, date of publication March 10, 2018. 8 :07, date of entry April 15, 2022 at. 11 :21
2- Mingwei chen, **china and the US-the belemoths trade war**, mastar's projects and capstones,the university of an Francisco, USA,2020.
3- Marie Claude Esposito, et autre, **Mondialisation et Domination économique édition Economica**, Paris, 1997.
4- Mary amiti, **Caroline Freund 'the anatomy of china's export growth'** policy research paper 4628, world bank 2008.
5- Rachel Cautero, **what is a trade War?** ,https ://finance.yahoo.com, December 15, 2019, date of entry April 13, 2022 at 9:15.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على الاقتصاد الصيني، التي ظهرت انعكاساتها مع الإعلان عن فرض التعريفات الجمركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات من الصين وكان أهمها الصلب والألمنيوم، بالمقابل قامت الصين كرد فعل انتقامي بفرض رسوم على الواردات الأمريكية من أهمها الصويا.

خلاصة القول، أن الحرب التجارية الصينية الأمريكية لها اثار وخيمة على اقتصاد كلا البلدين والاقتصاد العالمي. ويختلف التأثير من بلد لأخر، فمثلا الصين قامت باستخدام سياسة تخفيض العملة أو ما يسمى "الحمائية النقدية" لتصدي لتبعات الحرب التجارية القائمة بينها وبين أمريكا.

الكلمات المفتاحية: الحرب التجارية، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، التعريفة الجمركية، الاقتصاد الصيني.

Summary:

This study dealt with the trade war between China and the United States of America and its impact on the Chinese economy, which the repercussions appeared with the announcement of the imposition of tariffs by the United States of America on imports from China, mainly on steel and aluminum. In return, China, as a retaliatory response, imposed tariffs on American imports mainly on soy.

In summary, the Sino-American trade war has disastrous effects on both countries' economies and the global economy. The impact varies from country to country. For example, China has used a policy of currency devaluation or the so-called "monetary protectionism" to address the repercussions of the trade war against America

Keywords: trade war, foreign trade, exports, imports, tariffs, the Chinese economy.